



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمّي

## اثر مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول الإفريقية-دراسة قياسية

تحت إشراف الأستاذ:

د. جلولي نسيم

من إعداد الطالبة:

إدريسي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم      | الرتبة                | الصفة        |
|------------|-----------------------|--------------|
| حميدي زقاي | أستاذ التعليم العالي  | رئيسا ومقررا |
| جلولي نسيم | أستاذ التعليم العالي  | مشرفا ومقررا |
| جلولي محمد | أستاذة التعليم العالي | عضوا وممتحنا |

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى الأستاذة المشرفة على هذا العمل ، لما قدّمته من توجيه  
ونصح ومتابعة طوال مراحل إعداد هذه المذكرة. كما أتوجه  
بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل. ولا  
يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني العلمي  
طوال المسار الجامعي ، وكل من قدّم لي يد العون من قريب أو  
بعيد لإنجاز هذا البحث.

اهداء

إلى روح والدي الطاهرة، رحمه الله،

الذي كان أول من غرس في حب العلم والمعرفة، وأتمنى أن  
يكون هذا العمل صدقة جارية ووفاءً لذكراه. إلى والدتي الحبيبة،  
رمز الصبر والعطاء، أهدي هذا العمل المتواضع عرفانًا بتضحياتها  
وتعبها الذي لم تبخل به من أجلي. إلى إخوتي وأهل بيتي،  
سندي وعوتي في كل خطوة. إلى كل من علّمني حرفًا أو  
أرشدني خطوة في طريق العلم.

ملخص

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021، وذلك في ظل تزايد الاهتمام بجودة المؤسسات ودورها في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب. وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتمحور حول مدى تأثير مؤشرات الحوكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري المتعلق بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما اعتمدت على المنهج القياسي من خلال استخدام بيانات بانل، بما يسمح بالجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي. وتمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشرات الحوكمة الستة، وهي: فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف. كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة، وهي: النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم.

وقد تم تقدير ثلاثة نماذج أساسية لبيانات البانل، وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، ثم تم الاعتماد على اختبارات المفاضلة بين النماذج لاختيار النموذج الأنسب للتحليل. وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، مما يدل على أهمية الخصائص الخاصة بكل دولة في تفسير قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصلت الدراسة إلى أن أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر ليس موحدًا، بل يختلف حسب طبيعة كل مؤشر. فقد أظهرت النتائج أن فعالية الحكومة تؤثر إيجاباً ومعنوياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشير إلى أهمية كفاءة الأداء الحكومي في تحسين البيئة الاستثمارية. في المقابل، لم يظهر مؤشر جودة التنظيم أثراً معنوياً، بينما جاء أثر سيادة القانون سالباً ومعنوياً، في حين لم تظهر مؤشرات مكافحة الفساد، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف أثراً معنوياً مباشراً في نموذج الآثار الثابتة. كما أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجاباً ومعنوياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان أثر الموارد الطبيعية سالباً ومعنوياً، بينما سجل التضخم أثراً موجباً ومعنوياً، وكان أثر الاستثمار المحلي غير مستقر من حيث المعنوية بين النماذج.

وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تحسين جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على الحوكمة وحدها، بل يتطلب تفاعلاً بين كفاءة الأداء الحكومي، الانفتاح التجاري، حسن إدارة الموارد الطبيعية، واستقرار البيئة الاقتصادية. كما توصي الدراسة بضرورة تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية، تحسين جودة السياسات العامة، تطوير البيئة التنظيمية، وتوجيه الموارد الاقتصادية بما يدعم مناخ الاستثمار ويزيد من قدرة الدول الإفريقية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول الإفريقية، بيانات البانل، نموذج الآثار الثابتة.

**Abstract**

This study aims to analyze the effect of governance indicators on attracting foreign direct investment to African countries during the period 2002–2021. The topic is particularly important given the growing role of institutional quality in improving the investment climate, reducing uncertainty, and strengthening foreign investors' confidence. The main research problem focuses on the extent to which governance indicators contribute to explaining foreign direct investment inflows in the African countries under study.

The study relies on a descriptive and analytical approach to present the theoretical framework related to governance and foreign direct investment. It also adopts an econometric approach based on panel data, which makes it possible to combine both the cross-sectional dimension and the time dimension. The dependent variable is foreign direct investment, while the independent variables are represented by the six governance indicators: government effectiveness, regulatory quality, rule of law, control of corruption, voice and accountability, and political stability and absence of violence. In addition, a set of control variables is included, namely economic growth, natural resources, trade openness, domestic investment, and inflation.

Three panel data models were estimated: the pooled regression model, the fixed effects model, and the random effects model. Model selection tests were then applied in order to identify the most appropriate model for the analysis. The results of these tests indicate that the fixed effects model is the most suitable model for the study, which highlights the importance of country-specific characteristics in explaining the ability of African countries to attract foreign direct investment.

The findings show that the effect of governance indicators on foreign direct investment is not uniform, but differs according to the nature of each indicator. Government effectiveness has a positive and statistically significant effect on foreign direct investment, indicating that efficient government performance contributes to improving the investment environment. In contrast, regulatory quality does not show a statistically significant effect, while the rule of law has a negative and statistically significant effect. The indicators of control of corruption, voice and accountability, and political stability and absence of violence do not show a direct statistically significant effect under the fixed effects model. Regarding the control variables, trade openness has a positive and statistically significant effect on foreign direct investment, while natural resources have a negative and statistically significant effect. Inflation also records a positive and statistically significant effect, whereas the effect of domestic investment is not stable in terms of statistical significance across the estimated models.

Accordingly, the study concludes that improving the attractiveness of African countries to foreign direct investment does not depend on governance alone. Rather, it requires interaction between government effectiveness, trade openness, sound management of natural resources, and macroeconomic stability. The study recommends strengthening the effectiveness of public institutions, improving the quality of public policies, enhancing the regulatory environment, and directing economic resources in a way that supports the investment climate and increases the capacity of African countries to attract foreign direct investment.

**Keywords:** governance, foreign direct investment, African countries, panel data, fixed effects model.

# فهرس المحتويات

|      |                                                                      |
|------|----------------------------------------------------------------------|
| I    | شكر و تقدير                                                          |
| III  | اهداء                                                                |
| V    | ملخص                                                                 |
| VIII | فهرس المحتويات                                                       |
| XIII | قائمة الاشكال و الجداول                                              |
| XV   | قائمة الملاحق                                                        |
| أ    | مقدمة                                                                |
| ب    | أولاً: إشكالية الدراسة                                               |
| ج    | ثانياً: الأسئلة الفرعية                                              |
| ج    | ثالثاً: فرضيات الدراسة                                               |
| ج    | رابعاً: أهمية الدراسة                                                |
| ج    | خامساً: أهداف الدراسة                                                |
| د    | سادساً: حدود الدراسة                                                 |
| د    | سابعاً: منهج الدراسة وأدواتها                                        |
| د    | ثامناً: هيكل الدراسة                                                 |
| 1    | الفصل الأول الإطار النظري لمؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر |
| 3    | المبحث الأول: الأسس المفاهيمية للحوكمة ومؤشراتها                     |
| 3    | المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وتطورها                                  |
| 3    | أولاً: تعريف الحوكمة لغة واصطلاحاً                                   |
| 5    | ثانياً: نشأة مفهوم الحوكمة وتطوره في الفكر الاقتصادي                 |
| 6    | ثالثاً: أهمية الحوكمة                                                |
| 8    | المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة وأبعادها الرئيسية                      |
| 8    | أولاً: مفهوم مؤشرات الحوكمة العالمية                                 |
| 9    | ثانياً: المؤشرات السياسية والمؤسسية                                  |
| 9    | ثالثاً: المؤشرات القانونية والتنظيمية                                |

|    |                                                                                                               |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 10 | رابعاً: المؤشرات الرقابية والإدارية .....                                                                     |
| 11 | المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .....                                               |
| 11 | المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه .....                                                   |
| 11 | أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر .....                                                                  |
| 12 | ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله .....                                                         |
| 13 | ثالثاً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر .....                              |
| 14 | المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره .....                                                  |
| 14 | أولاً: المحددات الاقتصادية .....                                                                              |
| 14 | ثانياً: المحددات المؤسسية والسياسية .....                                                                     |
| 15 | ثالثاً: المحددات القانونية والإدارية .....                                                                    |
| 16 | رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف .....                                              |
| 17 | المبحث الثالث: العلاقة النظرية والتحليلية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية .....     |
| 18 | المطلب الأول: التفسير النظري للعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر .....                             |
| 18 | أولاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر .....                                                       |
| 19 | ثانياً: دور البيئة المؤسسية في قرار المستثمر الأجنبي .....                                                    |
| 20 | ثالثاً: الحوكمة كعامل محدد لجاذبية الاستثمار .....                                                            |
| 21 | المطلب الثاني: واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية .....                               |
| 21 | أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا .....                                                 |
| 22 | ثانياً: واقع مؤشرات الحوكمة في الدول الإفريقية .....                                                          |
| 22 | ثالثاً: قراءة تحليلية للعلاقة بين الطرفين .....                                                               |
| 23 | رابعاً: عرض مختصر لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة .....                                                       |
| 30 | الفصل الثاني الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية ..... |
| 32 | المبحث الأول: الإطار الوصفي لبيانات الدراسة .....                                                             |
| 32 | المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها و متغيراتها .....                                                         |
| 32 | أولاً: عينة الدراسة .....                                                                                     |

|    |                                                        |
|----|--------------------------------------------------------|
| 34 | ثانياً: فترة الدراسة.....                              |
| 34 | ثالثاً: طبيعة بيانات الدراسة.....                      |
| 34 | رابعاً: مصادر جمع البيانات.....                        |
| 35 | خامساً: تعريف متغيرات الدراسة.....                     |
| 36 | المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة..... |
| 36 | أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....            |
| 36 | ثانياً: تحليل نتائج الإحصاء الوصفي.....                |
| 38 | ثالثاً: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.....        |
| 40 | رابعاً: التمثيلات البيانية للمتغيرات الأساسية.....     |
| 44 | المطلب الأول: نموذج الدراسة.....                       |
| 44 | أولاً: اختبارات الاستقرار.....                         |
| 45 | ثانياً: نماذج البائل الساكنة.....                      |
| 45 | ثالثاً: نموذج الانحدار المجمع.....                     |
| 45 | رابعاً: نموذج الآثار الثابتة.....                      |
| 45 | خامساً: نموذج الآثار العشوائية.....                    |
| 46 | سادساً: اختبارات المفاضلة بين النماذج.....             |
| 47 | المطلب الثاني: توصيف النموذج.....                      |
| 47 | أولاً: الصيغة العامة للنموذج.....                      |
| 48 | ثانياً: نماذج الدراسة حسب أبعاد الحوكمة.....           |
| 49 | المطلب الثالث: نتائج الدراسة.....                      |
| 49 | أولاً: نتائج اختبارات الاستقرار.....                   |
| 50 | ثانياً: نتائج نموذج الانحدار المجمع.....               |
| 51 | ثالثاً: نتائج نموذج الآثار الثابتة.....                |
| 52 | رابعاً: نتائج نموذج الآثار العشوائية.....              |
| 53 | خامساً: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج.....       |
| 54 | المبحث الثالث: مناقشة النتائج.....                     |

|    |                                                    |
|----|----------------------------------------------------|
| 54 | المطلب الأول: مناقشة نتائج الحوكمة الاقتصادية      |
| 54 | أولاً: مناقشة نتيجة فعالية الحكومة                 |
| 55 | ثانياً: مناقشة نتيجة جودة التنظيم                  |
| 57 | المطلب الثاني: مناقشة نتائج الحوكمة المؤسسية       |
| 57 | أولاً: مناقشة نتيجة سيادة القانون                  |
| 58 | ثانياً: مناقشة نتيجة مكافحة الفساد                 |
| 59 | المطلب الثالث: مناقشة نتائج الحوكمة السياسية       |
| 59 | أولاً: مناقشة نتيجة الصوت والمساءلة                |
| 60 | ثانياً: مناقشة نتيجة الاستقرار السياسي وغياب العنف |
| 62 | المطلب الرابع: مناقشة نتائج المتغيرات الضابطة      |
| 62 | أولاً: مناقشة نتيجة النمو الاقتصادي                |
| 62 | ثانياً: مناقشة نتيجة الموارد الطبيعية              |
| 63 | ثالثاً: مناقشة نتيجة الانفتاح التجاري              |
| 64 | رابعاً: مناقشة نتيجة الاستثمار المحلي              |
| 65 | خامساً: مناقشة نتيجة التضخم                        |
| 67 | خاتمة                                              |
| 73 | قائمة المراجع                                      |
| 74 | قائمة المراجع                                      |
| 78 | ملاحق                                              |

# قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الاشكال

- شكل رقم 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة ..... 40
- شكل رقم 2: تطور مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي في الدول محل الدراسة ..... 41
- شكل رقم 3: تطور مؤشري فعالية الحكومة وجودة التنظيم في الدول محل الدراسة ..... 42
- شكل رقم 4: تطور مؤشري سيادة القانون ومكافحة الفساد في الدول محل الدراسة ..... 43

قائمة الجداول

- جدول رقم 1: دول عينة الدراسة ..... 33
- جدول رقم 2: متغيرات الدراسة ومصادرها ..... 35
- جدول رقم 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ..... 36
- جدول رقم 4: معاملات الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الدراسة ..... 38
- جدول رقم 5: نماذج الدراسة حسب أبعاد الحوكمة ..... 48
- جدول رقم 6: نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى ..... 49
- جدول رقم 7: نتائج نموذج الانحدار المجمع حسب أبعاد الحوكمة ..... 50
- جدول رقم 8: نتائج نموذج الآثار الثابتة حسب أبعاد الحوكمة ..... 51
- جدول رقم 9: نتائج نموذج الآثار العشوائية حسب أبعاد الحوكمة ..... 52
- جدول رقم 10: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج ..... 53

## قائمة الملاحق

- ملحق رقم 1: مخرجات اختبارات الاستقرار ..... 79
- ملحق رقم 2 : مخرجات تقدير نموذج الانحدار المجمع ..... 83
- ملحق رقم 3: مخرجات تقدير نموذج الآثار الثابتة ..... 86
- ملحق رقم 4 : مخرجات تقدير نموذج الآثار العشوائية ..... 89
- ملحق رقم 5: مخرجات اختبارات المفاضلة بين النماذج ..... 92

مقدمة

يشغل الاستثمار الأجنبي المباشر موقعاً مهماً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، نظراً لدوره في تمويل النشاط الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات، ودعم فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتزداد أهمية هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية، التي تواجه في كثير من الأحيان فجوات تمويلية وهيكلية تحد من قدرتها على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة.

غير أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على العوامل الاقتصادية التقليدية وحدها، مثل حجم السوق، معدل النمو، الموارد الطبيعية، أو درجة الانفتاح التجاري، بل يرتبط كذلك بجودة البيئة المؤسسية التي يعمل داخلها المستثمر الأجنبي. فقرار الاستثمار في بلد معين يتأثر بدرجة الثقة في السياسات العامة، ووضوح القواعد التنظيمية، واستقرار البيئة السياسية، ومستوى حماية الحقوق، ومدى قدرة الدولة على الحد من الفساد وتوفير مناخ استثماري قابل للتنبؤ.

في هذا السياق، برزت الحوكمة بوصفها أحد المحددات المؤسسية المؤثرة في مناخ الاستثمار، لما تتضمنه من أبعاد ترتبط بفعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف. فكلما اتسمت البيئة المؤسسية بالاستقرار والوضوح والشفافية، تراجعت درجة عدم اليقين، وانخفضت تكاليف المعاملات، وتعززت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المضيف. وفي المقابل، قد يؤدي ضعف الحوكمة إلى ارتفاع المخاطر غير التجارية، وتعقيد الإجراءات، وضعف حماية الحقوق، بما يحد من قدرة الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطينها.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في السياق الإفريقي، نظراً لما تتميز به القارة من وفرة في الموارد والفرص الاقتصادية من جهة، وتفاوت واضح في جودة المؤسسات والأداء الحكومي من جهة أخرى. فرغم ما تمتلكه العديد من الدول الإفريقية من إمكانات اقتصادية وسوقية، إلا أن قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى متباينة، وهو ما يطرح تساؤلات حول دور مؤشرات الحوكمة في تفسير هذا التفاوت.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021، بالاعتماد على بيانات بانل ونماذج قياسية تسمح بدراسة الفروق بين الدول وتتبع تطور المتغيرات عبر الزمن.

#### أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقاً من الأهمية المتزايدة لجودة المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار، ومن تباين قدرة الدول الإفريقية على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021؟

## ثانياً: الأسئلة الفرعية

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الآتية:

1. ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة في الدول الإفريقية محل الدراسة؟
2. ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة؟
3. هل يختلف أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أبعادها الاقتصادية والمؤسسية والسياسية؟

## ثالثاً: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. تؤثر مؤشرات الحوكمة في قدرة الدول الإفريقية محل الدراسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
2. يختلف أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف طبيعة المؤشر والبعد الذي ينتمي إليه .

## رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً يقع عند تقاطع الاقتصاد المؤسسي والتمويل الدولي، من خلال الربط بين جودة الحوكمة وقدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تستمد الدراسة أهميتها من تركيزها على الدول الإفريقية، وهي منطقة لا تزال في حاجة إلى تدفقات استثمارية قادرة على دعم النمو الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في توجيه السياسات العامة نحو تحسين البيئة المؤسسية والاقتصادية، بما يعزز جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر. كما تسمح الدراسة بإبراز مؤشرات الحوكمة الأكثر ارتباطاً بجذب الاستثمار، والتمييز بين أثر الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسياسية للحوكمة.

## خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ضبط الإطار المفاهيمي للحوكمة ومؤشراتها، والاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته .
- تحليل العلاقة النظرية بين مؤشرات الحوكمة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وصف واقع متغيرات الدراسة في الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021 .
- قياس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نماذج بيانات البانل .

- تحديد النموذج القياسي الأنسب لتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر .
- استخلاص نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في تحسين جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر .

#### سادساً: حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في عينة من الدول الإفريقية التي توفرت بشأنها البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، والمتغيرات الاقتصادية الضابطة خلال فترة الدراسة. أما الحدود الزمنية، فتتمتد من سنة 2002 إلى سنة 2021.

وتتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن قاعدة مؤشرات الحوكمة العالمية، وهي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد، على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة، وهي: النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم.

#### سابعاً: منهج الدراسة وأدواتها

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل العلاقة بينهما في الأدبيات الاقتصادية. كما تم الاعتماد على المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، من خلال استعمال بيانات بانل تغطي الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021.

وقد استُخرجت بيانات المتغيرات الاقتصادية من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية WDI التابعة للبنك الدولي، في حين استُخرجت بيانات مؤشرات الحوكمة من قاعدة مؤشرات الحوكمة العالمية WGI، أما المعالجة القياسية، فقد تمت باستعمال برنامج Stata، من خلال حساب الإحصاءات الوصفية، تحليل الارتباط، اختبار استقرارية المتغيرات، وتقدير نماذج بيانات البائل الساكنة، والمتمثلة في نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، ثم إجراء اختبارات المفاضلة بينها.

#### ثامناً: هيكل الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، من خلال عرض الأسس المفاهيمية للحوكمة ومؤشراتها، ثم تقديم الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وصولاً إلى تحليل العلاقة النظرية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، مع عرض الدراسات السابقة ذات الصلة.

أما الفصل الثاني، فيخصص للدراسة التطبيقية، حيث يبدأ بوصف عينة الدراسة ومتغيراتها ومصادر بياناتها، ثم ينتقل إلى وصف نموذج الدراسة ونتائج التقدير القياسي، من خلال عرض اختبارات الاستقرارية، تقدير

نماذج بيانات البائل، واختبارات المفاضلة بينها. كما يتضمن الفصل مناقشة النتائج حسب أبعاد الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، إضافة إلى مناقشة أثر المتغيرات الاقتصادية الضابطة، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج والتوصيات.

**الفصل الأول**  
**الإطار النظري لمؤشرات**  
**الحوكمة والاستثمار الأجنبي**  
**المباشر**

يكتسي موضوع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر منزلة تحليلية متقدمة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، بالنظر إلى اقترانه الوثيق بمسألة تحسين الأداء المؤسسي ورفع جاذبية الأقاليم الاقتصادية في سياق دولي يتسم بتصاعد التنافس على استقطاب الرساميل الأجنبية، فالحوكمة لم تعد تُختزل في بعدها الإداري الضيق بل أضحت إطاراً ناظماً لكيفية ممارسة السلطة العامة وتدبير الموارد وضبط العلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين على نحو يكرّس الشفافية ويعزز الفاعلية المؤسسية ويحد من الاختلالات التي تُربك بيئة الأعمال، ومن هذا المنظور فإن جودة الحوكمة تُعد مكوناً حساساً من مكونات المناخ الاقتصادي بما يجعلها ذات صلة مباشرة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تمر عبر تحسين أداء المؤسسات التشريعية والاقتصادية والحد من البيروقراطية وضمان استقرار القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وفي المقابل يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم روافد التمويل الخارجي في الدول النامية لما ينطوي عليه من إمكانات تتجاوز مجرد تدفق رؤوس الأموال إلى الإسهام في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات وتوسيع فرص التشغيل ودعم النمو الاقتصادي، غير أن استفادة الاقتصاد المضيف من هذه التدفقات لا تنفصل عن طبيعة المحددات التي تؤثر قرار المستثمر الأجنبي والتي تتوزع بين محددات اقتصادية وسياسية وقانونية ومؤسسية وتختلف من بلد إلى آخر تبعاً لمدى ملائمة البيئة الاستثمارية واستقرارها، وعلى هذا الأساس فإن فهم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يستقيم إلا بربطه بالبنية المؤسسية التي تحتضنه لأن المستثمر الأجنبي يتحرى فضاءات تتسم بالوضوح التنظيمي والاستقرار السياسي وسيادة القانون وكفاءة الإدارة العامة وهي جميعاً أبعاد تتقاطع مع مؤشرات الحوكمة في مضمونها ووظيفتها.

وتتبدى أهمية هذا الترابط بصورة أوضح في الدول الإفريقية حيث يتداخل الرهان التنموي مع الحاجة إلى تعبئة مصادر تمويل خارجية قادرة على دعم التحول الهيكلي في ظل استمرار فجوات الاستثمار وضعف الادخار المحلي وتباين الأوضاع المؤسسية بين دولة وأخرى، لذلك يغدو تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة علمية لفهم مدى تأثير البيئة المؤسسية في توجيه التدفقات الاستثمارية وبيان ما إذا كانت جودة الحكم تسهم فعلاً في تعزيز الجاذبية الاستثمارية أم أن ضعفها يشكل قيداً هيكلياً يحد من قدرة الاقتصادات الإفريقية على استقطاب الرساميل الأجنبية وتوطينها، ومن ثم ينهض هذا الفصل بتأصيل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحوكمة ومؤشراتها ثم ضبط الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وآثاره قبل الانتقال إلى تفكيك العلاقة النظرية والتحليلية بين الطرفين وصولاً إلى قراءة واقع هذه العلاقة في الدول الإفريقية وإبراز أهم ما انتهت إليه الأعمال السابقة ذات الصلة.

## المبحث الأول: الأسس المفاهيمية للحوكمة ومؤشراتها

يقتضي تناول أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الانطلاق أولاً من بناء مفاهيمي محكم لمتغير الحوكمة ذاته ذلك أن هذا المتغير لم يعد يفهم في نطاقه الإداري الضيق بل أضحى يحيل إلى منظومة مركبة تضبط كيفية ممارسة السلطة وتدبير الموارد العامة وتنظيم العلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ضمن إطار يقوم على الشفافية والمساءلة والفعالية وسيادة القانون، ومن ثم فإن استجلاء مفهوم الحوكمة وتطورها يندرج ضمن الشروط المنهجية اللازمة لفهم دلالتها الاقتصادية ولا سيما حين تُستثمر مؤشراتها في تفسير تفاوت البيئات الاستثمارية بين الدول .

كما أن مؤشرات الحوكمة لم تنشأ بوصفها مجرد أدوات وصفية وإنما تبلورت باعتبارها آليات قياس معيارية ترصد جودة المؤسسات وفاعلية الحكومة واستقرار المجال السياسي ومتانة الإطار القانوني والتنظيمي بما يسمح بتقدير مدى ملائمة البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، لذلك يتجه هذا المبحث إلى معالجة الأسس المفاهيمية للحوكمة ومؤشراتها من خلال مطلبين متكاملين: يُعنى أولهما بمفهوم الحوكمة وتطورها وأهميتها الاقتصادية بينما يختص ثانيهما بمفهوم مؤشرات الحوكمة العالمية وأبعادها الرئيسة بما يهيئ الأرضية النظرية اللازمة لتحليل علاقتها اللاحقة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

### المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وتطورها

لا يستقيم توظيف الحوكمة في البحث الاقتصادي والقياسي من دون ضبط أصولها المفاهيمية ومجال تطورها الدلالي لأن هذا المصطلح عرف اتساعاً كبيراً في الاستعمال وتعدداً في دوائر التلقي واختلافاً في زوايا التعريف تبعاً للمنظور القانوني أو الإداري أو الاقتصادي أو المؤسسي، وقد ترتب عن ذلك أن الحوكمة انتقلت من مجرد تعبير لغوي محل جدل ترجمي إلى مفهوم مركزي يُستعمل في تقييم قدرة المؤسسات على إدارة الشأن العام بكفاءة وشفافية واستجابة، وعليه فإن تحليل هذا المفهوم يقتضي الوقوف عند دلالاته اللغوية والاصطلاحية ثم تتبع نشأته في الفكر الاقتصادي المعاصر وصولاً إلى إبراز أهميته في تحقيق التنمية وتحسين الأداء الاقتصادي.

### أولاً: تعريف الحوكمة لغة واصطلاحاً

#### 1. تعريف الحوكمة لغةً

أثار مصطلح Governance إشكالاً واضحاً في الترجمة العربية نظراً لتعدد المقابلات التي استعملت للدلالة عليه من قبيل: الحكم والحكمانية والحكامة والحاكمية والإدارة الرشيدة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، غير أن الاستعمال العربي المعاصر انتهى في أغلب الكتابات الأكاديمية إلى ترجيح لفظ الحوكمة بوصفه المقابل الأكثر تداولاً واستيعاباً للحمولة الدلالية التي ينطوي عليها المصطلح في أصله الغربي، وقد أسهم اعتماد مجمع اللغة العربية بالقاهرة لهذا اللفظ في تقليص الاضطراب الاصطلاحي الذي صاحب تلقي المفهوم في الأدبيات العربية بما أضفى عليه قدراً من الاستقرار التداولي داخل الحقول الاقتصادية والإدارية والسياسية، ويكشف هذا التعدد

الاصطلاحي في ذاته أن الحوكمة ليست مجرد لفظ تقني محايد بل مفهوم ذو كثافة دلالية يتصل بأساليب الحكم وآليات التسيير وأنماط تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع (الحاج، 2025، صفحة 235).

ومن جهة الدلالة اللغوية ارتبطت الحوكمة بمعاني الحكم والتحكم والقيادة وضبط العلاقات داخل التنظيمات وهي معانٍ تحيل إلى فكرة التدبير المنظم أكثر مما تحيل إلى مجرد ممارسة السلطة في صورتها المجردة، وقد أعادت بعض المعالجات العربية الأصل البعيد للمصطلح إلى الجذر اليوناني المرتبط بقيادة السفينة وتوجيهها قبل أن ينتقل هذا المعنى عبر الاستعمالات اللاتينية والفرنسية ليحمل دلالة فن التسيير وحسن التدبير، وتفيد هذه الخلفية اللغوية أن الحوكمة تتأسس في جوهرها على معنى القيادة الرشيدة التي تضبط حركة الفاعلين داخل نسق منظم وهو ما يفسر قابلية المفهوم للانتقال من المجال السياسي العام إلى مجالات الإدارة والمؤسسات والأسواق (عشيري، 2019، صفحة 11).

## 2. تعريف الحوكمة اصطلاحاً

لا يستقر مفهوم الحوكمة، في الاصطلاح على تعريف واحد جامع بالنظر إلى اتساع الحقول المعرفية التي تبنته وتعدد الزوايا التي نُظر إليه منها، فقد عرّف البنك الدولي الحوكمة بأنها الكيفية التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل خدمة التنمية وهو تعريف يربط المفهوم منذ البداية بوظيفة الدولة في تعبئة الموارد وتوجيهها في إطار من الكفاءة والفعالية، ثم اتسع هذا التصور ليشمل صنع سياسات مفتوحة وقابلة للتنبؤ ووجود جهاز تنفيذي مسؤول ومجتمع مدني مشارك وسيادة قانون تخضع الجميع للقواعد نفسها، وبهذا الانتقال لم تعد الحوكمة مجرد أسلوب في الإدارة بل أصبحت تدل على نمط مؤسسي متكامل في ممارسة السلطة وتوجيه الموارد .

وفي الاتجاه نفسه قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصوراً للحوكمة باعتبارها ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على مختلف المستويات من خلال آليات ومؤسسات وقواعد تمكّن الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم وتسوية خلافاتهم وممارسة حقوقهم، ويكشف هذا التصور عن اتساع المفهوم ليشمل شبكة العلاقات التي تنتظم بين الدولة والمجتمع والفاعلين الاقتصاديين بما يجعل الحوكمة إطاراً ناظماً للتفاعل المؤسسي لا مجرد تقنية حكومية في التسيير (هاشم، 2024، صفحة 18).

أما صندوق النقد الدولي فقد أبرز البعد الوظيفي للحوكمة حين ربطها بحسن تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية باستخدام طرق فعالة تحقق المنافع بأقل التكاليف، ويعكس هذا التعريف النزعة الاقتصادية في فهم الحوكمة حيث تُقاس قيمتها بقدرتها على تحسين كفاءة الإدارة العامة وترشيد استخدام الموارد وتعزيز نجاعة السياسات العمومية، ومن ثم فإن الحوكمة في هذا المستوى لا تُفهم بوصفها مبدأً معيارياً مجرداً بل باعتبارها أداة عملية لتحسين الأداء الاقتصادي وتقوية فعالية الدولة (غال، 2021، صفحة 434).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الحوكمة في معناها الأكاديمي تشير إلى نسق مؤسسي منظم يضبط كيفية ممارسة السلطة وتوزيع المسؤوليات واتخاذ القرار وإدارة الموارد ضمن إطار يقوم على الشفافية

والمساءلة والكفاءة وسيادة القانون، وبهذا المعنى فإنها لا تختزل في الإدارة الرشيدة فحسب بل تتجاوزها إلى بناء منظم للعلاقات بين الدولة والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بما يكفل وضوح القواعد وترشيد القرار وضمان الانسجام بين الأهداف العامة وآليات التنفيذ، ومن ثم تغدو الحوكمة معياراً نوعياً للحكم على سلامة البنية المؤسسية وكفاءة الأداء العام داخل الدولة (الحنفي، 2024، صفحة 1331، 1335).

### ثانياً: نشأة مفهوم الحوكمة وتطوره في الفكر الاقتصادي

يرتبط الصعود الحديث لمفهوم الحوكمة بجملة من التحولات الاقتصادية والمؤسسية التي شهدتها العالم منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد برزت الحاجة إلى هذا المفهوم في سياق الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي مست عدداً من اقتصادات شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال التسعينيات ثم تعزز هذا الاهتمام مع الفضائح المالية والمحاسبية التي هزت شركات كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا، وقد أفضت هذه التطورات إلى اقتناع متزايد بأن مجرد توفر القواعد القانونية أو المؤشرات الاقتصادية الكلية لا يكفي لضمان الاستقرار ما لم تسنده منظومة مؤسسية قادرة على ضبط السلوك الاقتصادي ومراقبة الأداء ومنع الانحرافات وتكريس الإفصاح والشفافية (للحوكمة، 2008، صفحة 6، 5).

كما ارتبط تطور الحوكمة في الفكر الاقتصادي باتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة وتزايد لجوء المؤسسات إلى أسواق المال بحثاً عن مصادر تمويل أقل كلفة من الاستدانة، وقد ولد ذلك حاجة موضوعية إلى قواعد تنظم العلاقة بين المالكين والمديرين وأصحاب المصالح وتحد من تضارب المصالح وتضمن الاستخدام الرشيد للموارد، ومن هنا بدأت الحوكمة تتبلور في البداية ضمن مجال حوكمة الشركات قبل أن يتسع نطاقها ليشمل الحوكمة العامة وما يتصل بها من جودة المؤسسات والسياسات العامة والإدارة الحكومية (للحوكمة، 2008، صفحة 6، 5).

وفي السياق نفسه أسهم البنك الدولي في ترسيخ المفهوم داخل الفكر التنموي عندما طرحه في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات في سياق معالجته لأزمات إفريقيا جنوب الصحراء ثم عمق حضوره في وثيقة “الحوكمة والتنمية” حيث لم يعد الأمر متصلاً فقط بأسلوب الحكم بل بالإصلاح المؤسسي وتحسين التنسيق ورفع فعالية تقديم الخدمات العامة وتكريس روح المسؤولية والشفافية، وبهذا التطور انتقل المفهوم من دائرة المعالجة الإدارية المحدودة إلى أفق اقتصادي تنموي أرحب يربط نوعية الحكم بقدرة الدولة على تعبئة الموارد وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة (رياض، 2021، صفحة 112).

ثم اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى إدماج الحوكمة ضمن تفسيراته للفروق في الأداء بين الدول فغدت جزءاً من الأدوات التحليلية التي تفسر نجاح بعض الاقتصادات في تحقيق النمو والاستقرار واستقطاب الاستثمار مقابل تعثر اقتصادات أخرى رغم امتلاكها موارد مادية أو بشرية معتبرة، ويظهر هذا التحول بجلاء في الأعمال التي اعتبرت أن الحوكمة تحيل إلى بنية من السياسات المتناسكة وآليات اتخاذ القرار والمحاسبة والجودة في الأداء أي إلى الإطار الذي تتجسد فيه الدولة الفاعلة والمؤسسات الكفؤة، ومن ثم فإن الحوكمة في

الفكر الاقتصادي المعاصر لم تعد مفهوماً تابعاً بل غدت متغيراً تفسيرياً رئيساً في تحليل التنمية والقدرة التنافسية وجاذبية الاستثمار (هاشم، 2024، صفحة 19، 20).

### ثالثاً: أهمية الحوكمة

#### 1. أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية

تكتسب الحوكمة أهميتها التنموية من كونها تؤسس لإدارة أكثر نجاعة للموارد العامة وتدفع نحو توجيه السياسات والبرامج وفق أولويات اقتصادية واجتماعية أكثر اتساقاً مع متطلبات التنمية، فحين تُبنى عملية اتخاذ القرار على قواعد واضحة وتخضع السلطة للمساءلة وتُمارس الوظائف العمومية ضمن إطار من الشفافية والانضباط تتعزز قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتخصيصها بكفاءة بما يحد من مظاهر الهدر وسوء التوزيع ويحسن مردودية الإنفاق العمومي، ومن هذا المنظور لا تمثل الحوكمة عنصراً تنظيمياً هامشياً بل تُعد من المرتكزات التي يقوم عليها المسار التنموي الرشيد لأنها تؤثر بصورة مباشرة في فعالية الدولة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

كما تبرز أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية من خلال دورها في إرساء بيئة مؤسسية مستقرة تساعد على استدامة السياسات العامة وتحسينها من الارتجال والتقلبات غير المحسوبة، فالتنمية لا تتحقق فقط بتوفر الموارد أو بتبني برامج طموحة وإنما تحتاج أيضاً إلى مؤسسات قادرة على تحويل الأهداف إلى نتائج وعلى ضمان استمرارية الإصلاحات ضمن أفق زمني ممتد، لذلك فإن الحوكمة الرشيدة تسهم في تقوية قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة لأنها تربط بين التخطيط السليم والإنجاز الفعال والتقويم المستمر ضمن نسق مؤسسي يحد من التعسف ويعزز الانسجام بين الأهداف والوسائل (رياض، 2021، صفحة 118، 119).

ويزداد هذا البعد أهمية في الدول النامية حيث تتشابه التحديات الاقتصادية مع محدودية الكفاءة المؤسسية فيغدو تحسين الحوكمة مدخلاً لمعالجة الاختلالات البنيوية التي تعوق التنمية، فالقصور في الشفافية وضعف المساءلة وغياب الفعالية الإدارية لا يفضي فقط إلى تراجع الأداء العمومي بل ينعكس كذلك على قدرة الدولة على إشباع الحاجات الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية وتحسين شروط العيش، وعليه فإن الحوكمة تمثل في السياقات النامية أحد الشروط المؤسسة للتنمية أكثر توازناً وفاعلية لأنها تجعل مؤسسات الدولة أكثر قدرة على الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد (بودودة، 2021، صفحة 58، 59).

#### 2. أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي

تتمثل أهمية الحوكمة في المجال الاقتصادي في كونها ترفع جودة الأداء العام عبر تحسين كفاءة الإدارة العمومية وترشيد تخصيص الموارد وتطوير القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة أعلى، فالأداء الاقتصادي لا يتحدد فقط بالمؤشرات الكلية من نمو واستثمار واستهلاك بل يتأثر أيضاً بمدى انتظام المؤسسات التي تدير النشاط الاقتصادي وتراقب تطبيق القواعد وتضمن استقرار المعاملات، ولذلك فإن الحوكمة الرشيدة

تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تقليص أوجه القصور المؤسسي التي تضعف كفاءة السوق وترفع تكاليف المعاملات وتحد من فعالية السياسات العامة (خضر، 2024، صفحة 248، 249).

كما ترتبط الحوكمة بتحسين الأداء الاقتصادي عبر دورها في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والإفصاح وهي عناصر تؤثر بعمق في مناخ الأعمال وفي سلامة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، فكلما انخفضت مستويات الفساد وارتفعت درجة وضوح المعلومات وتحسنت آليات الرقابة والمساءلة ازدادت قدرة الاقتصاد على العمل وفق أسس تنافسية أكثر عدالة وكفاءة، ومن ثم فإن الحوكمة لا تعزز فقط استقرار النشاط الاقتصادي بل تدعم أيضاً قدرته على إنتاج قيمة مضافة أعلى من خلال رفع جودة الإدارة وتقليص التكاليف غير المرئية التي تفرضها الاختلالات المؤسسية (غضبان، 2012، صفحة 31، 32).

وتتجلى أهميتها كذلك في كونها تدعم استقرار الأسواق والمؤسسات الاقتصادية لأن وجود إطار حوكمي فعال يقلل من حالات التعثر والانحراف ويعزز الانضباط في التسيير واتخاذ القرار، وهذا ينعكس على مستوى الثقة في الاقتصاد وعلى قدرة الوحدات الاقتصادية على العمل ضمن بيئة أكثر انتظاماً وتوقعاً، وبذلك تغدو الحوكمة عنصراً من عناصر تحسين الأداء الاقتصادي الكلي لا من خلال أثرها المباشر في الإدارة العامة فحسب بل أيضاً عبر دورها في تقوية البنية المؤسسية التي يحتكم إليها النشاط الاقتصادي برمته .

### 3. أهمية الحوكمة في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تبرز أهمية الحوكمة في تحسين مناخ الاستثمار من خلال قدرتها على بناء بيئة مؤسسية تتسم بالوضوح والاستقرار وقابلية التنبؤ وهي عناصر أساسية في تقييم المستثمر الأجنبي للبلد المضيف، فالمستثمر لا ينظر فقط إلى حجم السوق أو وفرة الموارد أو مستوى الأرباح المتوقعة بل يضع في الحسبان كذلك سلامة الإطار القانوني وفعالية الإدارة ومدى احترام العقود وكفاءة الجهاز الحكومي ومستوى الشفافية في المعاملات، لذلك فإن الحوكمة الرشيدة تسهم في تخفيض درجة عدم اليقين التي تحيط بالقرار الاستثماري وتجعل البيئة الاقتصادية أكثر قدرة على استقطاب الاستثمارات طويلة الأجل (عبدالرحمن يحيوي، 2022، صفحة 164، 170).

كما تتجلى أهمية الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر ما تحدثه من أثر في إدراك المستثمر للمخاطر غير التجارية مثل الفساد واضطراب القواعد التنظيمية وضعف إنفاذ القانون والبطء الإداري، فكلما تحسنت مؤشرات الحوكمة تراجعت هذه المخاطر وارتفعت جاذبية البلد المضيف لأن المستثمر يجد نفسه أمام بيئة أكثر أماناً من الناحية المؤسسية وأكثر قدرة على حماية حقوقه وتيسير نشاطه، وبهذا المعنى فإن الحوكمة لا تعد مجرد إطار عام لتحسين التسيير بل تمثل عاملاً محدداً في المفاضلة بين الوجهات الاستثمارية خاصة في الاقتصادات النامية التي تتقارب في بعض الخصائص السوقية وتختلف بوضوح في جودة مؤسساتها.

ويكتسب هذا البعد أهمية أوضح في موضوع الدراسة لأن الدول الإفريقية تواجه في كثير من الأحيان تحدياً مزدوجاً يتمثل في الحاجة إلى جذب التمويل الأجنبي من جهة وضرورة تحسين البيئة المؤسسية الحاضنة له من جهة ثانية، ومن ثم فإن الحوكمة تتحول إلى متغير حاسم في رفع جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي

المباشر إذ إن تحسن مؤشرات مثل فعالية الحكومة وسيادة القانون وجودة التنظيم والاستقرار السياسي والتحكم في الفساد من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين ويقوي قدرة الاقتصادات الإفريقية على استقطاب الرساميل الأجنبية وتوطينها على نحو أكثر استقراراً وفعالية (عيسى، 2020، صفحة 12، 13).

### المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة وأبعادها الرئيسية

بعد استجلاء مفهوم الحوكمة وتطورها تبرز الحاجة إلى الانتقال من المستوى المفاهيمي المجرد إلى المستوى الإجرائي القابل للقياس، فالدراسات الاقتصادية والقياسية لا تتعامل مع الحوكمة بوصفها فكرة معيارية فقط وإنما بوصفها متغيراً يمكن تقديره عبر مؤشرات كمية ونوعية تعكس جودة المؤسسات وطبيعة البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية والإدارية، ومن هنا اكتسبت مؤشرات الحوكمة العالمية مكانة مركزية في التحليل المقارن بين الدول لأنها تتيح رصد أوجه القوة والاختلال في أداء الحكم وربط ذلك بمتغيرات أخرى من بينها النمو والتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

### أولاً: مفهوم مؤشرات الحوكمة العالمية

تُعد مؤشرات الحوكمة العالمية من أكثر الأدوات استخداماً في قياس جودة الحكم على المستوى المقارن وقد اكتسبت هذه المكانة لما تتسم به من شمول نسبي واتساع في تغطية الجوانب السياسية والاقتصادية والمؤسسية، وتعرض بعض المراجع المعتمدة هذه المؤشرات بوصفها صادرة عن البنك الدولي ومؤلفة من ستة معايير رئيسة تأخذ في الحسبان مختلف الأبعاد التي تكون الحكم الرشيد بما يسمح ببناء صورة مركبة عن الأداء المؤسسي للدولة، ومن ثم فهذه المؤشرات لا تقيس جانباً جزئياً بل تنصرف إلى تقدير مدى جودة البيئة العامة التي تمارس داخلها السلطة وتنفذ عبرها السياسات وتدار في نطاقها الموارد العامة (شراطي، 2023، صفحة 166).

وتتبع أهمية هذه المؤشرات من وظيفتها التحليلية المزدوجة؛ فهي من جهة أداة لتشخيص مواضع الضعف والقوة في المؤسسات العامة ومن جهة ثانية متغير تفسيري يستعان به في دراسة علاقات الحوكمة بمتغيرات الاقتصاد الكلي والاستثمار والتنمية، كما أن تقسيمها إلى مؤشرات فرعية يسمح بإدراك أن الحوكمة ليست بُعداً أحادياً وإنما تركيب من العناصر المتفاعلة التي تشمل المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ونوعية التنظيم وسيادة القانون ومكافحة الفساد (الخضر، 2024، صفحة 249، 250).

وعليه فإن مؤشرات الحوكمة العالمية تمثل الصياغة الإجرائية الأبرز لمفهوم الحوكمة في الدراسات التطبيقية لأنها تنقل المفهوم من مستوى التجريد النظري إلى مستوى القياس والمقارنة والتحليل الاقتصادي، ولهذا السبب باتت تشكل إحدى الأدوات المرجعية في تقدير مدى ملائمة المناخ العام للاستثمار وفي تفسير اختلاف قدرة الدول على استقطاب الرساميل الأجنبية وتوظيفها.

## ثانياً: المؤشرات السياسية والمؤسسية

يضم البعد السياسي والمؤسسي في مؤشرات الحوكمة عنصرين رئيسيين هما المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف، ويقاس المؤشر الأول مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم وما يتصل بذلك من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات واستقلال وسائل الإعلام وهي كلها عناصر تعكس درجة انفتاح النظام السياسي وقابليته للمساءلة المجتمعية، أما المؤشر الثاني فيرتبط بمدى استقرار المجال السياسي وانخفاض احتمالات الاضطرابات والصراعات والانقلابات والتهديدات العنيفة بما يعكس قدرة الدولة على إنتاج بيئة سياسية مستقرة وقابلة للتنبؤ (شرطي، 2023، صفحة 166، 167).

وتكتسب هذه المؤشرات أهميتها من كونها تعبر عن الشرط الأولي لبناء الثقة العامة، فالمشاركة والمساءلة تحدان من احتكار القرار وتخضعان السلطة للمراقبة المجتمعية بينما يتيح الاستقرار السياسي للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين اتخاذ قراراتهم ضمن أفق أقل تقلباً، كما أن بعض المراجع المعتمدة تربط البعد السياسي بمشروعية ممارسة السلطة والتمثيل القانوني للمجتمع وإقامة جسور التعاون بين الدولة والمجتمع المدني وهو ما يجعل هذا البعد حجراً أساساً في فهم الحوكمة باعتبارها علاقة تفاعلية لا مجرد إدارة عمودية للأوامر (لخضر، 2024، صفحة 247، 248).

كما أن وصف هذه المؤشرات بالمؤسسية يجد سنده في كونها لا تقيس الظرف السياسي العابر فحسب بل تقيس انتظام القواعد التي تحكم تداول السلطة وإنتاج القرار العام وتنفيذه، فكلما كانت المؤسسات أكثر استقراراً وقدرة على الاستجابة والمساءلة ارتفعت جودة الحوكمة وتراجعت تكلفة عدم اليقين وهو ما ينعكس على مجمل الأداء الاقتصادي.

## ثالثاً: المؤشرات القانونية والتنظيمية

يتجسد البعد القانوني والتنظيمي في مؤشرين رئيسيين هما سيادة القانون ونوعية التنظيم، فسيادة القانون تعبر عن مدى خضوع الأفراد والمؤسسات للقواعد القانونية وثقتهم في إنفاذ العقود واستقلال القضاء وحيادية القواعد المنظمة للحياة العامة والاقتصادية، أما نوعية التنظيم فترتبط بقدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تمكن القطاع الخاص من العمل في بيئة واضحة ومستقرة بما يحد من العراقيل الإجرائية وييسر النشاط الاقتصادي (شطبي، 2023، صفحة 37).

ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة لأن الفعالية الاقتصادية لا يمكن أن تزدهر في فراغ قانوني أو تنظيمي، فوضوح القواعد وقابلية التنبؤ بها وعدالة تطبيقها تمثل جميعها مقومات للأمن القانوني الذي يعد أساساً لثقة المستثمرين، كما أن بعض المراجع تؤكد أن التشريعات واللوائح المنظمة تعد العمود الفقري لأطر وآليات الحوكمة لأنها تضبط العلاقات بين الأطراف المعنية وتحد من الممارسات التي تنتهك العقود أو تخل بعدالة المعاملات، وبهذا المعنى فإن الإطار القانوني والتنظيمي ليس غطاءً شكلياً للحوكمة بل أحد أعمدتها المؤسسة.

ومن منظور اقتصادي تسمح نوعية التنظيم المرتفعة بتقليل تكاليف المعاملات وتبسيط الإجراءات ورفع قابلية الاقتصاد للتنافسية بينما تؤدي هشاشة التنظيم أو اضطراب القواعد القانونية إلى تعاضم المخاطر وإضعاف القدرة على اجتذاب الاستثمار، لذلك فإن المؤشرات القانونية والتنظيمية تُعد من أكثر أبعاد الحوكمة التصاقاً بملاءمة مناخ الأعمال لأنها تُعبّر عن قدرة الدولة على الموازنة بين الضبط القانوني ومرونة النشاط الاقتصادي (عبدالرحمن يحيى، 2022، صفحة 163، 170).

#### رابعاً: المؤشرات الرقابية والإدارية

ينصرف البعد الرقابي والإداري أساساً إلى فعالية الحكومة ومكافحة الفساد مع اتصاله الوثيق بالشفافية والمحاسبة والكفاءة في استخدام الموارد، ففعالية الحكومة تقيس جودة الخدمات العامة ودرجة استقلال الإدارة عن الضغوط السياسية وقدرتها على تنفيذ السياسات والبرامج التي تعلنها، أما مكافحة الفساد فتعكس مدى استخدام السلطة العمومية لخدمة الصالح العام بدلاً من توظيفها لتحقيق منافع خاصة وهي بذلك تمثل مقياساً حاسماً لنزاهة المجال العام (صبيعات، 2024، صفحة 611، 612).

ويبرز البعد الإداري للحوكمة من خلال ارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد البشرية والمالية وبالسعي إلى القضاء على صور الفساد الإداري والمحسوبية وسوء التخصيص، كما أن بعض المراجع تصف الحوكمة بأنها تتكون من عنصرين متكاملين: عنصر رقابي يختص باكتشاف الانحرافات والتجاوزات وعنصر تصحيحي تطويري يهدف إلى ضبط عمل المنظمات وتحسين قدراتها وقراراتها، ويفيد ذلك بأن الحوكمة لا تكفي برصد الاختلال بل تنهض كذلك بوظيفة إصلاحية تستهدف رفع جودة الأداء المؤسسي (يحيى، 2017، صفحة 85).

كما يتصل هذا البعد بمبادئ الإفصاح والشفافية والمحاسبة والكفاءة وهي مبادئ تمثل في جوهرها أدوات رقابية تضمن تداول المعلومات في الوقت المناسب وتخضع المسؤولين للمساءلة وتدفع نحو الاستخدام الأمثل للموارد، ولذلك فإن المؤشرات الرقابية والإدارية تقيس في العمق مدى تحول الإدارة العامة من جهاز بيروقراطي مغلق إلى بنية خدمية فعالة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتدعم النشاط الاقتصادي، وهذا التحول هو ما يمنح الحوكمة بعدها العملي بوصفها آلية لترشيد القرار العام وتحسين الجودة المؤسسية.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المرتكزات الأساسية في تحليل الاقتصاد الدولي المعاصر لا بوصفه مجرد تدفق لرؤوس الأموال عبر الحدود وإنما باعتباره آلية مركبة تنطوي على انتقال التمويل والخبرة التقنية والقدرة التنظيمية وأنماط الإدارة الحديثة إلى الاقتصاد المضيف، وقد تعاضم حضوره في الأدبيات الاقتصادية مع اتساع دور الشركات متعددة الجنسيات واحتدام التنافس بين الدول على استقطاب التدفقات الرأسمالية القادرة على دعم النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ومن هذا المنطلق فإن الإحاطة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه وأشكاله ومحدداته وآثاره تمثل مدخلاً لازماً لفهم ديناميته داخل الاقتصادات النامية ولا سيما في البيئات التي تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع المحددات المؤسسية والقانونية والسياسية.

وانطلاقاً من ذلك يتوزع هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين؛ يُعنى أولهما بضبط ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تعريفه وخصائصه وأشكاله والتمييز بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر في حين يختص ثانيهما بتحليل محددهات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والقانونية والإدارية ثم بيان آثاره على الاقتصاد المضيف بما يهيئ أرضية نظرية أكثر تماسكاً لفهم علاقته اللاحقة بمؤشرات الحوكمة.

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

يفترض تناول الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية علمية دقيقة تجاوز النظر إليه باعتباره مجرد مساهمة مالية خارجية لأن هذا النمط من الاستثمار يكتسب خصوصيته من اقترانه بعلاقة دائمة بين المستثمر الأجنبي والمشروع المقام في الدولة المضيضة ومن اقترانه كذلك بقدرة فعلية على التأثير في التسيير واتخاذ القرار، لذلك فإن تحديد ماهيته يقتضي البدء بتعريفه تعريفاً اصطلاحياً يبرز عناصره الجوهرية ثم الانتقال إلى خصائصه وأشكاله قبل الوقوف عند الفوارق التي تفصله عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

### أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

ينصرف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك النوع من الاستثمارات الدولية الذي يستهدف إقامة مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر بما يقتضي وجود علاقة طويلة الأجل ويمنح المستثمر الأجنبي قدراً معتبراً من النفوذ في إدارة المشروع وتوجيهه، وبهذا المعنى فإن جوهر الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تحويل الأموال فحسب بل في اقتران هذا التحويل بحق التأثير في القرار الاقتصادي داخل المؤسسة المضيضة الأمر الذي يميز هذا النمط من الاستثمار عن الأشكال المالية التي تظل بعيدة عن التسيير المباشر (سعيد، 2012، صفحة 84، 85).

ويظهر من بعض التعريفات الواردة في المراجع المعتمدة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ صورة تملك المستثمر الأجنبي لجزء من مشروع قائم أو لعمومه في بلد غير بلده مع مشاركته في الإدارة في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة إلى جانب تحويل الموارد المالية وتقديم التكنولوجيا والخبرة الفنية إلى البلد المضيف، ويفضي هذا التصور إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل نمطاً استثمارياً إنتاجياً ومؤسسياً في آن واحد لأن أثره يتجاوز مجرد التمويل ليطل بنية المشروع وآليات تسييره (سفيان، 2014، صفحة 81).

كما يستخلص من بعض المعالجات أن المعيار المعتمد في توصيف الاستثمار بوصفه مباشراً يرتبط غالباً بنسبة مساهمة تسمح للمستثمر بالمشاركة الفعلية في الإدارة وقد أشارت بعض التعريفات إلى نسبة 10% بوصفها حداً أدنى يكفل هذا التأثير، لذلك يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مشروعاً يقيمه أو يشارك فيه مستثمر أجنبي في اقتصاد مضيف على نحو يضمن له تأثيراً معتبراً في الإدارة سواء تم ذلك من خلال الملكية الكاملة أو من خلال شراكة رأسمالية فعالة.

## ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

### 1. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجسد خصوصية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة خصائص جوهرية أولها أنه يؤسس لروابط دائمة بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة المضيفة فلا يتعلق الأمر بتوظيف مالي عابر أو قصير الأمد بل بعلاقة استثمارية ممتدة زمنياً، وثانيها أن هذا الاستثمار يمنح صاحبه إمكانية الرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار وتسيير الإدارة بما يجعله متحملاً لنتائج النشاط من ربح أو خسارة، وثالثها أنه يتجه إلى الأصول الحقيقية والقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك الصناعة والتجارة والخدمات وليس إلى اقتناء أوراق مالية بقصد المضاربة فقط، وتكشف هذه الخصائص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بطابع إنتاجي وتنظيمي في آن واحد لأنه لا يقتصر على تحويل رؤوس الأموال بل يتعدى ذلك إلى الارتباط المباشر بالبنية التشغيلية للمشروع وبكيفية إدارته وتوجيهه (منصور، 2014، صفحة 117).

ويُضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على ضخ رأس المال الأولي بل قد يشمل أيضاً إعادة استثمار الأرباح داخل البلد المضيف بدل تحويلها إلى الخارج وهو ما يعزز أثره التراكمي على النشاط الاقتصادي المحلي، كما أن هذا الاستثمار يرتبط في كثير من الأحيان بنقل الخبرة التقنية والإدارية الأمر الذي يمنحه قيمة نوعية تتجاوز بعده المالي الصرف ويجعله من بين الأدوات التي تستند إليها الدول النامية في تدعيم قاعدتها الإنتاجية والمهارية، ومن ثم فإن خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر تجعل أثره المحتمل في الاقتصاد المضيف أوسع من أثر الاستثمارات المالية قصيرة الأجل لأنه يشارك في تكوين القدرة الإنتاجية وفي تطوير أساليب التنظيم والتسيير وفي دعم الاندماج التدريجي للاقتصاد المحلي في شبكات الإنتاج الدولية (خميسي، 2015، صفحة 81).

### 2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أما من حيث الأشكال فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُصنف تبعاً لمعيار الملكية إلى شكلين رئيسيين: الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، ويقوم الاستثمار المشترك على توزيع الملكية والإدارة بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي وقد يتخذ صوراً متعددة مثل شراء حصة في شركة وطنية أو

إقامة شراكة مع مؤسسة محلية أو إبرام اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي، وتكمن أهمية هذا الشكل في أنه يتيح تقاسم المخاطر والخبرات وييسر اندماج المستثمر الأجنبي في البيئة المحلية كما يسمح للطرف الوطني بالاستفادة من الخبرة التقنية والإدارية التي يحملها الطرف الأجنبي.

في المقابل يمثل الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في احتفاظ هذا الأخير بحق ملكية المشروع الاستثماري وإدارته والتحكم فيه بصورة كاملة ويتجسد ذلك من خلال إنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات أو توسيع الفروع القائمة أو شراء شركات محلية بكاملها داخل الدولة المضيفة، ويعد هذا الشكل أكثر ملاءمة للشركات التي تسعى إلى إحكام السيطرة على التكنولوجيا والتسيير والاستراتيجية السوقية وإن كانت بعض الدول النامية تتحفظ عليه خشية ما قد يستتبعه من تبعية اقتصادية أو هيمنة احتكارية، ويفيد هذا التصنيف أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من حيث درجة السيطرة وطبيعة العلاقة مع الطرف المحلي غير أنها تلتقي جميعاً في كونها تؤسس لحضور استثماري فعلي داخل الاقتصاد المضيف (امال، 2023، صفحة 413، 414).

### ثالثاً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يقوم الفرق الجوهرى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر على معيار الإدارة والرقابة، فالاستثمار المباشر ينصرف إلى توظيف خارجي لرأس المال يقترن بنية التسيير والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار داخل المشروع أو المؤسسة المضيفة في حين يقتصر الاستثمار غير المباشر أو ما يعرف باستثمار المحفظة على حيازة أدوات مالية أو أوراق مالية دون السعي إلى إدارة المشروع أو توجيهه، ومن ثم فإن المباشر استثمار إنتاجي-مؤسسي بينما غير المباشر استثمار مالي في المقام الأول (دحماني، 2010، صفحة 23، 24).

ويترتب عن هذا الاختلاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بطابع أطول أمداً وأكثر التصاقاً بالاقتصاد الحقيقي لأنه يتجه عادة إلى إنشاء المؤسسات أو تملك حصص مؤثرة فيها أو تمويل توسعها مصحوباً بنقل الخبرة والتكنولوجيا والقدرة التنظيمية، أما الاستثمار غير المباشر فيظل أقرب إلى الحركة المالية السريعة التي تبحث عن العائد من تداول الأسهم والسندات والأدوات المالية وتكون أكثر قابلية للتقلب انسجماً مع تغيرات الأسواق المالية وتوقعات المستثمرين (السعيد، 2024، صفحة 8، 9).

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح الدولة المضيفة إمكانيات أوسع لتحقيق منافع تنموية نظراً لارتباطه بتوليد القيمة المضافة المحلية وخلق فرص العمل وتوسيع القاعدة الإنتاجية في حين قد لا يتجاوز أثر الاستثمار غير المباشر دعم السيولة في الأسواق المالية أو التأثير في مؤشرات التداول، ولهذا السبب اكتسب الاستثمار المباشر أولوية خاصة في سياسات الدول النامية التي تسعى إلى جذب التمويل الخارجي المرتبط بالإنتاج والتكنولوجيا لا مجرد الرساميل الباحثة عن الربح المالي السريع .

### المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

لا تتحرك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فراغ وإنما تتحدد وجهاتها استناداً إلى جملة من العوامل المتداخلة التي ترتبط بمستوى العائد المتوقع واتساع السوق واستقرار البيئة العامة ووضوح الإطار القانوني وكفاءة الإدارة وتكلفة ممارسة النشاط الاقتصادي، لذلك فإن تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل خطوة ضرورية لفهم التفاوت القائم بين الدول في قدرتها على اجتذاب هذه التدفقات، وإلى جانب ذلك فإن رصد آثاره على الاقتصاد المضيف يظل لازماً لتقدير ما إذا كانت هذه التدفقات تمثل رافعة تنموية فعلية أو أنها قد تفرز في بعض الحالات اختلالات موازية لمكاسبها.

#### أولاً: المحددات الاقتصادية

تضطلع العوامل الاقتصادية بدور محوري في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ويأتي في مقدمتها حجم السوق واحتمالات نموه لأن المستثمر الأجنبي ينجذب بصورة أكبر إلى الاقتصادات التي توفر طلباً كافياً وآفاقاً توسعية تتيح تغطية التكاليف وتحقيق أرباح مجزية، ولا تقف أهمية السوق عند حجمه الراهن بل تمتد إلى توقعات نموه المستقبلي إذ تمثل الأسواق المتوسعة فضاءات أكثر جاذبية لتوطين الاستثمارات طويلة الأمد.

كما تعد معدلات التضخم من المحددات الاقتصادية المؤثرة لأن ارتفاعها يعكس اختلالاً في الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤثر في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية النشاط الاقتصادي بما قد يدفع المستثمرين إلى التردد أو إلى تفضيل الاستثمارات القصيرة الأجل، ولذلك يرتبط تحسن جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر بقدرته على الحفاظ على أوضاع نقدية ومالية مستقرة تقلص حالة عدم اليقين وتحسن القدرة على التنبؤ بالعائدات المستقبلية (سعيد، 2012، صفحة 89).

وتدخل ضمن المحددات الاقتصادية أيضاً اعتبارات معدل العائد على الاستثمار وسعر الفائدة وتوفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الملائمة، فمعدل العائد المتوقع بعد تعديله بالمخاطر التجارية وغير التجارية يظل من أكثر العناصر تأثيراً في قرار المستثمر الأجنبي لأن التوسع الخارجي لا يتم إلا حين تكون العوائد المتوقعة مبررة لتكاليف الدخول والمخاطرة، كما أن توفر الموارد والبنى الأساسية يقلص تكاليف التشغيل والنقل ويحسن جدوى المشروع الاستثماري على المدى المتوسط والطويل (عشيري، 2019، صفحة 23، 24).

#### ثانياً: المحددات المؤسسية والسياسية

ترتبط المحددات المؤسسية والسياسية بمدى استقرار البيئة العامة التي يتحرك داخلها المستثمر الأجنبي ولذلك فإن الاستقرار السياسي يعد من أكثر العوامل حساسية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاقتصاد الذي يتسم بانخفاض احتمالات الاضطراب والعنف وتبدل القواعد بصورة مفاجئة يكون أقدر على طمأنة المستثمرين لأن القرار الاستثماري الطويل الأجل يفترض بيئة قابلة للتنبؤ وتحكمها استمرارية مؤسسية معقولة (السعيد، 2024، صفحة 27).

ويُضاف إلى الاستقرار السياسي عامل جودة الإطار المؤسسي لأن ضعف سيادة القانون وارتفاع مستويات الفساد وغموض شروط العمل كلها عناصر تولد حالة من الشك وتزيد من كلفة المعاملات والمخاطر غير الاقتصادية، ومن ثم فإن الموقع الضعيف للدولة في مؤشرات الحكم الراشد ينعكس سلباً على قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا بسبب نقص الفرص الاقتصادية بالضرورة بل بسبب اهتزاز الثقة في البيئة المؤسسية التي يفترض أن تحتضن النشاط الاستثماري وتحميه.

كما تكتسب المحددات المؤسسية أهميتها من اتصالها المباشر بجودة الإدارة العامة وسلامة الإجراءات ووضوحها، فكلما اتسم النظام الإداري بالشفافية والفعالية وانخفضت التعقيدات الإجرائية تراجعت حالة عدم التأكد وتعززت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المضيف، وهذا ما يفسر اقتران تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من التحليلات بتحسين المؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي وسيادة القانون والمصادقية المؤسسية (عشيري، 2019، صفحة 24، 25).

### ثالثاً: المحددات القانونية والإدارية

ينبغي الإطار القانوني الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر على وجود قانون استثمار موحد يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعلى عدم تعارضه مع بقية التشريعات ذات الصلة، ويُعد هذا الوضوح التشريعي عنصراً حاسماً في تقليص تكلفة المخاطرة القانونية لأن المستثمر الأجنبي يقيم البيئة المضيفة في ضوء قدرة قوانينها على توفير ضمانات قابلة للتنفيذ لا في ضوء النصوص المجردة وحدها (المين، 2021، صفحة 659).

كما تستند الجاذبية القانونية إلى توفير ضمانات كافية ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم والمصادرة وإلى كفالة حرية تحويل رأس المال والأرباح وحماية حقوق الملكية الفكرية ووجود قضاء قادر على الفصل في المنازعات بكفاءة، فهذه الضمانات لا تشكل مزايا شكلية بل تمثل مقومات أساسية للأمن القانوني الذي يقوم عليه القرار الاستثماري خاصة في القطاعات التي تتطلب التزامات رأسمالية كبيرة وآجالاً طويلة لاسترداد الاستثمار.

أما من الوجهة الإدارية فإن تبسيط الإجراءات وسرعة تنفيذ العقود وتيسير تسجيل الملكية والحد من التعقيدات البيروقراطية كلها عناصر ذات أثر مباشر في قرار المستثمر، فبطء الإجراءات وطول المدد الزمنية اللازمة للترخيص أو التنفيذ أو التقاضي يرفع تكاليف الاستثمار ويزيد من درجة المخاطرة وهو ما يفسر تراجع جاذبية الاقتصادات التي تعاني اختناقات إدارية حتى وإن كانت تتوفر على فرص سوقية أو موارد معتبرة (مزهود، 2025، صفحة 466).

#### رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف

##### 1. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يمد الاقتصاد المضيف بموارد مالية مكملّة للدخار الوطني ويسهم في تمويل برامج التنمية ويوفر مصادر متجددة للحصول على العملات الأجنبية، كما يتعدى أثره البعد المالي إلى نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات المحلية وتدريب الموارد البشرية وتوسيع فرص العمل بما يعزز الطاقة الإنتاجية ويرفع من إمكانات التحديث الاقتصادي داخل الدولة المضيضة، ويكتسي هذا الأثر أهمية خاصة في الاقتصادات التي تعاني ضعفاً في تعبئة الموارد الداخلية إذ يُمكنها الاستثمار الأجنبي المباشر من سد جزء من الفجوة التمويلية اللازمة لإنجاز المشاريع الإنتاجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية (السعيد، 2024، صفحة 21).

وفي السياق نفسه يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إشباع حاجة السوق المحلي وخلق فائض موجه للتصدير وتحسين رصيد ميزان المدفوعات فضلاً عن إدخال أساليب جديدة في الإنتاج والإدارة والتنظيم، وتكتسب هذه الآثار أهمية خاصة في الدول النامية التي تواجه قيوداً في التمويل والتكنولوجيا والمهارات إذ يمكن لهذا النمط من الاستثمار أن يساعدها في التخفيف من اختناقات التنمية إذا جرى توجيهه ضمن أولوياتها الاقتصادية، كما أن حضور المستثمر الأجنبي داخل الاقتصاد المضيف قد يسهم في رفع مستوى المنافسة وتحفيز المؤسسات المحلية على تحسين الجودة والإنتاجية، والتكيف مع معايير جديدة في التسيير والتسويق والتنظيم. (سعيد، 2012، صفحة 86، 83).

ويمتد الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البنية الفنية والتنظيمية للاقتصاد المضيف لأنه لا يرتبط فقط بإقامة مشروع استثماري منفرد بل قد يفضي إلى نشر المعرفة التقنية والإدارية داخل القطاعات التي ينشط فيها سواء عبر التدريب المباشر أو عبر الاحتكاك المؤسسي أو من خلال انتقال بعض الممارسات الحديثة في الإدارة والإنتاج، ومن ثم فإن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يسهم في بناء قدرات محلية جديدة وفي تحسين كفاءة اليد العاملة وفي رفع قابلية الاقتصاد المضيف للاندماج في سلاسل الإنتاج والتبادل على المستوى الدولي.

##### 2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

غير أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر لا تظل إيجابية على نحو مطلق إذ قد يترتب على تدفقه بعض الانعكاسات السلبية إذا لم تُحسن الدولة المضيضة تأطيره وتوجيهه، فقد يؤدي هذا الاستثمار في بعض الحالات إلى بروز اختلالات تمس التوازن الخارجي خاصة عندما تتزايد تحويلات الأرباح إلى الخارج أو تتوسع الواردات المرتبطة بالمشروع الأجنبي على نحو يفوق مردوده التصديري، كما قد يفضي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد المحلي على التحكم في بعض القطاعات الحساسة إذا استحوذت المؤسسات الأجنبية على مواقع مهيمنة داخلها (السعيد، 2024، صفحة 24، 26).

كما قد تنشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على مستوى المنافسة داخل السوق المحلي خاصة في الحالات التي تكون فيها المؤسسات الوطنية أقل قدرة من حيث التمويل أو التكنولوجيا أو الخبرة التنظيمية، ففي مثل هذه الأوضاع قد يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى مزاحمة المؤسسات المحلية وإضعاف قدرتها على الصمود بدل أن يتحول إلى عامل دعم وتكامل معها، ولهذا السبب فإن استفادة الاقتصاد المضيف من الاستثمار الأجنبي المباشر تظل رهينة بقدرته على خلق تفاعل متوازن بين رأس المال الأجنبي والقاعدة الإنتاجية المحلية (سعيد، 2012، صفحة 86).

ويُضاف إلى ذلك احتمال تولد أنماط من التبعية الاقتصادية أو حتى السياسية إذا تركت الاستثمارات الأجنبية تتوسع في غياب ضوابط تنظيمية واضحة واستراتيجية وطنية محددة، فحين لا يتم إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن رؤية تنموية وطنية قد ينصرف إلى خدمة أهداف المستثمر الخارجية أكثر من خدمته لأولويات الاقتصاد المضيف بما قد يضعف الأثر التنموي المرجو منه، ومن ثم فإن القيمة الحقيقية لهذا النمط من الاستثمار لا تتحدد بمجرد حجمه أو تدفقه بل بمدى قدرة الدولة على توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية وتعظيم منافعه وتقليل كلفه ومخاطره المحتملة.

### المبحث الثالث: العلاقة النظرية والتحليلية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية

تتجاوز العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر حدود التزامن الظاهري بين متغيرين اقتصاديين إلى ارتباط بنيوي تتداخل فيه المحددات المؤسسية مع اعتبارات الربحية والمخاطرة وكلفة المعاملات، فالمستثمر الأجنبي لا يتخذ قراره في ضوء المؤشرات السوقية المجردة فحسب بل يوازن أيضاً بين جودة البيئة السياسية ودرجة استقرار القواعد التنظيمية وكفاءة الإدارة العامة ومثانة الضمانات القانونية ومدى قدرة الدولة على فرض سيادة القانون ومكافحة الفساد، ومن ثم فإن الحوكمة لا تُعد عنصراً مكملاً للمناخ الاستثماري بل تمثل أحد مكوناته التكوينية التي تسهم في إعادة تشكيل إدراك المستثمر للفرص والمخاطر داخل البلد المضيف، ويكتسي هذا المعطى أهمية خاصة حين يتعلق الأمر بالاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب قدراً مرتفعاً من اليقين المؤسسي لأن أي اختلال في منظومة الحكم ينعكس مباشرة على تقييم العائد المتوقع وعلى مستوى المخاطر غير التجارية التي تحيط بالمشروع الاستثماري .

وتتأكد أهمية هذا الترابط في السياق الإفريقي على وجه الخصوص بالنظر إلى أن القارة تجمع بين وفرة الإمكانيات الاقتصادية وتفاوت الأوضاع المؤسسية وهو ما يجعل أثر الحوكمة في توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر بروزاً، لذلك يتجه هذا المبحث إلى معالجة العلاقة بين الطرفين من زاويتين متكاملتين: زاوية نظرية تُفسر الكيفية التي تتسلل بها البيئة المؤسسية إلى قرار المستثمر الأجنبي وزاوية تحليلية تُبرز واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة في الدول الإفريقية بما يسمح ببناء قراءة أكثر إحكاماً لطبيعة العلاقة بينهما، كما أن أهمية هذا التناول تنبع من كون إفريقيا تمثل مجالاً خصباً لاختبار أثر

العوامل المؤسسية نظراً للتباين الواضح بين دولها من حيث جودة الحكم وكفاءة المؤسسات ومستوى الجاذبية الاستثمارية.

### المطلب الأول: التفسير النظري للعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

يفترض تفسير أثر الحوكمة في الاستثمار الأجنبي المباشر العودة إلى الأطر النظرية التي عالجت دوافع التوسع الخارجي للمؤسسات متعددة الجنسيات ومحددات اختيارها للبلدان المضيفة، فالنظريات المفسرة لهذا الاستثمار لم تقف عند منطق تعظيم الربح في صورته البسيطة وإنما توسعت لتشمل مزايا الملكية ومزايا الموقع ومزايا التدويل فضلاً عن أثر بيئة الأعمال والمؤسسات في ترجيح قرار التوطن الخارجي، وبهذا الاعتبار يصبح إدراج الحوكمة في التحليل امتداداً منطقياً لهذه المقاربات لأنها تتصل مباشرة بجودة الموقع الاستثماري وكلفة المخاطر غير التجارية، كما أن هذا التفسير النظري يكتسب مشروعيته من التحول الذي عرفته الأدبيات الاقتصادية المعاصرة حيث لم يعد قرار الاستثمار يُقرأ في ضوء المؤشرات الاقتصادية الكلية وحدها بل في ضوء مدى انتظام البيئة المؤسسية التي تضمن استقرار التوقعات وسلامة التنفيذ .

### أولاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد النموذج الانتقائي OLI من أكثر الأطر التفسيرية اتساعاً في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يربط قرار المؤسسة بالتوجه نحو الخارج بتوافر ثلاث فئات من المزايا: مزايا الملكية ومزايا الموقع ومزايا التدويل، فالمؤسسة لا تقدم على الاستثمار خارج حدودها الوطنية إلا إذا امتلكت أصولاً أو خبرات أو تقنيات تمنحها تفوقاً تنافسياً ووجدت في البلد المضيف مزايا موقعية مجدية ورأت أن استغلال هذه المزايا عبر الاستثمار المباشر أجدى من الاكتفاء بالتصدير أو منح التراخيص، وبهذا المعنى فإن هذا النموذج يتيح أساساً نظرياً متيناً لفهم موقع الحوكمة داخل قرار الاستثمار لأنها تدخل ضمن مزايا الموقع التي تحدد ملائمة البيئة المضيفة، فالموقع الاستثماري لا يُقاس فقط بقربه من الأسواق أو وفرة موارده وإنما يُقاس أيضاً بدرجة استقرار مؤسساته وقدرته على توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي تحتاج إليه المؤسسة الأجنبية لضمان استدامة نشاطها (الحفيظ، 2022، صفحة 231، 232).

ويتعزز هذا الفهم حين يُلاحظ أن أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر نفسها تتوزع بحسب الدوافع إلى استثمارات باحثة عن الأسواق وأخرى باحثة عن الموارد وثالثة باحثة عن الكفاءة ورابعة باحثة عن الأصول الاستراتيجية، ولا تتحرك هذه الأنماط وفق منطق واحد إذ تتباين حساسيتها تجاه الخصائص المؤسسية للبلد المضيف؛ فالاستثمار الباحث عن السوق يولي أهمية لاستقرار البيئة العامة وحجم الطلب بينما يتأثر الاستثمار الباحث عن الكفاءة بمدى انضباط التنظيمات وتوافر البنية الأساسية وتراجع تكاليف المعاملات في حين يتصل الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية بمستوى الحماية القانونية وكثافة القدرات التنظيمية والتقنية، ومن ثم فإن اختلاف دوافع الاستثمار لا ينفى مركزية الحوكمة بل يجعل أثرها متغيراً بحسب نوع الاستثمار نفسه، وهذا يعني أن الحوكمة لا تؤثر في الاستثمارات الأجنبية بطريقة واحدة بل عبر قنوات متعددة تختلف باختلاف طبيعة النشاط والأهداف الاستراتيجية للمستثمر .

كما أن التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر في عناصر السوق التقليدية لأن قصور المحددات الاقتصادية وحدها عن تفسير تفاوت التدفقات بين الدول أفضى إلى بروز متغيرات مؤسسية جديدة ذات وزن واضح في الأدبيات التطبيقية، فالبلدان التي تطورت فيها الإصلاحات المؤسسية والإدارية تحسنت فيها جودة المناخ الاستثماري بما وسع قدرة النظرية الاقتصادية الحديثة على استيعاب أثر الحوكمة بوصفها مكوناً من مكونات الجاذبية الاستثمارية لا مجرد عامل هامشي، وبهذا يتبدى أن التطور النظري للاستثمار الأجنبي المباشر سار في اتجاه دمج العناصر المؤسسية ضمن تحليل قرار المستثمر الأجنبي بما يعكس التحول من التفسير الاقتصادي الضيق إلى التفسير المركب الذي يدمج البعد المؤسسي ضمن بنية القرار الاستثماري (عشيري، 2019، صفحة 21، 26).

### ثانياً: دور البيئة المؤسسية في قرار المستثمر الأجنبي

تضطلع البيئة المؤسسية بوظيفة حاسمة في تشكيل قرار المستثمر الأجنبي لأنها تحدد الإطار الذي تمارس داخله الحقوق وتنفذ عبره العقود وتحسم في نطاقه المنازعات، فالمؤسسات القوية لا توفر فقط انتظاماً قانونياً وإدارياً بل تنتج كذلك درجة أعلى من اليقين الاقتصادي وهو عنصر أساسي في الاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب التزاماً رأسمالياً مرتفعاً، لذلك تغدو جودة المؤسسات محدداً مباشراً لكلفة المخاطرة غير التجارية كما تصبح جزءاً من الحسابات التي ينجزها المستثمر قبل اختيار وجهة توطنه الخارجي، فكلما ارتفعت كفاءة المؤسسات انخفضت التكاليف المرتبطة بالغموض الإداري والقانوني وتعززت قابلية المستثمر لتقدير العائدات المستقبلية على نحو أكثر استقراراً (عبدالرحمن يحيوي، 2022، صفحة 164).

ويتضح أثر البيئة المؤسسية بصورة أدق من خلال العناصر التي تدخل في تكوين مناخ الأعمال مثل الاستقرار السياسي ووضوح القواعد التنظيمية واستقرار سعر الصرف والبنية الأساسية ونظام الضرائب والقيود المتعلقة بملكية الأجانب وتحويل الأرباح، فهذه العناصر لا تُصنف في التحليل الاقتصادي بوصفها معطيات محايدة بل تُفهم باعتبارها مكونات للموقع الاستثماري الذي يجري تقييمه من طرف المؤسسة الأجنبية، لذلك فإن الموقع لا يُختزل في الجغرافيا أو وفرة الموارد وإنما يشمل أيضاً البنية المؤسسية التي تجعل ممارسة النشاط الاقتصادي أكثر أمناً وكفاءة، كما أن المستثمر ينظر إلى هذه العناصر باعتبارها إطاراً متكاملًا إذ إن توفر عنصر واحد لا يكفي إذا اقترن بضعف عناصر أخرى تمس سلامة المناخ العام أو تعرقل استقرار المشروع في الأجل الطويل (الحفيظ، 2022، صفحة 230).

وفي هذا السياق تُعد البيئة المؤسسية آلية لتقليص عدم تماثل المعلومات وتحجيم السلوكيات الانتهازية لأن المستثمر الأجنبي يكون أكثر ميلاً إلى التوطن في البلدان التي تُدار فيها المعلومات على نحو شفاف وتخضع فيها السلطة للمساءلة وتقل فيها احتمالات التلاعب أو الاستئثار بالمنافع العامة لفائدة خاصة، كما أن فعالية المؤسسات تقلل من التكاليف الخفية المرتبطة بالفساد والبطء الإداري وتعقيد المعاملات وهي تكاليف كثيراً ما تكون أكثر تأثيراً من الحوافز المالية المباشرة في قرار المستثمر، ويكشف ذلك أن البيئة المؤسسية لا تؤدي دوراً مساعداً فقط بل تمثل في أحيان كثيرة الشرط الذي يحدد مدى جدوى الحوافز الاقتصادية نفسها.

ويكتسب هذا البعد المؤسسي أهمية أكبر في الاقتصادات النامية والإفريقية تحديداً لأن ضعف الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية قد يفسر استمرار تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمناطق أخرى من العالم حتى في الحالات التي تتوفر فيها فرص سوقية أو موارد طبيعية معتبرة، وعليه فإن قصور الجاذبية الاستثمارية في عدد من الاقتصادات الإفريقية لا يرتد فقط إلى محدودية الطلب أو البنية التحتية بل يتصل كذلك بضعف البنية المؤسسية التي يفترض أن تحتوي الاستثمار وتؤمن استمراره وتحد من مخاطره، وهذا ما يجعل إصلاح المؤسسات شرطاً لازماً لتحويل الإمكانيات الاقتصادية النظرية إلى فرص استثمارية فعلية قابلة للتجسد على أرض الواقع (أورال، 2022، صفحة 71، 72).

### ثالثاً: الحوكمة كعامل محدد لجاذبية الاستثمار

تعمل الحوكمة على تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث قنوات مترابطة: أولها تحسين شفافية البيئة الاقتصادية وتوسيع إمكان الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار وثانيها رفع كفاءة الأسواق عبر الحد من الاختلالات الناجمة عن عدم تماثل المعلومات وثالثها تدعيم الثقة في سلامة القواعد والإجراءات بما يسمح للمستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية على أسس أكثر يقيناً، وبذلك تتحول الحوكمة من إطار أخلاقي أو إداري إلى محدد اقتصادي مباشر يؤثر في الكلفة والعائد والمخاطرة، كما أن هذه القنوات لا تعمل بمعزل عن بعضها بل تتفاعل داخل بنية مؤسسية واحدة تؤثر في الصورة العامة التي يكونها المستثمر عن البلد المضيف (عشيري، 2019، صفحة 48، 49).

كما تتجسد وظيفة الحوكمة الاستثمارية في كونها مؤشراً حساساً من مؤشرات المناخ الاقتصادي العام للدولة إذ إن تحسين أداء المؤسسات التشريعية والاقتصادية والإدارية يرفع قدرة البلد المضيف على استقطاب المؤسسات العابرة للقارات ويوسع هوامش توسعها، ومن ثم فإن الحوكمة الرشيدة لا تكتفي بخلق صورة إيجابية عن الاقتصاد المضيف بل تترجم هذه الصورة إلى شروط تشغيلية محسوسة مثل حماية الأموال وضمان إنفاذ الحقوق واستقرار القواعد ورفع فعالية الجهاز الحكومي، ولذلك فإن أثر الحوكمة في الجاذبية الاستثمارية لا يظل أثراً معنوياً أو غير مباشر بل يتحول إلى محدد واقعي ينعكس على قرار الدخول إلى السوق أو الإحجام عنها (عبدالرحمن يحيوي، 2022، صفحة 164، 175).

وتؤكد الأعمال التطبيقية التي تناولت البلدان النامية أن التحسن المعياري في أبعاد الحوكمة ومنها الصوت والمساءلة وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وجودة التنظيم وسيادة القانون والتحكم في الفساد يقترن بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبرز هذا المعطى أن الحوكمة لا تؤثر في قرار المستثمر من زاوية واحدة بل من خلال حزمة مؤشرات تتكامل فيما بينها لتشكيل الانطباع العام عن صلاحية البيئة الاستثمارية، وبهذا المعنى فإن جاذبية الاستثمار ليست حصيلة حوافز مالية فقط بل محصلة جودة مؤسسية شاملة، كما يترتب على ذلك أن أي ضعف ملحوظ في أحد هذه الأبعاد قد يحد من الأثر الإيجابي لبقية العناصر لأن المستثمر يتعامل مع البيئة المؤسسية باعتبارها نسقاً مترابطاً لا مجموعة مؤشرات منفصلة .

## المطلب الثاني: واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية

تُظهر التجربة الإفريقية أن العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر ليست علاقة تجريدية فحسب بل علاقة قابلة للرصد في مسار التدفقات الاستثمارية وفي التفاوت المسجل بين الدول من حيث جودة الحكم وأداء المؤسسات، فالقارة الإفريقية رغم ما تختزنه من موارد وفرص نمو وأسواق واعدة لم تنجح بالقدر الكافي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمناطق أخرى خاصة خلال الفترات التي تعاقبت فيها الأزمات والاضطرابات، ويستدعي ذلك قراءة واقع الحوكمة والتدفقات الاستثمارية في إفريقيا قراءة مركبة تبرز التفاوتات الداخلية وتفسر دور العامل المؤسسي في دعم الجاذبية أو إضعافها، كما أن هذه القراءة تكتسب أهميتها من كونها تسمح بالتمييز بين الإمكانيات الكامنة التي تملكها القارة وبين القدرة الفعلية على تحويلها إلى نتائج استثمارية ملموسة .

### أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا

اتسم مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يعكس هشاشة اندماج عدد من اقتصادات القارة في حركة الرساميل الدولية مقارنة بمناطق أخرى، فالأزمات المتعاقبة وما صاحبها من آثار سياسية واقتصادية قلصت قدرة إفريقيا على تحقيق اختراق نوعي في جذب هذه التدفقات الأمر الذي جعل الأداء الاستثماري للقارة دون الإمكانيات المتاحة لها، ويدل ذلك على أن توفر الموارد أو الحاجات التنموية لا يكفي في ذاته لتحويل إفريقيا إلى قطب جاذب للاستثمار ما لم تسند ذلك بيئة مؤسسية مستقرة، ويكشف هذا المسار كذلك أن هشاشة التدفقات لا ترتبط فقط بالتحويلات الدولية بل تتأثر أيضاً بقابلية الاقتصادات الإفريقية نفسها لامتصاص الصدمات والمحافظة على جاذبيتها في الفترات غير المستقرة (أورال، 2022، صفحة 72).

ويتعين النظر إلى هذا التذبذب في ضوء التفاوت الكبير بين الدول الإفريقية نفسها لأن القارة ليست كتلة متجانسة من حيث البنية الاقتصادية أو مستوى المخاطر أو درجة الانفتاح على الاستثمار الدولي، لذلك فإن تطور التدفقات داخلها يخضع لاختلافات معتبرة بين الاقتصادات التي نجحت في تحسين مناخ الأعمال ورفع موثوقية مؤسساتها وبين أخرى ظلت أسيرة هشاشة سياسية أو تنظيمية أو أمنية تحد من قدرتها على استقطاب الرساميل الأجنبية على نحو مستدام، وهذا التفاوت يجعل من الصعب تفسير الأداء الاستثماري الإفريقي بمنطق موحد لأن المسارات الوطنية المختلفة تنتج نتائج متباينة حتى داخل الإقليم الجغرافي نفسه .

كما أن ضعف انتظام التدفقات لا ينفصل عن الصورة الإدراكية التي تلاحق بعض أجزاء القارة بوصفها فضاءات عالية المخاطر وهي صورة تتغذى من هشاشة المؤسسات الاقتصادية وضعف الحوكمة أكثر مما تتغذى من الإمكانيات الاقتصادية الموضوعية، ومن ثم فإن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يظل رهيناً بمدى قدرة الدول على إعادة بناء الثقة المؤسسية وإزالة الانطباعات السلبية المرتبطة بالمخاطر السياسية والتنظيمية والإدارية، وبعبارة أخرى فإن تحسين صورة إفريقيا الاستثمارية يمر عبر تحسين واقعها المؤسسي قبل أي توسع في الخطاب الترويجي أو الحوافز المالية (أورال، 2022، صفحة 71، 72).

## ثانياً: واقع مؤشرات الحوكمة في الدول الإفريقية

يكشف واقع الحوكمة في الدول الإفريقية عن صورة مركبة تتداخل فيها مسارات التحسن مع بؤر التراجع وهو ما يجعل التقييم القاري العام غير كافٍ وحده لفهم الحالة الإفريقية، فلدليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا يقيس أداء الدول عبر أبعاد تشمل السلامة وسيادة القانون والمشاركة العامة وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية وهي أبعاد تعكس شمول التقييم واتساعه، ويُفيد هذا البناء بأن الحكم على واقع الحوكمة الإفريقية لا يتم عبر بعد منفرد بل عبر بنية متعددة المستويات تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذا التعدد في الأبعاد يسمح بفهم أدق لأسباب التقدم أو التراجع لأن الأداء المؤسسي قد يتحسن في جانب ويتدهور في آخر داخل الدولة نفسها (هاشم، 2024، صفحة 27).

كما أن المعطيات الواردة في الإصدار الصحفي لدليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا لسنة 2024 تُظهر بجلاء أن القارة تعرف تفاوتاً واسعاً في الأداء؛ إذ سلكت بعض الدول مسارات ناجحة وحققَت تقدماً ملحوظاً في حين اتجهت دول أخرى نحو مسارات مقلقة ارتبطت بتدهور الأوضاع أو تصاعد الاضطراب، وقد ورد ضمن هذا السياق ذكر تحسن بلدان مثل المغرب و كوت ديفوار و سيشيل وأنغولا وبنين في بعض المجالات الرئيسية مقابل بروز حالات تدهور في السودان ودول الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتونس وموريشيوس، وتؤكد هذه الصورة أن واقع الحوكمة الإفريقية يتسم بعدم التجانس وبالتفاوت الواضح بين المسارات الوطنية وهو تفاوت ينعكس بالضرورة على قدرة الدول على بناء بيئات استثمارية موثوقة (Foundation، 2024).

ويترتب عن هذا التفاوت أن البيئة المؤسسية داخل القارة لا تنتج أثراً استثمارياً موحداً لأن تباين مستويات الشفافية وسيادة القانون والأمن وكفاءة الإدارة العامة والفرص الاقتصادية المستدامة يؤدي إلى تفاوت موازٍ في القدرة على طمأنة المستثمرين واستقطابهم، لذلك فإن الحديث عن إفريقيا بصيغة كلية مجردة يحجب الفروق الفعلية بين الدول التي حسنت أداؤها المؤسسي وتلك التي ما تزال تعاني من اختلالات هيكلية في الحكم والإدارة، ومن ثم فإن أي تحليل علمي للعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يقتضي مراعاة هذا التباين وعدم التعامل مع القارة بوصفها وحدة مؤسسية متجانسة.

## ثالثاً: قراءة تحليلية للعلاقة بين الطرفين

تُفضي القراءة التحليلية للعلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية إلى أن الحوكمة تمثل متغيراً وسيطاً بين الإمكانيات الاقتصادية الكامنة والقدرة الفعلية على تحويلها إلى تدفقات استثمارية، فالقارة لا تعاني عجزاً في الموارد أو الفرص بقدر ما تواجه في عدد من الحالات قصوراً في البيئة المؤسسية القادرة على جعل هذه الفرص قابلة للتوظيف الاستثماري طويل الأجل، لذلك تبدو الحوكمة هنا بمثابة آلية تحويل للموارد الكامنة إلى جاذبية فعلية، وهذا الاستنتاج يفسر لماذا لا تحقق بعض الدول الإفريقية نتائج استثمارية تتناسب مع ما تتوفر عليه من موارد طبيعية أو موقع استراتيجي أو إمكانيات سوقية معتبرة (أورال، 2022، صفحة 72).

وعند إسقاط هذا الفهم على المؤشرات الفرعية للحوكمة يتبين أن الاستقرار السياسي وسيادة القانون وفعالية الحكومة وجودة التنظيم ومكافحة الفساد لا تؤدي الوظيفة نفسها بدرجة واحدة غير أنها تتلاقى جميعاً في تخفيض تكلفة عدم اليقين وتقييد المخاطر غير التجارية التي تثقل قرار المستثمر، لذلك فإن الاقتصادات الإفريقية التي تحقق تحسناً في هذه الأبعاد تكون أقدر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها توفر للمستثمر بيئة يمكن التنبؤ بها نسبياً وتسمح بتقليص الهوامش غير المنظورة للكلفة والمخاطرة، كما أن هذا التحسن لا ينعكس فقط على حجم التدفقات بل ينعكس كذلك على نوعيتها واستقرارها واستعداد المستثمرين لإعادة توظيف أرباحهم داخل الاقتصاد المضيف (عشيرى، 2019، صفحة 82، 83).

وفي ضوء ذلك فإن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول الإفريقية لا ينبغي تفسيره فقط بضعف الأسواق أو محدودية البنية الأساسية بل كذلك بضعف مؤسسات الحوكمة الاقتصادية التي قد تكون مسؤولة عن استمرار المستويات المنخفضة من هذه التدفقات مقارنة بمناطق أخرى من العالم، ويعني ذلك أن التفسير الاقتصادي الخالص يظل قاصراً ما لم يدمج فيه التحليل المؤسسي الذي يكشف أثر بنية الحكم في رفع الجاذبية أو تقويضها، فغياب هذا الدمج يفضي غالباً إلى قراءة ناقصة تعزو التعثر إلى مؤشرات كمية سطحية وتتجاهل البنية العميقة التي تشكل قرارات المستثمرين (أورال، 2022، صفحة 72).

كما تسمح هذه القراءة باستنتاج أن إصلاح الحوكمة في إفريقيا لا يمثل مجرد استجابة لمطلب سياسي أو إداري بل يشكل مدخلاً اقتصادياً مباشراً لتعزيز تنافسية القارة الاستثمارية، فكل تقدم في الشفافية والمساءلة وفعالية الإدارة وسيادة القانون ومكافحة الفساد من شأنه أن يبدد صورة المخاطر المبالغ فيها ويرفع قابلية الاقتصادات الإفريقية للاندماج في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو أكثر استقراراً وفعالية، وعليه فإن تحسين الحوكمة لا ينبغي النظر إليه باعتباره مساراً إصلاحياً منفصلاً عن الاقتصاد بل باعتباره جزءاً من البنية العميقة للقدرة التنافسية والتنمية للدول الإفريقية .

رابعاً: عرض مختصر لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة

## 1. الدراسات المحلية الجزائرية

دراسة - بن رجم محمد خميسي، صلاح سعاد - 2015 - دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

انصبت هذه الدراسة على بيان الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تنتجه من إفصاح وشفافية ووضوح في المعلومات المالية بما يحد من حالة عدم اليقين التي تواجه المستثمر الأجنبي، واتخذت الدراسة طابعاً تحليلياً مفاهيمياً وسعت إلى إبراز كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تصبح عاملاً مؤثراً في انفتاح الاقتصاد الوطني وفي رفع جاذبية السوق بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وانتهت إلى أن تحسين الشفافية والإفصاح وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال يسهم في تقوية قدرة الاقتصاد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة - بوركايب محمد عبد الماجد، يحيوي عبد الرحمن - 2022 - أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس ملائمة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية

استهدفت هذه الدراسة تشخيص واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع إبراز أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس مدى ملائمة البيئة الجزائرية لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار، واعتمدت الدراسة تحليلاً لمضامين تقارير دولية وإقليمية ولا سيما ما تعلق بمؤشرات التنافسية والحوكمة، وتوصلت إلى أن مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر بقيت في مستويات ضعيفة ودون المتوسط في أغلبها وهو ما يحد من دورها في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

دراسة - رقية شطبي - 2023 - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017-2021

عالجت هذه الدراسة مسألة تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ضوء مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017-2021، وقد جمعت بين المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية والمنهج التحليلي في تفسير نتائج المؤشرات، وخلصت إلى أن مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم تتجاوز عتبة 50 من سلم التقدير بما يعكس ضعف الأداء الحكومي واستمرار مواطن الاختلال المؤسسي مع بروز الجودة التنظيمية ضمن المؤشرات الأكثر هشاشة.

دراسة - نسيمه شراطي - 2023 - تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1996-2020

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، واعتمدت دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL وبيانات سنوية من البنك الدولي، وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين كما أظهرت أن فعالية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية ومراقبة الفساد تؤثر إيجاباً في الاستثمار الأجنبي المباشر في حين سجل كل من الصوت والمساءلة وسيادة القانون أثراً سلبياً في الأجل الطويل.

دراسة - عقبي لخضر - 2024 - أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002-2022

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2022، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام برنامج Eviews 10، وتوصلت إلى وجود علاقة مباشرة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة في أبعادها الثلاثة كما كشفت

أن البعد التشريعي كان الأكثر تأثيراً وأن مؤشر السيطرة على الفساد جاء في مقدمة المؤشرات الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

## 2. الدراسات العربية

دراسة - Ariani & Samimi - 2010 - أثر جودة الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

اختبرت هذه الدراسة أثر جودة الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2002-2007، واعتمدت ثلاثة مؤشرات للحوكمة هي الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وسيادة القانون مع تحليل البيانات السنوية المجمعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وخلصت إلى أن الحوكمة الرشيدة تؤثر إيجاباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنطقة.

دراسة - سردوك بلحول، عدوكة لخضر - 2017 - الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال بيانات البائل.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي خلال الفترة 1996-2016، واعتمدت بيانات البائل في التقدير القياسي، وأظهرت النتائج أن المحددات الاقتصادية التقليدية كانت أكثر حضوراً في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات المؤسسية والسياسية غير أن سيادة القانون ظهرت كمتغير ذي أثر إيجابي ودلالة إحصائية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة - محمد ساحل، عبد الحق بن تفات - 2019 - تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية

تناولت هذه الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، بغرض تقليص عدد المتغيرات وتحديد أكثرها تفسيراً لسلوك التدفقات الاستثمارية، ويظهر من النتائج الواردة في الملف أن حجم الصادرات كان من أكثر العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في العينة المدروسة بما يعكس أهمية الاندماج التجاري والقدرة التصديرية في تحسين الجاذبية الاستثمارية.

دراسة - محزة ضويفي، عمر علي عبد الصمد - 2020 - جاذبية الحوكمة في القطاع العام للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية: دراسة قياسية باستعمال بيانات البائل

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين الحوكمة في القطاع العام والاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من البلدان العربية خلال الفترة 2005-2018، واعتمدت بيانات البائل ونموذج VAR إلى جانب اختبارات السببية ودوال الاستجابة، وأثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة في القطاع العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما دعمت نتائج الارتباط هذا الاتجاه بصورة واضحة.

دراسة - محمد عماد الدين ركابي، عقبة قصير، ونبيلة عشيري - 2019 - دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في خمسة بلدان عربية هي الجزائر مصر تونس المغرب والأردن خلال الفترة 2002-2017، واعتمدت بيانات البانل في صورها الثلاث: الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وتوصلت إلى أن بعض مؤشرات الحوكمة وعلى رأسها الاستقرار السياسي وسيادة القانون تحتل موقعاً مهماً في تفسير جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إبراز الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات المؤسسية والإدارية لتحسين الجاذبية الاستثمارية في البلدان العربية.

دراسة - محمد عبد العليم صابر - 2022 - أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020): دراسة تحليلية قياسية

تناولت هذه الدراسة أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2020 باستخدام منهج PMG-ARDL ، وأظهرت النتائج أن مؤشرات الحوكمة لم تكن معنوية في الأجل القصير بينما ظهرت علاقة طويلة الأجل بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، كما خلصت الدراسة إلى أن جودة التشريع والسيطرة على الفساد ارتبطتا إيجاباً بالتدفقات الاستثمارية في حين ارتبطت المشاركة والمسؤولية وفعالية الحكومة بعلاقة عكسية ولم يثبت لكل من الاستقرار السياسي وسيادة القانون أثر معنوي في الأجل الطويل.

دراسة - أنور عثمان - 2022 - أثر الانفتاح الاقتصادي والحوكمة وبيئة الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية The Role of Economic Freedom, Governance, and Business Environment in Attracting Foreign Direct Investment in the Arab Region -

بحثت هذه الدراسة دور مؤشرات الحرية الاقتصادية والحوكمة وبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، واعتمدت بيانات بانل لـ 14 دولة عربية خلال الفترة 1996-2019 باستخدام مقدر System-GMM ، وقد أظهرت النتائج أن الحرية النقدية والحرية المالية ترتبطان إيجاباً بالاستثمار الأجنبي المباشر كما تبين أن الجودة التنظيمية تتفوق على بقية مؤشرات الحوكمة في تفسير الجاذبية الاستثمارية داخل المنطقة العربية.

### 3. الدراسات الأجنبية

#### David A. Jerry Haar Latika Sharma – 2014 – The Impact of Governing Institutions on FDI Flows: From African Nations

ركزت هذه الدراسة على أثر المؤسسات الحاكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد من الدول الإفريقية، ووفق ما ورد في الملف فقد خلصت إلى أن التحسن في جودة المؤسسات السياسية يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول غير المعتمدة على النفط والغاز الطبيعي في حين كانت العلاقة سلبية ضعيفة في الدول الغنية بهذه الموارد، وتفيد هذه النتيجة بأن أثر الحوكمة في إفريقيا يتوسطه هيكل الاقتصاد وطبيعة الموارد المتاحة.

#### Valbona Zeneli – 2014 – The Role of Institutions and Good Governance for Attracting FDI: Evidence from Southeast Europe

تناولت هذه الدراسة أثر المؤسسات والحوكمة الرشيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان جنوب شرق أوروبا، وورد في الملف أنها اعتمدت تقديرات GMM ضمن إطار زمني لم يكن واضحاً بالكامل في المقتطف المتاح، وقد خلصت إلى أن جودة المؤسسات تمثل عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولا سيما في الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية.

#### Md. Shakib Hossain Md. Ziaur Rahman – 2017 – Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى إسهام الحوكمة في تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 80 دولة نامية خلال الفترة 1998-2014، واعتمدت مجموعة من أساليب بانل منها GLS و FGLS و OLS والتأثيرات الثابتة والعشوائية و GMM. وأظهرت النتائج أن تحسن مؤشرات الحوكمة الستة يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجات متفاوتة مع توصية واضحة بتحسين الحوكمة لرفع ثقة المستثمرين في الاقتصادات النامية.

#### Yasemin A. Yalta Zuhul Kurul – 2017 – العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 113 بلداً نامياً خلال الفترة 2002-2012

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 113 بلداً نامياً باستخدام نماذج البائل الديناميكي. وأظهرت نتائجها أن أثر الحوكمة يختلف من مؤشر إلى آخر مع بروز آثار إيجابية لكل من الحد من الفساد وفعالية الحكومة والصوت والمساءلة كما سجلت الدراسة تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2008 و 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية.

**Simplice Asongu – 2019 – FDI in Selected Developing Countries: Evidence from Bundling and Unbundling Governance**

عالجت هذه الدراسة أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول النامية المنتمية إلى تكتلي BRICS وMINT خلال الفترة 2001-2011، واعتمدت ما سمته تجميع مؤشرات الحوكمة وتفكيكها لتحليل دورها في تفسير تدفقات الاستثمار، وأظهرت النتائج أن أغلب محددات الحوكمة كانت ذات دلالة بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي الإجمالي في حين كانت أقل تأثيراً في الاستثمار الأجنبي الصافي مما أبرز أهمية المعالجة المركبة لمؤشرات الحوكمة بدل النظر إليها في صورة مفككة دائماً.

**Folasade Bosede Adegboye Romanus Osabohien Felicia O. Olokoyo Oluwatoyin Matthew Oluwasogo Adediran – 2020 – Institutional Quality, Foreign Direct Investment, and Economic Development in Sub-Saharan Africa**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر جودة المؤسسات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة من إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2000-2018، واعتمدت بيانات بانل لعينة من 30 دولة باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، وأثبتت النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تظل ذات أهمية للتنمية الاقتصادية غير أن جودة المؤسسات تؤثر في حجم هذه التدفقات وفي فعاليتها التنموية وهو ما جعل الدراسة تؤكد ضرورة تحسين البيئة المؤسسية.

**Simona Semenas – 2020 – Governance and Foreign Direct Investments: A Panel Gravity Approach on Emerging Markets**

استهدفت هذه الدراسة اختبار دور مؤشرات الحوكمة الستة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي إلى الأسواق الناشئة، واعتمدت نموذج الجاذبية الساكن والديناميكي على بيانات 26 دولة مضيفة خلال الفترة 2002-2019، وأظهرت النتائج أن الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وجودة التنظيم والسيطرة على الفساد تؤثر إيجاباً وبصورة معنوية على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما جاءت فعالية الحكومة وسيادة القانون بعلاقة سلبية معنوية كما تبين أن الانفتاح التجاري والبنية التحتية والموارد الطبيعية من العوامل المساندة للجاذبية الاستثمارية.

**Shimmah Ephraim Shammah ،Nwude Chuke Emmanuel ،Kalu Ebere Ume ،Wilfred Ukpere – 2024 – Governance Quality Indicators and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan African Countries**

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين مؤشرات جودة الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1996-2022 اعتماداً على بيانات بانل لعينة من 47 دولة، وخلصت إلى وجود علاقة مختلطة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر مع إبراز أهمية النتائج بالنسبة لصانعي السياسات في تحديد الجوانب المؤسسية التي تستلزم التحسين من أجل تعزيز جاذبية الإقليم للاستثمار الأجنبي المباشر.

## خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن الحوكمة تمثل إطاراً مؤسسياً ينظم ممارسة السلطة وإدارة الموارد والعلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وقد تبين أن جودة الحوكمة تنعكس من خلال أبعاد متعددة، من أبرزها الشفافية، والمساءلة، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، وجودة التنظيم، والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد. وتكتسب هذه الأبعاد أهمية خاصة لارتباطها بجودة البيئة الاقتصادية وقدرة الدولة على توفير مناخ أعمال مستقر وقابل للتنبؤ.

كما أوضح الفصل أن مؤشرات الحوكمة العالمية تشكل أداة مهمة لقياس جودة المؤسسات ومقارنة الأداء بين الدول، لأنها تنقل مفهوم الحوكمة من المستوى النظري إلى المستوى القابل للتحليل والقياس، ومن جهة أخرى تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية، لما يوفره من رؤوس أموال، ونقل للتكنولوجيا، وتطوير للمهارات، وخلق لفرص العمل، غير أن جذب هذا الاستثمار لا يرتبط بالعوامل الاقتصادية فقط، بل يتأثر كذلك بالاستقرار السياسي، ووضوح الإطار القانوني، وكفاءة الإدارة، وحماية حقوق المستثمرين.

وقد أبرز الفصل أن العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على أساس أن جودة المؤسسات تسهم في تقليل المخاطر غير التجارية، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في البلد المضيف وفي المقابل، قد يؤدي ضعف الحوكمة إلى الحد من قدرة الدول على تحويل إمكاناتها الاقتصادية إلى تدفقات استثمارية فعلية ومستقرة، خاصة في السياق الإفريقي الذي يتسم بتفاوت واضح في الأداء المؤسسي والجاذبية الاستثمارية.

وعليه، وفر هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي اللازم لفهم موضوع الدراسة، من خلال ضبط مفهوم الحوكمة ومؤشراتها، وتحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، ثم تحليل العلاقة النظرية بينهما، ويمهد هذا التأسيس للانتقال إلى الفصل التطبيقي، الذي يختبر أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول الإفريقية خلال الفترة 2002-2023.

## الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة  
على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى  
الدول الإفريقية

بعد أن تناول الفصل الأول الإطار النظري والتحليلي لمؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحوكمة ومؤشراتها، وتحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، ثم إبراز العلاقة النظرية بين جودة المؤسسات وجاذبية الاستثمار، يأتي هذا الفصل للانتقال من الطرح النظري إلى الدراسة التطبيقية والقياسية، ويهدف هذا الجزء إلى اختبار أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول الإفريقية، بالاعتماد على بيانات بانل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021.

وتكتسب الدراسة القياسية أهميتها من كونها تسمح بتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة بصورة كمية، مع إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة التي قد تؤثر في تدفقات الاستثمار، مثل النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم، كما يسمح استعمال بيانات البانل بالجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي، أي تتبع تطور المتغيرات عبر الزمن ومقارنتها بين الدول محل الدراسة، بما يوفر إطاراً أكثر ملاءمة لتحليل الاختلافات الاقتصادية والمؤسسية بين الدول الإفريقية.

وقد تم الاعتماد في هذا الفصل على مخرجات برنامج Stata من أجل استخراج الإحصاء الوصفي، ومصفوفات الارتباط، واختبارات الاستقرار، إضافة إلى تقدير نماذج بيانات البانل والمفاضلة بينها، كما تم الاعتماد على مؤشرات الحوكمة الستة المتمثلة في الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الضابطة، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول طبيعة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول وصف عينة ومتغيرات الدراسة من خلال تحديد العينة، مصادر البيانات، المتغيرات المعتمدة، والإحصاء الوصفي والارتباطات الأولية. أما المبحث الثاني فيخصص لوصف نموذج الدراسة وعرض نتائج التقدير القياسي، من خلال تقديم النموذج، توصيفه، ثم عرض نتائج اختبارات الاستقرار، نتائج تقدير نماذج بيانات البانل، واختبارات المفاضلة بينها. في حين يخصص المبحث الثالث لمناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: الإطار الوصفي لبيانات الدراسة

يُعد تحديد الإطار الوصفي للبيانات خطوة أساسية في الدراسات القياسية، إذ يسمح بضبط مجال الدراسة، وتحديد طبيعة العينة، وتوصيف المتغيرات المعتمدة، قبل الانتقال إلى مرحلة التقدير والتحليل القياسي، وتزداد أهمية هذه الخطوة في الدراسات التي تعتمد على بيانات البائل، نظراً لكونها تجمع بين البعد المقطعي المتمثل في الدول، والبعد الزمني المتمثل في سنوات الدراسة.

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة، الذي يهدف إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، يتناول هذا المبحث مجتمع الدراسة وعينتها، ثم مصادر البيانات وتوصيف المتغيرات، وبعدها عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وصولاً إلى التحليل الارتباطي والتمثيل البياني للمتغيرات الأساسية.

### المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها و متغيراتها

#### أولاً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من الدول الإفريقية التي توفرت بشأنها البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، والمتغيرات الاقتصادية الضابطة خلال فترة الدراسة. وقد تم اختيار الدول الإفريقية باعتبارها مجالاً مناسباً لدراسة العلاقة بين الحوكمة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لما تعرفه القارة من تفاوت واضح في مستويات الأداء المؤسسي والاقتصادي، إضافة إلى اختلاف قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وتكتسب هذه العينة أهمية خاصة لأنها تسمح بتحليل أثر مؤشرات الحوكمة في سياق اقتصادي ومؤسسي متنوع، حيث تضم الدول الإفريقية محل الدراسة دولاً تختلف من حيث حجم السوق، وفرة الموارد الطبيعية، درجة الانفتاح التجاري، مستوى الاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات. ويساعد هذا التنوع على اختبار العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة أكثر ملاءمة لطبيعة الاقتصادات الإفريقية.

وقد أظهرت نتائج التقدير القياسي أن النماذج المعتمدة في الدراسة استعملت 37 دولة، مع اختلاف عدد المشاهدات المتاحة من متغير إلى آخر بسبب وجود بعض القيم المفقودة في قاعدة البيانات. ويُعد هذا الأمر شائعاً في الدراسات التطبيقية التي تعتمد على قواعد بيانات دولية تشمل عدداً كبيراً من الدول والمتغيرات.

جدول رقم 1: دول عينة الدراسة

| الرقم (ID) | اسم الدولة (بالعربية)       | اسم الدولة (بالإنجليزية) | الفترة الزمنية (Period) |
|------------|-----------------------------|--------------------------|-------------------------|
| 1          | الجزائر                     | Algeria                  | 2002 – 2021             |
| 2          | أنغولا                      | Angola                   | 2002 – 2021             |
| 3          | بنين                        | Benin                    | 2002 – 2021             |
| 4          | بوتسوانا                    | Botswana                 | 2002 – 2021             |
| 5          | بوركينافاسو                 | Burkina Faso             | 2002 – 2021             |
| 6          | كابو فيردي (الرأس الأخضر)   | Cabo Verde               | 2002 – 2021             |
| 7          | الكاميرون                   | Cameroon                 | 2002 – 2021             |
| 8          | جمهورية أفريقيا الوسطى      | Central African Republic | 2002 – 2021             |
| 9          | تشاد                        | Chad                     | 2002 – 2021             |
| 10         | جزر القمر                   | Comoros                  | 2002 – 2021             |
| 11         | جمهورية الكونغو الديمقراطية | Congo, Dem. Rep.         | 2002 – 2021             |
| 12         | جمهورية الكونغو             | Congo, Rep.              | 2002 – 2021             |
| 13         | كوت ديفوار                  | Cote d'Ivoire            | 2002 – 2021             |
| 14         | مصر                         | Egypt, Arab Rep.         | 2002 – 2021             |
| 15         | غينيا الاستوائية            | Equatorial Guinea        | 2002 – 2021             |
| 16         | الغابون                     | Gabon                    | 2002 – 2021             |
| 17         | غامبيا                      | Gambia, The              | 2002 – 2021             |
| 18         | غانا                        | Ghana                    | 2002 – 2021             |
| 19         | غينيا                       | Guinea                   | 2002 – 2021             |
| 20         | غينيا بيساو                 | Guinea-Bissau            | 2002 – 2021             |
| 21         | كينيا                       | Kenya                    | 2002 – 2021             |
| 22         | ليبييا                      | Libya                    | 2002 – 2021             |
| 23         | مدغشقر                      | Madagascar               | 2002 – 2021             |
| 24         | مالي                        | Mali                     | 2002 – 2021             |
| 25         | موريتانيا                   | Mauritania               | 2002 – 2021             |
| 26         | موريشيوس                    | Mauritius                | 2002 – 2021             |
| 27         | المغرب                      | Morocco                  | 2002 – 2021             |
| 28         | ناميبيا                     | Namibia                  | 2002 – 2021             |
| 29         | النيجر                      | Niger                    | 2002 – 2021             |
| 30         | رواندا                      | Rwanda                   | 2000 – 2021             |
| 31         | السنغال                     | Senegal                  | 2002 – 2021             |
| 32         | سيشل                        | Seychelles               | 2002 – 2021             |
| 33         | سيراليون                    | Sierra Leone             | 2002 – 2021             |
| 34         | جنوب أفريقيا                | South Africa             | 2002 – 2021             |
| 35         | السودان                     | Sudan                    | 2002 – 2021             |
| 36         | تنزانيا                     | Tanzania                 | 2002 – 2021             |
| 37         | توغو                        | Togo                     | 2002 – 2021             |
| 38         | تونس                        | Tunisia                  | 2002 – 2021             |
| 39         | أو غندا                     | Uganda                   | 2000 – 2021             |
| المجموع    | 39 دولة أفريقية             | Total Sample             | 2000 – 2021             |

المصدر: من إعداد الطالبة

## ثانياً: فترة الدراسة

تمتد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2021. وقد تم اعتماد هذه الفترة بناءً على توفر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال هذه السنوات، سواء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية، أو بالنسبة لمؤشرات الحوكمة.

وتسمح هذه الفترة الزمنية بدراسة تطور العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة كافية نسبياً، كما تمكن من تتبع التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدول الإفريقية محل الدراسة. كما أن اعتماد فترة زمنية موحدة يساعد على تحسين قابلية المقارنة بين الدول، ويمنح التحليل القياسي قدراً أكبر من الاتساق.

## ثالثاً: طبيعة بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على بيانات بانل، وهي بيانات تجمع بين البعد المقطعي والبعد الزمني في آن واحد. ويتمثل البعد المقطعي في الدول الإفريقية محل الدراسة، في حين يتمثل البعد الزمني في السنوات الممتدة من 2002 إلى 2021.

وتتميز بيانات البانل بأنها تسمح بدراسة الفروق بين الدول من جهة، وتتبع تطور المتغيرات داخل كل دولة عبر الزمن من جهة أخرى. كما أنها تساعد على تحسين جودة التقدير مقارنة بالاعتماد على البيانات المقطعية فقط أو السلاسل الزمنية فقط، لأنها توفر عدداً أكبر من المشاهدات وتسمح بأخذ الخصائص الخاصة بكل دولة بعين الاعتبار.

وبالنظر إلى وجود بعض القيم المفقودة في عدد من المتغيرات، فإن قاعدة البيانات المستعملة في الدراسة تُعد بيانات بانل غير متوازنة. ويعني ذلك أن عدد المشاهدات ليس متساوياً تماماً بين جميع الدول، وهو أمر طبيعي في الدراسات التي تعتمد على بيانات دولية، خاصة في حالة الدول النامية والإفريقية التي قد لا تتوفر فيها جميع البيانات لجميع السنوات والمتغيرات.

## رابعاً: مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على مصدرين أساسيين. يتمثل المصدر الأول في قاعدة مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي (World Development Indicators (WDI، والتي تم من خلالها الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الضابطة، مثل النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم.

أما المصدر الثاني فيتمثل في قاعدة مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي Worldwide Governance Indicators (WGI)، والتي تم من خلالها الحصول على مؤشرات الحوكمة الستة، وهي:

## الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية

الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد.

وقد تمت معالجة البيانات واستخراج النتائج الإحصائية والقياسية باستعمال برنامج Stata، من خلال حساب الإحصاء الوصفي، مصفوفات الارتباط، اختبارات الاستقرار، وتقدير نماذج بيانات البانل.

### خامساً: تعريف متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على متغير تابع يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الحوكمة، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة. ويهدف إدراج هذه المتغيرات إلى بناء نموذج قياسي يسمح بدراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مع أخذ بعض العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاعتبار.

ويوضح الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة ورموزها ومصادرها:

جدول رقم 2: متغيرات الدراسة ومصادرها

| نوع المتغير    | اسم المتغير                   | الرمز    | المصدر |
|----------------|-------------------------------|----------|--------|
| المتغير التابع | الاستثمار الأجنبي المباشر     | RSFDI    | WDI    |
| متغير ضابط     | النمو الاقتصادي               | GRW      | WDI    |
| متغير ضابط     | الموارد الطبيعية              | NRC      | WDI    |
| متغير ضابط     | الانفتاح التجاري              | TRAD     | WDI    |
| متغير ضابط     | الاستثمار المحلي              | DOMIN    | WDI    |
| متغير ضابط     | التضخم                        | INF      | WDI    |
| متغير مستقل    | الصوت والمساءلة               | VA_Score | WGI    |
| متغير مستقل    | الاستقرار السياسي وغياب العنف | PV_Score | WGI    |
| متغير مستقل    | فعالية الحكومة                | GE_Score | WGI    |
| متغير مستقل    | جودة التنظيم                  | RQ_Score | WGI    |
| متغير مستقل    | سيادة القانون                 | RL_Score | WGI    |
| متغير مستقل    | مكافحة الفساد                 | CC_Score | WGI    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة مؤشرات التنمية العالمية WDI وقاعدة مؤشرات الحوكمة العالمية WGI.

يتضح من الجدول رقم (2) أن الدراسة تجمع بين متغيرات اقتصادية ومؤسسية، وهو ما يتماشى مع طبيعة الموضوع، حيث لا يتوقف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية فقط، بل يتأثر كذلك بجودة البيئة المؤسسية ومستوى الحوكمة في الدولة المضيفة.

#### المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

بعد تحديد عينة الدراسة ومصادر البيانات ومتغيرات الدراسة، يتم في هذا المطلب عرض أهم خصائص المتغيرات المعتمدة، وذلك من خلال الإحصاء الوصفي، تحليل الارتباط، والتمثيلات البيانية. وتساعد هذه المرحلة على تكوين تصور أولي حول طبيعة البيانات قبل الانتقال إلى مرحلة التقدير القياسي.

#### أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يسمح الإحصاء الوصفي بتقديم قراءة أولية حول خصائص متغيرات الدراسة، من خلال عرض عدد المشاهدات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والقيم الدنيا والعظمى. وتساعد هذه المؤشرات على معرفة درجة التفاوت بين الدول محل الدراسة، سواء في الاستثمار الأجنبي المباشر أو في المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة.

#### جدول رقم 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

| المتغير         | عدد المشاهدات | المتوسط  | الانحراف المعياري | الحد الأدنى | الحد الأقصى |
|-----------------|---------------|----------|-------------------|-------------|-------------|
| <b>RSFDI</b>    | 764           | 38.19301 | 50.12077          | -5.238957   | 409.5595    |
| <b>GRW</b>      | 784           | 3.965786 | 6.373526          | -50.33852   | 86.82675    |
| <b>NRC</b>      | 781           | 11.97358 | 12.26773          | 0.0023598   | 66.05989    |
| <b>TRAD</b>     | 781           | 67.06693 | 32.84455          | 4.127549    | 222.1783    |
| <b>DOMIN</b>    | 761           | 22.48802 | 8.253894          | 3.465809    | 78.00092    |
| <b>INF</b>      | 770           | 6.598579 | 16.26013          | -9.797647   | 359.093     |
| <b>VA_Score</b> | 782           | 46.68163 | 12.2175           | 23.50322    | 73.80739    |
| <b>PV_Score</b> | 782           | 56.50601 | 14.48623          | 23.4252     | 87.82743    |
| <b>GE_Score</b> | 782           | 38.78671 | 12.71207          | 9.419949    | 72.73938    |
| <b>RQ_Score</b> | 782           | 45.35064 | 9.737054          | 21.55451    | 72.79937    |
| <b>RL_Score</b> | 782           | 46.03315 | 11.1816           | 21.74833    | 74.67189    |
| <b>CC_Score</b> | 782           | 35.87306 | 13.1005           | 14.16589    | 72.94787    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج stata

#### ثانياً: تحليل نتائج الإحصاء الوصفي

تشير نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول رقم (3) إلى وجود تباين واضح بين الدول الإفريقية محل الدراسة من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 38.19، في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي 50.12، وهو ما يدل على وجود اختلاف معتبر بين الدول في مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يظهر الفرق الكبير بين الحد الأدنى والحد الأقصى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوزع بشكل متقارب بين الدول محل الدراسة، إذ توجد دول تستقطب تدفقات مرتفعة نسبياً، في حين تعرف دول أخرى تدفقات منخفضة أو سالبة في بعض السنوات. ويمكن تفسير ذلك بتفاوت الظروف الاقتصادية والمؤسسية، واختلاف درجة الانفتاح على الخارج، وحجم السوق، والاستقرار السياسي، وجودة البيئة التنظيمية.

أما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي، فقد بلغ متوسطه حوالي 3.96، مع انحراف معياري قدره 6.37. وتدل هذه النتيجة على وجود تذبذب في معدلات النمو بين الدول الإفريقية، وهو أمر متوقع بالنظر إلى تعرض هذه الاقتصادات لصدمات خارجية وداخلية مختلفة، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، الأزمات السياسية، والتغيرات في الطلب العالمي.

وبالنسبة للموارد الطبيعية، فقد بلغ المتوسط حوالي 11.97، مع انحراف معياري قريب من المتوسط، وهو ما يعكس اختلاف درجة اعتماد الدول الإفريقية على الموارد الطبيعية. فبعض الدول تعتمد بصورة كبيرة على الموارد النفطية أو المعدنية، في حين تتسم دول أخرى بدرجة أقل من الاعتماد على هذا النوع من الموارد.

أما الانفتاح التجاري فقد سجل متوسطاً قدره 67.06، مع انحراف معياري بلغ 32.84، مما يعكس تفاوت درجة اندماج الدول الإفريقية في التجارة الدولية، وتعد هذه النتيجة مهمة، لأن الانفتاح التجاري يمكن أن يشكل عاملاً مساعداً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توسيع فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية.

وبالنسبة للاستثمار المحلي، فقد بلغ متوسطه حوالي 22.48، وهو ما يشير إلى وجود مستوى معتبر من التكوين الرأسمالي المحلي داخل العينة، غير أن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأقصى يدل على تفاوت قدرة الدول على تعبئة الاستثمار الداخلي.

أما التضخم فقد سجل متوسطاً قدره 6.59، مع انحراف معياري مرتفع نسبياً بلغ 16.26، وتدل هذه النتيجة على وجود اختلاف واضح في درجة الاستقرار السعري بين الدول، حيث تعرف بعض الدول مستويات تضخم منخفضة أو معتدلة، في حين تسجل دول أخرى مستويات مرتفعة قد تؤثر سلباً في مناخ الاستثمار.

وفيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة، يظهر أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف سجل أعلى متوسط بين مؤشرات الحوكمة بقيمة 56.50، يليه مؤشر الصوت والمساءلة، ثم مؤشر سيادة القانون وجودة التنظيم. في

المقابل، سجل مؤشر مكافحة الفساد متوسطاً أقل نسبياً قدره 35.87، كما بلغ متوسط فعالية الحكومة حوالي 38.78، وتشير هذه النتائج إلى أن بعض أبعاد الحوكمة لا تزال تمثل تحدياً مهماً في الدول الإفريقية محل الدراسة، خاصة ما يتعلق بمكافحة الفساد وفعالية الجهاز الحكومي.

#### ثالثاً: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يسمح تحليل الارتباط بتقديم قراءة أولية حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي متغيرات الدراسة. ولا يهدف هذا التحليل إلى إثبات علاقة سببية بين المتغيرات، وإنما إلى التعرف على اتجاه العلاقة وقوتها قبل الانتقال إلى التقدير القياسي.

وقد تم استخراج معاملات الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة، كما يوضح الجدول رقم (4):

جدول رقم 4: معاملات الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الدراسة

| المتغير  | معامل الارتباط مع RSFDI | القيمة الاحتمالية | طبيعة العلاقة                   |
|----------|-------------------------|-------------------|---------------------------------|
| GRW      | -0.1091                 | 0.0025            | سالبة ومعنوية                   |
| NRC      | 0.0566                  | 0.1187            | موجبة وغير معنوية عند 5%        |
| TRAD     | 0.5263                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| DOMIN    | 0.2232                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| INF      | 0.0613                  | 0.0925            | موجبة وضعيفة وغير معنوية عند 5% |
| VA_Score | 0.1560                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| PV_Score | 0.2378                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| GE_Score | 0.2739                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| RQ_Score | 0.1090                  | 0.0026            | موجبة ومعنوية                   |
| RL_Score | 0.2210                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |
| CC_Score | 0.2501                  | 0.0000            | موجبة ومعنوية                   |

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata

تبين نتائج الارتباط أن الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة موجبة ومعنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط 0.5263، وهو أعلى معامل ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المتغيرات. وتشير هذه النتيجة إلى أن الدول الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية تميل إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يظهر أن الاستثمار المحلي يرتبط إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ معامل الارتباط 0.2232، وهو ما يدل على أن ارتفاع مستوى الاستثمار المحلي قد يكون مؤشراً على حيوية الاقتصاد المحلي، وقدرته على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما النمو الاقتصادي فقد سجل علاقة سالبة ومعنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط -0.1091، ورغم أن العلاقة ضعيفة، فإنها تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية قد لا ترتبط دائماً بمعدلات النمو في الأجل القصير، بل قد تتأثر بعوامل أخرى مثل الموارد الطبيعية، الاستقرار السياسي، أو جودة المؤسسات.

وبالنسبة للموارد الطبيعية، فقد جاءت العلاقة موجبة ولكن غير معنوية عند مستوى 5%، مما يعني أن توفر الموارد الطبيعية وحده لا يكفي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يتطلب الأمر وجود بيئة اقتصادية ومؤسسية قادرة على تحويل هذه الموارد إلى فرص استثمارية مستقرة.

أما التضخم فقد سجل علاقة موجبة ضعيفة وغير معنوية عند مستوى 5%، وهو ما يجعل من الصعب استخلاص نتيجة واضحة حول اتجاه العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معامل الارتباط فقط.

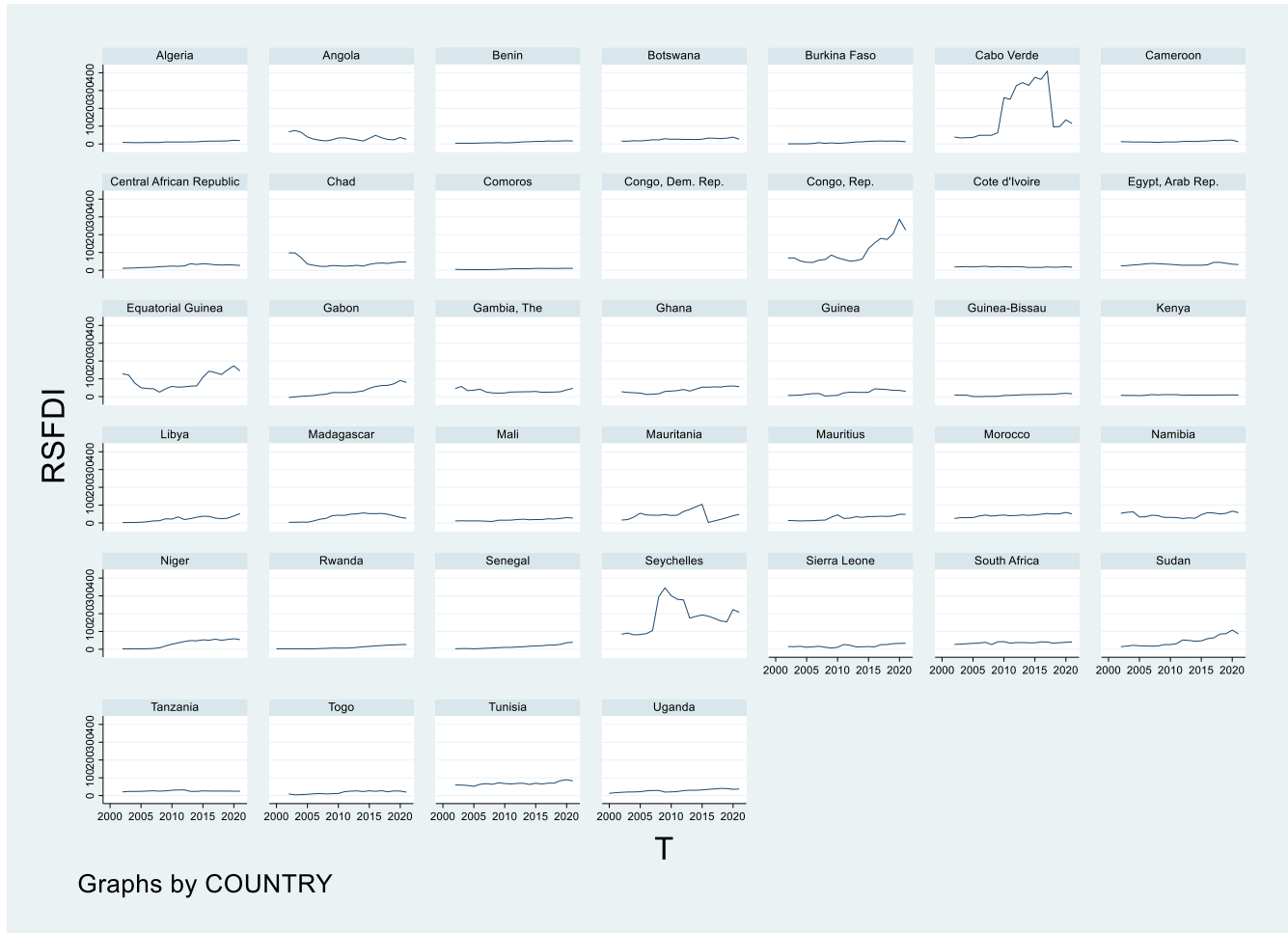
وفيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة، أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجميع مؤشرات الحوكمة، وقد سجل مؤشر فعالية الحكومة أعلى معامل ارتباط مع الاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤشرات الحوكمة، يليه مؤشر مكافحة الفساد، ثم الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة، وجودة التنظيم. وتشير هذه النتائج الأولية إلى أهمية جودة البيئة المؤسسية في تفسير جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن هذه النتائج تبقى أولية، لأن معامل الارتباط لا يثبت وجود أثر مباشر أو علاقة سببية بين المتغيرات، وإنما يوضح فقط طبيعة العلاقة الأولية بينها. لذلك سيتم لاحقاً الاعتماد على نماذج بيانات البائل لاختبار أثر هذه المتغيرات بصورة قياسية أدق.

#### رابعاً: التمثيلات البيانية للمتغيرات الأساسية

إضافة إلى الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط، تم الاعتماد على التمثيلات البيانية من أجل تقديم قراءة بصرية لتطور بعض متغيرات الدراسة في الدول محل الدراسة خلال الفترة المعتمدة. وتساعد هذه الأشكال على ملاحظة التفاوت بين الدول، سواء في الاستثمار الأجنبي المباشر أو في مؤشرات الحوكمة.

**شكل رقم 1:** تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021



**المصدر:** من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata بالاستناد إلى بيانات WDI.

يوضح الشكل رقم (1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بتفاوت واضح بين الدول الإفريقية محل الدراسة. ففي بعض الدول تظهر التدفقات في مستويات مرتفعة ومتذبذبة، في حين تسجل دول أخرى مستويات محدودة نسبياً. ويعكس ذلك اختلاف قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والمؤسسية، ومدى الاستقرار، وحجم الفرص الاستثمارية.

شكل رقم 2: تطور مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2021-2002



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata بالاستناد إلى بيانات WDI.

يبين الشكل (2) أن مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي لا يتحركان دائماً في الاتجاه نفسه داخل الدول الإفريقية. فقد تتمتع بعض الدول بمستوى معين من الاستقرار السياسي دون أن يقترن ذلك بالضرورة بمستويات مرتفعة من الصوت والمساءلة، وهو ما يدل على أن أبعاد الحوكمة قد تختلف في مستوياتها داخل الدولة الواحدة.

شكل رقم 3: تطور مؤشري فعالية الحكومة وجودة التنظيم في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata بالاستناد إلى بيانات WDI.

يوضح الشكل رقم (3) وجود تفاوت بين الدول في مؤشري فعالية الحكومة وجودة التنظيم. ويكتسي هذان المؤشران أهمية خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لأنهما يعكسان قدرة الدولة على تنفيذ السياسات العامة، وتوفير إطار تنظيمي يسمح للقطاع الخاص بالعمل في بيئة أكثر وضوحاً واستقراراً.

شكل رقم 4: تطور مؤشري سيادة القانون ومكافحة الفساد في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2002-2021



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج stata بالاستناد إلى بيانات WDI.

يعكس الشكل (4) أهمية البعد القانوني والرقابي في تفسير البيئة الاستثمارية. فكلما تحسن مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد، تحسنت قدرة الدولة على توفير بيئة أكثر ثقة وشفافية للمستثمرين. كما أن ضعف هذين المؤشرين قد يرفع تكاليف الاستثمار ويزيد من درجة عدم اليقين، مما يؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلص هذا المبحث إلى تقديم وصف عام لعينة الدراسة ومتغيراتها ومصادر بياناتها، حيث تم الاعتماد على عينة من الدول الإفريقية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021، وباستعمال بيانات بانل غير متوازنة. كما تم تحديد المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحوكمة الستة، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الضابطة.

كما أظهر الإحصاء الوصفي وجود تفاوت واضح بين الدول محل الدراسة في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغيرات الاقتصادية، ومؤشرات الحوكمة. وأظهر تحليل الارتباط وجود علاقات أولية بين

الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المتغيرات، خاصة الانفتاح التجاري ومؤشرات الحوكمة. غير أن هذه النتائج تبقى وصفية وأولية، مما يستدعي الانتقال في المبحث الموالي إلى وصف نموذج الدراسة وعرض نتائج التقدير القياسي لاختبار أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية.

### المبحث الثاني: وصف نموذج الدراسة ونتائج التقدير

بعد تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها ومصادر بياناتها، يتم في هذا المبحث الانتقال إلى عرض النموذج القياسي المعتمد في قياس أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية. ويقوم هذا المبحث على تقديم الإطار القياسي للدراسة، ثم توصيف النموذج المعتمد، وبعد ذلك عرض نتائج الاختبارات والتقديرات المستخرجة من برنامج Stata.

ويتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ يتناول المطلب الأول نموذج الدراسة من الناحية النظرية، في حين يخصص المطلب الثاني لتوصيف النموذج ومتغيراته، أما المطلب الثالث فيعرض نتائج الدراسة.

#### المطلب الأول: نموذج الدراسة

تعتمد الدراسة على نماذج بيانات البائل الساكنة، باعتبارها مناسبة لطبيعة البيانات التي تجمع بين البعد المقطعي، المتمثل في الدول الإفريقية محل الدراسة، والبعد الزمني، المتمثل في سنوات الدراسة. وتسمح هذه النماذج بأخذ الاختلافات بين الدول بعين الاعتبار، كما تساعد على تحسين كفاءة التقدير مقارنة بالاعتماد على بيانات مقطعية أو زمنية فقط. وتشير الأدبيات القياسية إلى أن نماذج البائل تتعامل مع عدم التجانس غير الملحوظ بين الوحدات المقطعية، ويتم ذلك إما من خلال نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية.

#### أولاً: اختبارات الاستقرار

تُعد اختبارات الاستقرار مرحلة أولية قبل تقدير النموذج القياسي، إذ تهدف إلى التأكد من خلو السلاسل من جذر الوحدة، ويرجع ذلك إلى أن وجود جذر الوحدة قد يؤدي إلى نتائج مضللة أو إلى ما يعرف بالانحدار الزائف، ولهذا يتم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة قبل الانتقال إلى تقدير نماذج البائل (الهادي، 2026، صفحة 590).

وتأخذ فرضيات اختبار جذر الوحدة الصيغة الآتية:

توجد جذر وحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة:  $H_0$

لا توجد جذر وحدة، أي أن السلسلة مستقرة:  $H_1$

ويتم رفض فرضية عدم إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وهو ما يعني أن السلسلة مستقرة.

## ثانياً: نماذج البائل الساكنة

يقصد ببيانات البائل الساكنة تلك البيانات التي تجمع بين عدد من الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية معينة، دون إدراج المتغير التابع متأخراً ضمن المتغيرات المفسرة. وتتميز هذه النماذج بقدرتها على الجمع بين تغيرات الزمن واختلافات الوحدات، مما يجعلها ملائمة للدراسات التي تتناول مجموعة من الدول عبر عدة سنوات.

وتُقدّر نماذج البائل الساكنة عادة من خلال ثلاثة نماذج رئيسية: نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. ويتم تقدير هذه النماذج ثم المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأنسب للبيانات (رتبعة، 2014، صفحة 170).

## ثالثاً: نموذج الانحدار المجمع

### Pooled OLS / MCO groupés

يُعد نموذج الانحدار المجمع أبسط نماذج بيانات البائل، إذ يفترض تجانس الوحدات المقطعية، أي عدم وجود اختلافات جوهرية بين الدول محل الدراسة، ووفقاً لهذا النموذج، يتم التعامل مع البيانات كما لو أنها عينة واحدة، دون التمييز بين الخصائص الفردية لكل دولة، ويكون هذا النموذج ملائماً عندما لا تكون هناك آثار فردية ثابتة أو عشوائية تؤثر في المتغير التابع، أما إذا وجدت فروق غير ملحوظة بين الدول، فإن الاعتماد على هذا النموذج قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة (Wooldridge، 2022، صفحة 170).

## رابعاً: نموذج الآثار الثابتة

### Fixed Effects Model / Modèle à effets fixes

يقوم نموذج الآثار الثابتة على افتراض وجود خصائص خاصة بكل وحدة مقطعية، أي بكل دولة، وهذه الخصائص قد تؤثر في المتغير التابع لكنها تبقى ثابتة نسبياً خلال فترة الدراسة. لذلك يسمح هذا النموذج بالتحكم في الفروق غير الملحوظة بين الدول.

ويكون نموذج الآثار الثابتة مناسباً عندما تكون هذه الفروق مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية. وفي هذه الحالة يساعد النموذج على تقليل التحيز الناتج عن إهمال الخصائص الخاصة بكل دولة. وتشير بعض الدراسات إلى أن استعمال الآثار الثابتة يسمح بالتحكم في المتغيرات المهمة التي تختلف حسب الوحدات المقطعية أو الفترة الزمنية محل الدراسة (رتبعة، 2014، الصفحات 162-166).

## خامساً: نموذج الآثار العشوائية

### Random Effects Model / Modèle à effets aléatoires

يفترض نموذج الآثار العشوائية أن الاختلافات غير الملحوظة بين الدول تدخل ضمن حد الخطأ، ولا ترتبط بالمتغيرات التفسيرية. ولهذا يسمى أحياناً نموذج مكونات الخطأ، لأنه يميز بين مكون الخطأ الخاص بالوحدة

المقطعية ومكون الخطأ العشوائي، ويتم تقدير هذا النموذج عادة باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS، لأن طريقة المربعات الصغرى العادية قد لا تكون كفؤة عند وجود مكونات خطأ عشوائية (الحميد، 2023، صفحة 89).

### سادساً: اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير نماذج البائل، يتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات من أجل اختيار النموذج المناسب.

#### 1. اختبار فيشر

ويُستعمل اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة، حيث يقوم على اختبار تجانس القواطع بين الوحدات المقطعية (الخير، 2020، صفحة 107).

وتأخذ فرضيات اختبار فيشر الشكل الآتي:

نموذج الانحدار المجمع هو الملائم:  $H_0$

نموذج الآثار الثابتة هو الملائم:  $H_1$

#### 2. اختبار مضاعف لاغرانج LM

يستعمل للمفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية، وذلك من خلال اختبار وجود آثار عشوائية داخل النموذج. وتكون فرضياته كما يلي:

عدم وجود آثار عشوائية، وبالتالي يكون نموذج الانحدار المجمع هو الملائم:  $H_0$

وجود آثار عشوائية، وبالتالي يكون نموذج الآثار العشوائية هو الملائم:  $H_1$

#### 3. اختبار هوسمان Hausman

يُستعمل اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، من خلال اختبار مدى ارتباط الآثار الفردية غير الملحوظة بالمتغيرات التفسيرية. فإذا لم يكن هناك ارتباط، يكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب، أما إذا وُجد ارتباط، فيتم ترجيح نموذج الآثار الثابتة.

وتأخذ فرضياته الشكل الآتي:

نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم:  $H_0$

نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم:  $H_1$

وعليه، إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية، يتم رفض فرضية العدم واعتماد نموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت أكبر من مستوى المعنوية، فيتم اعتماد نموذج الآثار العشوائية.

#### 4. اختبار Wald

يتم استعمال اختبار **Wald** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، أي التحقق مما إذا كانت المتغيرات التفسيرية مجتمعة ذات أثر معنوي على المتغير التابع. وتكون فرضياته كما يلي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

$$H_1: \sum \beta_j \neq 0$$

أي أن رفض فرضية العدم يعني وجود أثر معنوي لمتغير واحد على الأقل من المتغيرات التفسيرية (رتيعة، 2014، صفحة 158).

#### المطلب الثاني: توصيف النموذج

بعد عرض الإطار القياسي العام للدراسة، يتم في هذا المطلب تحديد الصياغة الرياضية للنموذج المعتمد، وذلك من خلال ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشرات الحوكمة والمتغيرات الاقتصادية الضابطة. وقد تم ترتيب مؤشرات الحوكمة ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: بعد الحوكمة الاقتصادية، بعد الحوكمة المؤسسية، وبعد الحوكمة السياسية.

ويهدف هذا التوصيف إلى توضيح كيفية إدراج متغيرات الدراسة في النموذج القياسي، بما يسمح لاحقاً بعرض نتائج التقدير حسب كل بعد من أبعاد الحوكمة.

#### أولاً: الصيغة العامة للنموذج

يعتمد النموذج العام للدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وعلى مؤشرات الحوكمة والمتغيرات الاقتصادية الضابطة كمتغيرات مفسرة. ويمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$RSFDI_{it} = \alpha + \beta_1 GRW_{it} + \beta_2 NRC_{it} + \beta_3 TRAD_{it} + \beta_4 DOMIN_{it} + \beta_5 INF_{it} + \beta_6 GOV_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل:

**GOV<sub>it</sub>**

**GOV<sub>it</sub>**: يمثل مؤشر الحوكمة المعتمد في كل نموذج

كما تمثل:

**$\mu_i$**

**$\mu_i$** : الأثر الخاص بكل دولة

في حين تمثل:

$\varepsilon_{it}$

$\varepsilon_{it}$ : حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: نماذج الدراسة حسب أبعاد الحوكمة

تم ترتيب مؤشرات الحوكمة في هذه الدراسة ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية. ويضم كل بعد مؤشرين من مؤشرات الحوكمة، مع الإبقاء على نفس المتغيرات الاقتصادية الضابطة في جميع النماذج. ويوضح الجدول رقم (5) توزيع مؤشرات الحوكمة حسب الأبعاد المعتمدة:

جدول رقم 5: نماذج الدراسة حسب أبعاد الحوكمة

| البعد              | مؤشر الحوكمة                  | رمز المؤشر | التوصيفات                                                                                                                                                                                 |
|--------------------|-------------------------------|------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الحوكمة الاقتصادية | فعالية الحكومة                | GE_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_1 + \beta_1 GRW_{it} + \beta_2 NRC_{it} + \beta_3 TRAD_{it} + \beta_4 DOMIN_{it} + \beta_5 INF_{it} + \beta_6 GE\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$             |
|                    | جودة التنظيم                  | RQ_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_2 + \theta_1 GRW_{it} + \theta_2 NRC_{it} + \theta_3 TRAD_{it} + \theta_4 DOMIN_{it} + \theta_5 INF_{it} + \theta_6 RQ\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$       |
| الحوكمة المؤسسية   | سيادة القانون                 | RL_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_3 + \varphi_1 GRW_{it} + \varphi_2 NRC_{it} + \varphi_3 TRAD_{it} + \varphi_4 DOMIN_{it} + \varphi_5 INF_{it} + \varphi_6 RL\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$ |
|                    | مكافحة الفساد                 | CC_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_4 + \delta_1 GRW_{it} + \delta_2 NRC_{it} + \delta_3 TRAD_{it} + \delta_4 DOMIN_{it} + \delta_5 INF_{it} + \delta_6 CC\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$       |
| الحوكمة السياسية   | الصوت والمساءلة               | VA_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_5 + \gamma_1 GRW_{it} + \gamma_2 NRC_{it} + \gamma_3 TRAD_{it} + \gamma_4 DOMIN_{it} + \gamma_5 INF_{it} + \gamma_6 VA\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$       |
|                    | الاستقرار السياسي وغياب العنف | PV_Score   | $RSFDI_{it} = \alpha_6 + \lambda_1 GRW_{it} + \lambda_2 NRC_{it} + \lambda_3 TRAD_{it} + \lambda_4 DOMIN_{it} + \lambda_5 INF_{it} + \lambda_6 PV\_Score_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$ |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

يتضح من الجدول (5) أن النماذج المقدرة تعتمد على نفس المتغيرات الاقتصادية الضابطة، في حين يختلف مؤشر الحوكمة المدرج من نموذج إلى آخر. وقد تم ترتيب هذه المؤشرات ضمن أبعاد الحوكمة الثلاثة من أجل تسهيل عرض النتائج وتحليلها، والتمييز بين الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسياسية للحوكمة.

وعليه، فإن توصيف النموذج يسمح بتحديد العلاقة القياسية المراد اختبارها، حيث يتم قياس أثر كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التحكم في أثر النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم، ويمثل هذا التوصيف الأساس الذي تُبنى عليه نتائج التقدير المعروضة في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: نتائج الدراسة

يعرض هذا المطلب نتائج الدراسة القياسية، وذلك من خلال تقديم نتائج اختبارات الاستقرار، ثم نتائج تقدير نماذج بيانات البانل، وأخيراً نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج. وقد تم ترتيب النتائج حسب أبعاد الحوكمة الثلاثة: الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة المؤسسية، والحوكمة السياسية.

#### أولاً: نتائج اختبارات الاستقرار

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال اختبار فيشر لجذر الوحدة في بيانات البانل بالاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع، وذلك عند المستوى في حالتين: بدون ثابت ومع ثابت. وتوضح النتائج في الجدول رقم (6) أن أغلب المتغيرات مستقرة عند مستويات معنوية مختلفة.

جدول رقم 6: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى

| المتغيرات                                                                                            | المستوى: بدون ثابت | المستوى: مع ثابت |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|------------------|
| FDI                                                                                                  | 101.4549**         | 204.4685***      |
| GRW                                                                                                  | 238.1821***        | 369.5452***      |
| NRC                                                                                                  | 98.2893*           | 253.1756***      |
| TRAD                                                                                                 | 123.5548***        | 261.5292***      |
| DOMIN                                                                                                | 145.2131***        | 259.2238***      |
| INF                                                                                                  | 362.9355***        | 433.3709***      |
| VA                                                                                                   | 139.8570***        | 273.8763***      |
| PV                                                                                                   | 175.2650***        | 286.4126***      |
| GE                                                                                                   | 313.6369***        | 342.3820***      |
| RQ                                                                                                   | 229.2754***        | 330.6568***      |
| RL                                                                                                   | 194.9131***        | 292.8065***      |
| CC                                                                                                   | 125.9305***        | 261.1434***      |
| ملاحظة: *** تمثل معنوية إحصائية عند 1%، ** تمثل معنوية إحصائية عند 5%، * تمثل معنوية إحصائية عند 10% |                    |                  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Stata.

تشير نتائج اختبار الاستقرار إلى أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى في معظم الحالات عند مستوى معنوية 1%، ويظهر أن متغير الموارد الطبيعية كان معنوياً عند مستوى 10% في حالة الاختبار بدون ثابت، لكنه أصبح معنوياً عند مستوى 1% عند إدراج الثابت. وبناءً على ذلك، فإن النتائج تسمح بالانتقال إلى تقدير نماذج بيانات البانل دون الاعتماد على فروق المتغيرات.

### ثانياً: نتائج نموذج الانحدار المجمع

يوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذج الانحدار المجمع، حيث تم ترتيب النماذج حسب أبعاد الحوكمة الثلاثة. ويُعد هذا النموذج مرحلة أولية في التقدير، لأنه لا يأخذ في الاعتبار الفروق غير الملحوظة بين الدول.

### جدول رقم 7: نتائج نموذج الانحدار المجمع حسب أبعاد الحوكمة

| المتغيرات      | توصيف الأول | توصيف الثاني | توصيف الثالث | توصيف الرابع | توصيف الخامس | توصيف السادس |
|----------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| GRW            | -0.8539***  | -0.7424***   | -0.7192***   | -0.7632***   | -0.7340***   | -0.8423***   |
| NRC            | -0.6371***  | -0.8871***   | -0.9396***   | -0.8737***   | -0.8824***   | -0.5839***   |
| TRAD           | 0.8368***   | 0.8834***    | 0.9221***    | 0.8919***    | 0.8681***    | 0.8731***    |
| DOMIN          | 0.3089**    | 0.2965**     | 0.2535*      | 0.2835**     | 0.2406*      | 0.2561*      |
| INF            | 0.3950***   | 0.3589***    | 0.3731***    | 0.3785***    | 0.3648***    | 0.3619***    |
| GE             | -0.4219***  | -            | -            | -            | -            | -            |
| RQ             | -           | -1.0694***   | -            | -            | -            | -            |
| RL             | -           | -            | -1.0841***   | -            | -            | -            |
| CC             | -           | -            | -            | -0.7854***   | -            | -            |
| VA             | -           | -            | -            | -            | -0.8793***   | -            |
| PV             | -           | -            | -            | -            | -            | -0.5491***   |
| cons           | -3.9348     | 28.2430***   | 28.1245***   | 6.9878       | 22.4553***   | 8.9729       |
| R <sup>2</sup> | 0.4431      | 0.4725       | 0.4783       | 0.4658       | 0.4744       | 0.4597       |
| Fisher         | 95.89***    | 107.91***    | 110.49***    | 105.07***    | 108.77***    | 102.50***    |

ملاحظة: \*\*\* تمثل معنوية إحصائية عند 1%، \*\* تمثل معنوية إحصائية عند 5%، \* تمثل معنوية إحصائية عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Stata.

تبين نتائج نموذج الانحدار المجمع أن النماذج المقدرة معنوية كلياً، حيث جاءت إحصائية Fisher معنوية عند مستوى 1% في جميع النماذج. كما يظهر أن مؤشرات الحوكمة جاءت سالبة ومعنوية في هذا النموذج، غير أن هذه النتائج تبقى أولية لأنها لا تراعي الخصائص الخاصة بكل دولة، وهو ما يستدعي الانتقال إلى نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

### ثالثاً: نتائج نموذج الآثار الثابتة

يعرض الجدول رقم (8) نتائج نموذج الآثار الثابتة، الذي يسمح بأخذ الخصائص غير الملحوظة الخاصة بكل دولة بعين الاعتبار.

جدول رقم 8: نتائج نموذج الآثار الثابتة حسب أبعاد الحوكمة

| المتغيرات                                                                                            | توصيف الأول | توصيف الثاني | توصيف الثالث | توصيف الرابع | توصيف الخامس | توصيف السادس |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| <b>GRW</b>                                                                                           | -0.3048**   | -0.3046**    | -0.2698*     | -0.3022**    | -0.2896**    | -0.3011**    |
| <b>NRC</b>                                                                                           | -           | -1.4391***   | -1.4094***   | -1.4241***   | -1.4640***   | -1.4156***   |
| <b>TRAD</b>                                                                                          | 0.4624***   | 0.4533***    | 0.4535***    | 0.4500***    | 0.4584***    | 0.4481***    |
| <b>DOMIN</b>                                                                                         | -0.3736**   | -0.2644*     | -0.2222      | -0.2408      | -0.2619*     | -0.2510*     |
| <b>INF</b>                                                                                           | 0.2902***   | 0.2808***    | 0.2818***    | 0.2826***    | 0.2848***    | 0.2810***    |
| <b>GE</b>                                                                                            | 0.7336***   | -            | -            | -            | -            | -            |
| <b>RQ</b>                                                                                            | -           | -0.0101      | -            | -            | -            | -            |
| <b>RL</b>                                                                                            | -           | -            | -0.8100***   | -            | -            | -            |
| <b>CC</b>                                                                                            | -           | -            | -            | -0.1933      | -            | -            |
| <b>VA</b>                                                                                            | -           | -            | -            | -            | -0.2310      | -            |
| <b>PV</b>                                                                                            | -           | -            | -            | -            | -            | -0.1080      |
| <b>cons</b>                                                                                          | -1.5135     | 26.4206**    | 61.8088***   | 32.3558***   | 36.5078***   | 31.8277***   |
| <b>WithinR<sup>2</sup></b>                                                                           | 0.1536      | 0.1400       | 0.1505       | 0.1410       | 0.1414       | 0.1410       |
| <b>Fisher</b>                                                                                        | 20.78***    | 18.64***     | 20.29***     | 18.79***     | 18.86***     | 18.79***     |
| ملاحظة: *** تمثل معنوية إحصائية عند 1%، ** تمثل معنوية إحصائية عند 5%، * تمثل معنوية إحصائية عند 10% |             |              |              |              |              |              |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Stata.

تشير نتائج نموذج الآثار الثابتة إلى أن جميع النماذج معنوية كلياً عند مستوى 1%. كما يظهر أن فعالية الحكومة جاءت ذات أثر موجب ومعنوي، في حين جاء أثر سيادة القانون سالباً ومعنوياً. أما جودة التنظيم، مكافحة الفساد، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، فلم تظهر معنوية إحصائية في نموذج الآثار الثابتة.

أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الضابطة، فقد جاء الانفتاح التجاري موجباً ومعنوياً في جميع النماذج، كما جاءت الموارد الطبيعية سالبة ومعنوية في جميع النماذج، وسجل التضخم أثراً موجباً ومعنوياً، بينما كان أثر الاستثمار المحلي غير مستقر من حيث المعنوية بين النماذج.

#### رابعاً: نتائج نموذج الآثار العشوائية

يعرض الجدول رقم (9) نتائج نموذج الآثار العشوائية، الذي يفترض أن الفروق غير الملحوظة بين الدول تدخل ضمن حد الخطأ ولا ترتبط بالمتغيرات التفسيرية.

جدول رقم 9: نتائج نموذج الآثار العشوائية حسب أبعاد الحوكمة

| المتغيرات           | توصيف الأول | توصيف الثاني | توصيف الثالث | توصيف الرابع | توصيف الخامس | توصيف السادس |
|---------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| GRW                 | -0.4522***  | -0.4431***   | -0.3944***   | -0.4328***   | -0.4106***   | -0.4479***   |
| NRC                 | -1.0969***  | -1.2091***   | -1.3045***   | -1.2405***   | -1.2970***   | -1.1627***   |
| TRAD                | 0.5300***   | 0.5923***    | 0.6253***    | 0.5888***    | 0.5980***    | 0.5714***    |
| DOMIN               | -0.2201     | -0.1799      | -0.1877      | -0.1634      | -0.1996      | -0.1763      |
| INF                 | 0.2970***   | 0.2828***    | 0.2923***    | 0.2955***    | 0.2996***    | 0.2927***    |
| GE                  | 0.3164*     | -            | -            | -            | -            | -            |
| RQ                  | -           | -0.5135**    | -            | -            | -            | -            |
| RL                  | -           | -            | -0.9175***   | -            | -            | -            |
| CC                  | -           | -            | -            | -0.4475**    | -            | -            |
| VA                  | -           | -            | -            | -            | -0.5195***   | -            |
| PV                  | -           | -            | -            | -            | -            | -0.1817      |
| cons                | 4.1679      | 36.1635***   | 53.7448***   | 28.8100***   | 37.7431***   | 23.7959***   |
| OveraR <sup>2</sup> | 0.2754      | 0.3604       | 0.3832       | 0.3530       | 0.3597       | 0.3209       |
| Wald Chi2           | 138.49***   | 143.78***    | 157.71***    | 143.59***    | 146.60***    | 139.92***    |

ملاحظة: \*\*\* تمثل معنوية إحصائية عند 1%، \*\* تمثل معنوية إحصائية عند 5%، \* تمثل معنوية إحصائية عند 10%.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Stata.

تبين نتائج نموذج الآثار العشوائية أن النماذج المقدرة معنوية كلياً حسب اختبار Wald. كما يظهر أن بعض مؤشرات الحوكمة جاءت معنوية في هذا النموذج، مثل جودة التنظيم، سيادة القانون، مكافحة الفساد، والصوت والمساءلة، في حين جاءت فعالية الحكومة معنوية عند مستوى 10%، ولم يظهر الاستقرار السياسي معنوية إحصائية عند المستويات المعتمدة.

ورغم أهمية هذه النتائج، فإن اعتماد نموذج الآثار العشوائية لا يتم إلا بعد الرجوع إلى اختبارات المفاضلة، خاصة اختبار Hausman الذي يحدد ما إذا كان نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية هو الأنسب.

#### خامساً: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، تم الاعتماد على اختبارات المفاضلة لاختيار النموذج الأنسب. ويعرض الجدول (10) نتائج اختبار Fisher ، اختبار LM ، واختبار Hausman.

جدول رقم 10: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

| الاختبار        | توصيف الأول    | توصيف الثاني   | توصيف الثالث   | توصيف الرابع   | توصيف الخامس   | توصيف السادس   |
|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| اختبار Fisher   | 18.92***       | 16.35***       | 16.39***       | 16.84***       | 16.27***       | 17.25***       |
| اختبار LM       | 877.41***      | 810.89***      | 821.77***      | 854.23***      | 798.76***      | 782.09***      |
| اختبار Hausman  | 47.52***       | 39.63***       | 35.01***       | 36.19***       | 37.64***       | 41.62***       |
| النموذج المعتمد | الآثار الثابتة | الآثار الثابتة | الآثار الثابتة | الآثار الثابتة | الآثار الثابتة | الآثار الثابتة |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Stata.

توضح نتائج اختبارات المفاضلة أن اختبار Fisher جاء معنوياً في جميع النماذج، وهو ما يدل على تفضيل نموذج الآثار الثابتة مقارنة بنموذج الانحدار المجمع. كما جاءت نتائج اختبار LM معنوية في جميع الحالات، مما يشير إلى وجود آثار عشوائية مقارنة بالنموذج المجمع.

غير أن اختبار Hausman ، الذي يفاضل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، جاء معنوياً في جميع النماذج، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية ملائمة نموذج الآثار العشوائية وترجيح نموذج الآثار الثابتة. وبناءً على ذلك، يتم اعتماد نتائج نموذج الآثار الثابتة كأساس للتحليل اللاحق.

خلصت النتائج إلى أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، كما أظهرت نتائج تقدير نماذج البائل أن جميع النماذج المقدرة معنوية كلياً. وبيّنت اختبارات المفاضلة أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب في جميع النماذج المعروضة، مما يسمح بالاعتماد عليه في مناقشة أثر مؤشرات الحوكمة والمتغيرات الاقتصادية الضابطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية.

تُظهر نتائج التقدير القياسي أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب لتمثيل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، وذلك بعد أن أكدت اختبارات المفاضلة وجود فروق فردية بين الدول لا يمكن إهمالها. كما بيّنت اختبارات الاستقرار صلاحية المتغيرات للاستعمال في التقدير عند المستوى، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها.

وتشير نتائج هذا المبحث إلى أن أثر مؤشرات الحوكمة لا يظهر بالصورة نفسها عبر جميع المؤشرات، إذ تختلف الإشارة والمعنوية من مؤشر إلى آخر. لذلك، فإن الاعتماد على نموذج الآثار الثابتة يسمح بتفسير النتائج بصورة أكثر دقة، لأنه يأخذ في الاعتبار الخصائص الخاصة بكل دولة، وهي خصائص مهمة في حالة الدول الإفريقية نظراً لاختلاف أوضاعها الاقتصادية والمؤسسية.

### المبحث الثالث: مناقشة النتائج

بعد عرض نتائج التقدير القياسي في المبحث السابق، وبيان أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب وفق اختبارات المفاضلة، يتم في هذا المبحث الانتقال إلى مناقشة النتائج المتوصل إليها. ولا تقتصر هذه المناقشة على قراءة الدلالة الإحصائية للمعاملات، بل تهدف إلى تفسير اتجاه العلاقات ودلالاتها الاقتصادية والمؤسسية، مع مقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة.

وقد تم تنظيم هذا المبحث وفق أبعاد الحوكمة المعتمدة في الدراسة، حيث يتناول المطلب الأول مناقشة نتائج الحوكمة الاقتصادية، ويتناول المطلب الثاني نتائج الحوكمة المؤسسية، في حين يخصص المطلب الثالث لمناقشة نتائج الحوكمة السياسية، أما المطلب الرابع فيتناول نتائج المتغيرات الاقتصادية الضابطة. وتستند المناقشة إلى نتائج نموذج الآثار الثابتة، باعتباره النموذج المعتمد في الدراسة بعد اختبارات المفاضلة.

#### المطلب الأول: مناقشة نتائج الحوكمة الاقتصادية

يتضمن بعد الحوكمة الاقتصادية في هذه الدراسة مؤشرين أساسيين، هما: فعالية الحكومة وجودة التنظيم. ويعكس هذان المؤشران قدرة الدولة على إدارة الشأن الاقتصادي، وتنفيذ السياسات العامة، وتوفير بيئة تنظيمية واضحة وملائمة للنشاط الاستثماري. وبناءً على نتائج نموذج الآثار الثابتة، يظهر أن أثر هذين المؤشرين على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن متجانساً، إذ جاءت فعالية الحكومة موجبة ومعنوية، بينما لم تظهر جودة التنظيم أثراً معنوياً.

#### أولاً: مناقشة نتيجة فعالية الحكومة

أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن مؤشر فعالية الحكومة له أثر موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل هذا المؤشر 0.7336، وكان معنوياً عند مستوى 1%. وتعد هذه النتيجة من أهم نتائج الدراسة، لأنها تشير إلى أن تحسن فعالية الحكومة في الدول الإفريقية محل الدراسة يرتبط بارتفاع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعني هذه النتيجة أن المستثمر الأجنبي لا ينظر فقط إلى العوامل الاقتصادية التقليدية، مثل حجم السوق أو الموارد الطبيعية أو الانفتاح التجاري، بل يهتم أيضاً بقدرة الجهاز الحكومي على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة، وضمان استقرار القرارات الاقتصادية، وتقديم خدمات إدارية وتنظيمية تساعد على تقليل تكاليف الاستثمار.

فكلما كانت الحكومة أكثر فعالية في تنفيذ البرامج الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ارتفعت ثقة المستثمر الأجنبي في البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة.

وتكتسب فعالية الحكومة أهمية خاصة في حالة الدول الإفريقية، لأن جزءاً مهماً من معوقات الاستثمار في هذه الدول لا يرتبط فقط بنقص الموارد أو ضعف السوق، بل يرتبط كذلك بضعف كفاءة الإدارة العامة، وببطء الإجراءات، وتعدد العراقيل البيروقراطية. ومن ثم، فإن تحسن فعالية الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تقليل حالة عدم اليقين التي تواجه المستثمر الأجنبي، ويساهم في جعل بيئة الأعمال أكثر قابلية للتنبؤ والاستقرار.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شرطي، 2023) التي توصلت إلى أن فعالية الحكومة تؤثر إيجاباً في الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر خلال الفترة 1996-2020. وهذا التشابه يعزز فكرة أن فعالية الجهاز الحكومي تمثل عاملاً مهماً في تحسين الجاذبية الاستثمارية، سواء في حالة الجزائر أو في عينة أوسع من الدول الإفريقية.

كما تتقاطع هذه النتيجة مع دراسة (Zühal، 2017)، التي بينت أن أثر مؤشرات الحوكمة يختلف من مؤشر إلى آخر، مع تسجيل أثر إيجابي لفعالية الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول النامية. ويعني ذلك أن فعالية الحكومة قد تكون من بين المؤشرات الأكثر قدرة على التأثير في قرار المستثمر، مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى ذات الطابع السياسي أو الرقابي.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Semenas، 2020) التي توصلت إلى أن فعالية الحكومة جاءت بعلاقة سلبية معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الأسواق الناشئة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف باختلاف العينة والمنهجية وطبيعة الاقتصاديات المدروسة، إذ إن الأسواق الناشئة قد تتميز بهياكل اقتصادية ومؤسسية مختلفة عن الدول الإفريقية، كما أن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إليها قد يختلف من حيث القطاع والحجم والدوافع.

وعليه، يمكن القول إن النتيجة المتوصل إليها في هذه الدراسة تؤكد أهمية فعالية الحكومة في السياق الإفريقي، حيث تبدو قدرة الدولة على تنفيذ السياسات وتوفير إدارة عمومية أكثر كفاءة عاملاً مساعداً على تحسين مناخ الاستثمار. غير أن هذا الأثر لا ينبغي فهمه بمعزل عن بقية المتغيرات، بل في إطار تفاعل فعالية الحكومة مع الانفتاح التجاري، الاستقرار الاقتصادي، والقدرة على إدارة الموارد المتاحة.

### ثانياً: مناقشة نتيجة جودة التنظيم

أما بالنسبة لمؤشر جودة التنظيم، فقد أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن أثره غير معنوي إحصائياً، حيث بلغ معاملته -0.0101، وهو معامل ضعيف جداً وغير دال إحصائياً. وهذا يعني أن جودة التنظيم لم تظهر كعامل مفسر مباشر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة المعتمدة.

وتعد هذه النتيجة مهمة لأنها تبين أن وجود إطار تنظيمي أو تشريعي لا يكفي وحده لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا لم يكن هذا الإطار مصحوباً بقدرة فعلية على التطبيق، أو إذا كانت هناك فجوة بين النصوص القانونية والممارسة الواقعية. ففي العديد من الدول النامية، قد توجد قوانين استثمارية وتنظيمية تبدو ملائمة من الناحية الشكلية، غير أن المستثمر الأجنبي قد يواجه في الواقع صعوبات مرتبطة بالتنفيذ، تعدد الإجراءات، عدم وضوح القرارات الإدارية، أو ضعف التنسيق بين المؤسسات.

كما يمكن تفسير عدم معنوية جودة التنظيم بأن المستثمر الأجنبي في الدول الإفريقية قد يمنح أولوية أكبر لعوامل أخرى أكثر مباشرة، مثل الانفتاح التجاري، توفر الموارد، الاستقرار النسبي، أو وجود فرص ربح مرتفعة. وهذا لا يعني أن جودة التنظيم غير مهمة، بل يعني أنها لم تظهر، ضمن النموذج المعتمد وبعد التحكم في الخصائص الثابتة للدول، كعامل ذي أثر إحصائي واضح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (شرطي، 2023)، التي أظهرت أن نوعية الأطر التنظيمية تؤثر إيجاباً في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وقد يعود هذا الاختلاف إلى أن دراسة شرطي تناولت حالة دولة واحدة وباستعمال نموذج ARDL، بينما تعتمد الدراسة الحالية على عينة من الدول الإفريقية وبيانات بانل، الأمر الذي يجعل النتائج أكثر تأثراً بالتباين بين الدول.

كما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Semenas، 2020)، التي وجدت أن جودة التنظيم تؤثر إيجاباً وبصورة معنوية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة. ويعكس هذا الاختلاف أن أثر جودة التنظيم قد يكون مرتبطاً بدرجة نضج المؤسسات الاقتصادية، ومدى قدرة الدولة على تطبيق القواعد التنظيمية بصورة فعلية وشفافة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن بعد الحوكمة الاقتصادية أظهر نتيجة مزدوجة: فعالية الحكومة جاءت ذات أثر موجب ومعنوي، بينما لم تظهر جودة التنظيم أثراً معنوياً. وتدل هذه النتيجة على أن المستثمر الأجنبي في الدول الإفريقية قد يكون أكثر استجابة لكفاءة الأداء الحكومي الفعلي مقارنة بجودة التنظيم في صورتها العامة، خاصة إذا كان الإطار التنظيمي لا ينعكس بصورة واضحة في الممارسة الاستثمارية اليومية.

## المطلب الثاني: مناقشة نتائج الحوكمة المؤسسية

يتضمن بعد الحوكمة المؤسسية مؤشرين رئيسيين، هما: سيادة القانون ومكافحة الفساد. ويعكس هذا البعد طبيعة البيئة القانونية والرقابية التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، ومدى قدرة الدولة على حماية الحقوق، إنفاذ العقود، الحد من الممارسات غير الرسمية، وضمان الشفافية في التعاملات الاقتصادية.

وقد أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن أثر سيادة القانون كان سالباً ومعنوياً، في حين لم يظهر مؤشر مكافحة الفساد أثراً معنوياً. وتعد هذه النتيجة من النتائج التي تحتاج إلى قراءة دقيقة، لأنها لا تتفق بالكامل مع التوقعات النظرية التي تفترض عادة أن تحسن البيئة القانونية والرقابية يؤدي إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

## أولاً: مناقشة نتيجة سيادة القانون

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر سيادة القانون جاء ذا أثر سالب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معاملته -0.8100، وكان معنوياً عند مستوى 1%، وتعد هذه النتيجة مخالفة للتوقع النظري التقليدي، الذي يفترض أن تحسن سيادة القانون يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب من خلال حماية حقوق الملكية، وضمان تنفيذ العقود، وتقليل المخاطر القانونية.

غير أن تفسير هذه النتيجة يجب أن يتم في ضوء خصوصية الدول الإفريقية وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المتجهة إليها. ففي بعض الحالات، قد لا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى إفريقيا مرتبطاً أساساً بجودة البيئة القانونية، بل قد يرتبط بعوامل أخرى مثل الموارد الطبيعية، الامتيازات الاستثمارية، انخفاض تكلفة الإنتاج، أو البحث عن فرص ربح في قطاعات معينة. وفي هذه الحالة، قد تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي حتى في بيئات قانونية ضعيفة نسبياً، خاصة إذا كانت الاستثمارات موجهة نحو قطاعات استخراجية أو مشاريع ذات عقود خاصة مع الدولة.

كما يمكن أن تعكس الإشارة السالبة وجود علاقة معقدة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، حيث لا يعني تحسن المؤشر بالضرورة ارتفاعاً مباشراً في التدفقات الاستثمارية، إذا لم يكن مصحوباً بتحسين في مؤشرات أخرى مثل فعالية الحكومة، الاستقرار الاقتصادي، جودة البنية التحتية، أو القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية. لذلك لا يمكن تفسير النتيجة على أنها دليل على عدم أهمية سيادة القانون، بل على أن أثرها في العينة المدروسة لم يكن بالاتجاه المتوقع نظرياً.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (شراطي، 2023)، التي وجدت أن سيادة القانون سجلت أثراً سلبياً في الأجل الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ويعطي هذا التشابه دعماً لفكرة أن أثر سيادة القانون في بعض الاقتصادات النامية قد لا يظهر دائماً بالصورة الإيجابية التي تفترضها الأدبيات النظرية.

كما تتشابه هذه النتيجة مع دراسة (Semenas، 2020) التي توصلت إلى أن سيادة القانون جاءت بعلاقة سلبية معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الأسواق الناشئة. ويشير هذا التشابه إلى أن العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر قد تتأثر بنوع الاستثمار، وطبيعة القطاعات الجاذبة له، ومدى اعتماد الدول على الموارد أو الامتيازات الخاصة .

في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (بلحول، 2017) ، التي أظهرت أن سيادة القانون كان لها أثر إيجابي ودلالة إحصائية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي. وقد يعود هذا الاختلاف إلى اختلاف نطاق العينة، إذ إن دراسة المغرب العربي تتناول مجموعة محدودة من الدول المتقاربة نسبياً، بينما تشمل الدراسة الحالية عينة أوسع من الدول الإفريقية التي تعرف تبايناً أكبر في البنية الاقتصادية والمؤسسية .

وعليه، فإن النتيجة السالبة لسيادة القانون لا ينبغي التعامل معها كحكم عام ضد أهمية هذا المؤشر، بل كدلالة على أن العلاقة بين البيئة القانونية وتدفقات الاستثمار في إفريقيا قد تكون غير مباشرة، وقد تتداخل مع محددات أخرى أكثر تأثيراً في قرارات المستثمرين خلال الفترة المدروسة.

### ثانياً: مناقشة نتيجة مكافحة الفساد

بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن أثره غير معنوي إحصائياً، حيث بلغ معاملته -0.1933، وهذا يعني أن مكافحة الفساد لم تظهر كعامل مفسر مباشر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة ضمن النموذج المعتمد .

وتبدو هذه النتيجة غير منسجمة مع التوقع النظري الذي يعتبر أن انخفاض الفساد وتحسن الشفافية يساعدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الفساد يرفع تكاليف المعاملات، ويزيد حالة عدم اليقين، ويؤثر في عدالة المنافسة. غير أن عدم معنوية المؤشر في هذه الدراسة لا يعني أن مكافحة الفساد غير مهمة، بل يعني أن أثرها لم يكن واضحاً إحصائياً بعد التحكم في المتغيرات الاقتصادية والخصائص الخاصة بكل دولة.

ويمكن تفسير ذلك بأن الفساد في بعض الدول قد لا يؤثر في جميع أنواع الاستثمار الأجنبي بنفس الدرجة. فبعض الاستثمارات، خاصة تلك المرتبطة بالموارد الطبيعية أو المشاريع الكبرى، قد تستمر رغم وجود مستويات مرتفعة من الفساد، إذا كانت العوائد المتوقعة مرتفعة أو إذا توفرت امتيازات خاصة للمستثمرين. كما أن أثر مكافحة الفساد قد يظهر عبر قنوات غير مباشرة، مثل تحسين فعالية الحكومة أو تعزيز سيادة القانون، أكثر من ظهوره كأثر مباشر مستقل.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (عقبي، 2024) التي توصلت إلى وجود علاقة مباشرة قوية بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما بينت أن مؤشر السيطرة على الفساد جاء في مقدمة المؤشرات الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعكس هذا الاختلاف أن أثر مكافحة الفساد قد

يكون أكثر وضوحاً في دراسة حالة قطرية مقارنة بدراسة تشمل مجموعة واسعة من الدول ذات خصائص مختلفة .

كما تختلف النتيجة مع دراسة (Samimi, 2010) التي خلصت إلى أن الحوكمة الرشيدة، من خلال مؤشرات منها السيطرة على الفساد وسيادة القانون والاستقرار السياسي، تؤثر إيجاباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد يعود الاختلاف إلى أن هذه الدراسة اعتمدت عينة إقليمية مختلفة ومنهجية مختلفة، بينما تتناول الدراسة الحالية الدول الإفريقية ضمن فترة زمنية أوسع .

في المقابل، يمكن اعتبار عدم معنوية مكافحة الفساد منسجماً جزئياً مع الدراسات التي توصلت إلى أن أثر مؤشرات الحوكمة ليس موحداً، وأن بعض المؤشرات قد تكون غير معنوية في بعض العينات. فقد أظهرت دراسة (Ukpere, 2024) حول إفريقيا جنوب الصحراء وجود علاقة مختلطة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتوافق مع نتيجة هذه الدراسة التي لم تجد أثراً معنوياً واضحاً لمكافحة الفساد ضمن نموذج الآثار الثابتة .

وعليه، يمكن القول إن نتائج الحوكمة المؤسسية في هذه الدراسة تكشف عن تعقيد العلاقة بين البيئة القانونية والرقابية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. فسيادة القانون جاءت سالبة ومعنوية، بينما لم تظهر مكافحة الفساد معنوية إحصائية، وهو ما يدل على أن المحددات المؤسسية لا تعمل دائماً وفق اتجاه نظري موحّد، بل تتأثر بطبيعة الاستثمار، وخصوصية الدول، ومدى تفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

### المطلب الثالث: مناقشة نتائج الحوكمة السياسية

يتضمن بعد الحوكمة السياسية مؤشرين هما: الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف. ويعكس هذا البعد طبيعة النظام السياسي، درجة المشاركة والمساءلة، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني في الدولة. ومن الناحية النظرية، يفترض أن البيئة السياسية المستقرة والقابلة للتنبؤ تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تقلل المخاطر التي تواجه المستثمر.

غير أن نتائج الدراسة أظهرت أن مؤشري الحوكمة السياسية لم يكونا معنويين إحصائياً في نموذج الآثار الثابتة، وهو ما يعني أن الحوكمة السياسية لم تظهر كعامل مباشر في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة خلال الفترة المعتمدة.

### أولاً: مناقشة نتيجة الصوت والمساءلة

أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن مؤشر الصوت والمساءلة لم يكن معنوياً إحصائياً، حيث بلغ معاملته -0.2310، وتشير هذه النتيجة إلى أن هذا المؤشر لم يظهر كعامل مباشر في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العينة المدروسة .

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المستثمر الأجنبي، خاصة في الاقتصادات النامية، قد يعطي أولوية أكبر لعوامل اقتصادية مباشرة مثل الانفتاح التجاري، الموارد، حجم السوق، وتكلفة الإنتاج، مقارنة بالمؤشرات المرتبطة بالمشاركة السياسية والمساءلة. كما أن أثر الصوت والمساءلة قد يكون طويل الأجل وغير مباشر، إذ يساهم في تحسين الشفافية والمساءلة المؤسسية، لكنه لا يظهر بالضرورة كمتغير مؤثر مباشرة في تدفقات الاستثمار ضمن نموذج قياسي ساكن.

وقد يكون عدم معنوية هذا المؤشر مرتبطاً أيضاً بطبيعة بعض الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى إفريقيا، والتي قد تكون موجهة نحو قطاعات استراتيجية أو استخراجية لا تتأثر بنفس الدرجة بمؤشرات المشاركة السياسية، بل تتأثر أكثر بالعقود، الامتيازات، الاستقرار النسبي، والربحية المتوقعة. ومن ثم، فإن ضعف الدلالة الإحصائية لا يعني غياب أهمية الصوت والمساءلة من الناحية السياسية والمؤسسية، بل يعني فقط أن أثره لم يظهر بصورة مباشرة ضمن النموذج المعتمد.

وتتشابه هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (صابر، 2022)، التي خلصت إلى أن المشاركة والمسؤولية ارتبطتا بعلاقة عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن بعض مؤشرات الحوكمة لم تكن معنوية في الأجل القصير. ويشير هذا التشابه إلى أن أثر مؤشرات المشاركة السياسية قد لا يكون دائماً إيجابياً أو مباشراً في تفسير تدفقات الاستثمار.

كما تتقاطع هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (شرطي، 2023) التي وجدت أن الصوت والمساءلة سجل أثراً سلبياً في الأجل الطويل في حالة الجزائر. غير أن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن نتيجة هذه الدراسة غير معنوية، بينما كانت نتيجة شرطي دالة في الأجل الطويل.

في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Zühal, 2017) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للصوت والمساءلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول النامية، كما تختلف مع دراسة (Semenas, 2020) التي أظهرت أن الصوت والمساءلة يؤثر إيجاباً وبصورة معنوية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة. ويعود هذا الاختلاف غالباً إلى تباين العينة والمنهجية، وإلى أن أثر الحوكمة السياسية قد يكون أكثر وضوحاً في بيئات اقتصادية ومؤسسية أكثر استقراراً من بعض الدول الإفريقية.

وبذلك، يمكن القول إن نتيجة الصوت والمساءلة في هذه الدراسة توضح أن الحريات السياسية والمساءلة العامة، رغم أهميتها المؤسسية، لم تكن عاملاً مباشراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة، مقارنة بمتغيرات أخرى ذات أثر أوضح مثل فعالية الحكومة والانفتاح التجاري.

### ثانياً: مناقشة نتيجة الاستقرار السياسي وغياب العنف

أظهرت النتائج أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لم يكن معنوياً إحصائياً في نموذج الآثار الثابتة، حيث بلغ معاملته -0.1080، وتعد هذه النتيجة لافتة، لأن الاستقرار السياسي يُعد عادة من أهم العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمر الأجنبي، باعتباره يقلل المخاطر السياسية والأمنية المرتبطة بالاستثمار.

ويمكن تفسير عدم معنوية هذا المؤشر في سياق الدول الإفريقية بعدة اعتبارات. أولاً، قد تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول الإفريقية مرتبطة بقطاعات لا تتأثر بالكامل بمؤشر الاستقرار السياسي العام، مثل النفط، الغاز، المعادن، أو المشاريع ذات الامتيازات الخاصة. ففي هذه الحالات، قد يستمر المستثمر الأجنبي في الاستثمار رغم وجود مخاطر سياسية، إذا كانت العوائد المتوقعة مرتفعة أو إذا كانت العقود محمية باتفاقيات خاصة.

ثانياً، يمكن أن يكون أثر الاستقرار السياسي غير مباشر، بحيث يؤثر في الاستثمار عبر قنوات أخرى مثل فعالية الحكومة، جودة التنظيم، أو الانفتاح التجاري، وعندما يتم إدراج هذه المتغيرات في النموذج، قد لا يظهر الاستقرار السياسي كمتغير مستقل ذي دلالة إحصائية واضحة.

ثالثاً، قد يرجع عدم المعنوية إلى التباين الكبير بين الدول الإفريقية، حيث توجد دول تحقق مستويات معينة من الاستقرار لكنها لا تجذب بالضرورة استثمارات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية أو محدودية السوق، في حين توجد دول أقل استقراراً لكنها تجذب استثمارات مرتبطة بالموارد أو بمشاريع استراتيجية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Samimi, 2010) التي خلصت إلى أن الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الاستقرار السياسي، تؤثر إيجاباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تختلف مع دراسة (Semenas, 2020) التي وجدت أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجاباً وبصورة معنوية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة.

في المقابل، تتشابه هذه النتيجة جزئياً مع دراسة محمد عبد العليم صابر (2022) التي لم تثبت وجود أثر معنوي للاستقرار السياسي في الأجل الطويل ضمن عينة من الدول العربية. ويعني ذلك أن الاستقرار السياسي لا يظهر دائماً كعامل حاسم في جميع العينات، خاصة عندما تتداخل معه متغيرات اقتصادية ومؤسسية أخرى.

وعليه، فإن نتائج الحوكمة السياسية في هذه الدراسة تشير إلى أن الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي لم يكونا من المحددات المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة. وتؤكد هذه النتيجة أن جاذبية الاستثمار في إفريقيا قد تكون أكثر ارتباطاً بعوامل اقتصادية وإدارية مباشرة، مثل الانفتاح التجاري وفعالية الحكومة، مقارنة بالمؤشرات السياسية العامة.

#### المطلب الرابع: مناقشة نتائج المتغيرات الضابطة

إلى جانب مؤشرات الحوكمة، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة، وهي : النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، والتضخم. وتهدف هذه المتغيرات إلى عزل أثر العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى لا تُنسب العلاقة بالكامل إلى مؤشرات الحوكمة.

وقد أظهرت نتائج نموذج الآثار الثابتة أن المتغيرات الضابطة لعبت دوراً مهماً في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاء الانفتاح التجاري موجباً ومعنوياً في جميع النماذج، بينما جاءت الموارد الطبيعية سالبة ومعنوية في جميع النماذج. كما ظهر التضخم موجباً ومعنوياً، في حين كان الاستثمار المحلي أقل استقراراً من حيث المعنوية، وجاء النمو الاقتصادي سالباً ومعنوياً في أغلب النماذج .

#### أولاً: مناقشة نتيجة النمو الاقتصادي

أظهرت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي جاء ذا أثر سالب ومعنوي في أغلب النماذج. وتبدو هذه النتيجة، من حيث الإشارة، غير منسجمة مع التوقع النظري الذي يفترض أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يعزز جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن النمو يعكس توسع النشاط الاقتصادي وزيادة فرص الربح.

غير أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في سياق الدول الإفريقية من خلال طبيعة النمو الاقتصادي نفسه. فقد يكون النمو في بعض هذه الدول نمواً ظرفياً أو مرتبطاً بقطاعات محدودة، مثل الموارد الطبيعية أو ارتفاع أسعار السلع الأولية، دون أن يعكس تحسناً حقيقياً في البيئة الاستثمارية أو في القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وفي هذه الحالة، لا يتحول النمو بالضرورة إلى عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن ارتفاع النمو الاقتصادي قد يحدث أحياناً في اقتصادات تعاني من ضعف المؤسسات، هشاشة البنية التحتية، أو تقلب السياسات الاقتصادية، وهي عوامل قد تقلل من قدرة النمو على جذب الاستثمار. وبذلك، فإن المستثمر الأجنبي لا يكتفي بملاحظة معدل النمو، بل يهتم بجودة هذا النمو، واستدامته، ومدى ارتباطه بتحسين فعلي في مناخ الأعمال.

وتتوافق هذه القراءة مع بعض الدراسات التي تؤكد أن المحددات الاقتصادية لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتداخل مع العوامل المؤسسية والسياسية. ففي حالة الدول الإفريقية، قد لا يكون النمو الاقتصادي وحده كافياً لجذب الاستثمار إذا لم يكن مدعوماً بإدارة حكومية فعالة، وانفتاح تجاري، وبيئة مؤسسية مستقرة.

#### ثانياً: مناقشة نتيجة الموارد الطبيعية

جاء متغير الموارد الطبيعية ذا أثر سالب ومعنوي في جميع النماذج. وتعد هذه النتيجة مهمة جداً في سياق الدول الإفريقية، لأن القارة الإفريقية تُعد من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، ومع ذلك لا يؤدي هذا الغنى دائماً إلى جذب استثمار أجنبي مباشر واسع ومتنوع.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بإشكالية الاعتماد على الموارد الطبيعية. فتوفر الموارد قد يجذب نوعاً معيناً من الاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات الاستخراجية، لكنه لا يضمن بالضرورة تدفقات استثمارية مستدامة أو متنوعة. كما أن الاعتماد الكبير على الموارد قد يرتبط بضعف التنويع الاقتصادي، تقلب الإيرادات، وارتفاع المخاطر المؤسسية والسياسية المرتبطة بتوزيع عوائد الموارد.

كما قد يؤدي الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى تركيز الاستثمار في قطاعات محدودة لا تولد بالضرورة روابط قوية مع بقية الاقتصاد، وهو ما يقلل من قدرة الاستثمار الأجنبي على المساهمة في التنمية الشاملة. ومن ثم، فإن النتيجة السالبة لا تعني أن الموارد الطبيعية غير مهمة، بل تعني أن وجودها وحده لا يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا لم تُدار ضمن إطار مؤسسي واقتصادي فعال.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Semenas، 2020) التي أشارت إلى أن الموارد الطبيعية كانت من العوامل المساندة للجاذبية الاستثمارية في الأسواق الناشئة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأن أثر الموارد الطبيعية يتوقف على طريقة إدارتها، ونوعية المؤسسات، ومدى قدرة الدولة على تحويل الثروة الطبيعية إلى فرص استثمارية إنتاجية ومستدامة .

كما تعزز هذه النتيجة أهمية الحوكمة في إدارة الموارد، إذ إن ضعف الحوكمة قد يحول الموارد الطبيعية من عنصر جذب إلى مصدر للمخاطر وعدم الاستقرار. ولذلك، فإن الدول الإفريقية لا تحتاج فقط إلى امتلاك الموارد، بل إلى تحسين أساليب إدارتها، وتعزيز الشفافية في العقود، وتوجيه عوائدها نحو البنية التحتية والتنويع الاقتصادي.

### ثالثاً: مناقشة نتيجة الانفتاح التجاري

أظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري جاء موجباً ومعنوياً في جميع النماذج، وهي من أكثر النتائج قوة واتساقاً في الدراسة. وتدل هذه النتيجة على أن الدول الإفريقية الأكثر اندماجاً في التجارة الدولية تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات النظرية، إذ إن الانفتاح التجاري يسمح للمستثمر الأجنبي بالوصول إلى الأسواق الخارجية، واستيراد المدخلات، وتصدير المنتجات، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كما أن ارتفاع درجة الانفتاح قد يعكس وجود سياسات اقتصادية أكثر توجهاً نحو الخارج، وهو ما يشجع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى السوق.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في الدول الإفريقية، لأن العديد من هذه الدول تتميز بمحدودية حجم السوق المحلي، وبالتالي فإن قدرة المستثمر على التصدير والوصول إلى الأسواق الخارجية تصبح عاملاً مهماً في قرار الاستثمار. فكلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً تجارياً، زادت فرص المستثمر في الاستفادة من الأسواق الإقليمية والدولية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (تفات، 2019) التي بينت أن حجم الصادرات كان من أكثر العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في العينة المدروسة، بما يعكس أهمية الاندماج التجاري والقدرة التصديرية في تحسين الجاذبية الاستثمارية .

كما تتوافق مع دراسة (Semenas، 2020) التي أشارت إلى أن الانفتاح التجاري من العوامل المساندة للجاذبية الاستثمارية. وهذا التشابه يعزز قوة النتيجة المتوصل إليها في هذه الدراسة، ويؤكد أن الانفتاح التجاري يعد من المحددات الاقتصادية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الانفتاح التجاري يمثل قناة مهمة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، خاصة إذا ترافق مع تحسين البنية التحتية، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتعزيز التكامل الإقليمي والقاري.

#### رابعاً: مناقشة نتيجة الاستثمار المحلي

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار المحلي لم يكن مستقراً من حيث المعنوية، حيث جاء سالباً في نموذج الآثار الثابتة، مع تفاوت في مستوى الدلالة الإحصائية بين النماذج. وتعد هذه النتيجة أقل وضوحاً مقارنة بنتائج الانفتاح التجاري أو الموارد الطبيعية.

ومن الناحية النظرية، يمكن أن يكون الاستثمار المحلي عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان يعكس ديناميكية الاقتصاد المحلي، وتوفر بنية إنتاجية قادرة على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية. ففي هذه الحالة، يمكن أن يكون الاستثمار المحلي مكماً للاستثمار الأجنبي، خاصة عندما يخلق فرصاً للشراكة، ويوفر شبكة من الموردين والمؤسسات المحلية.

غير أن النتيجة السالبة أو الضعيفة في هذه الدراسة قد تشير إلى أن الاستثمار المحلي في بعض الدول الإفريقية لا يؤدي بالضرورة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، إما لأنه يتركز في قطاعات لا ترتبط برأس المال الأجنبي، أو لأنه يعكس جهوداً داخلية لتعويض ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي، أو لأنه يحدث في بيئات اقتصادية لا تسمح بتكامل قوي بين المستثمر المحلي والأجنبي.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة بوجود نوع من المزاحمة في بعض القطاعات، خاصة عندما تكون الأسواق محدودة أو عندما تكون الموارد التمويلية والبنية الإنتاجية غير كافية لاستيعاب الاستثمار المحلي والأجنبي في الوقت نفسه. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه النتيجة بحذر، لأنها ليست معنوية في جميع النماذج، ولا تسمح باستخلاص حكم نهائي حول طبيعة العلاقة.

#### خامساً: مناقشة نتيجة التضخم

أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم جاء موجباً ومعنوياً في جميع النماذج. وتبدو هذه النتيجة، في ظاهرها، مخالفة للتوقع النظري الذي يعتبر أن ارتفاع التضخم يعكس ضعف الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد يؤدي إلى تراجع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن تفسير هذه النتيجة في سياق الدول الإفريقية يحتاج إلى حذر. فقد يكون التضخم في بعض الحالات مرتبطاً بفترة توسع الطلب الداخلي، أو بارتفاع النشاط الاقتصادي، أو بتغيرات في أسعار السلع الأساسية، وهي ظروف قد تتزامن مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن بعض الاستثمارات الأجنبية، خاصة تلك المرتبطة بالموارد أو التصدير، قد لا تتأثر كثيراً بالتضخم المحلي إذا كانت عوائدها مرتبطة بالأسواق الخارجية.

كما يمكن أن تكون العلاقة الموجبة نتيجة لطبيعة العينة والفترة المدروسة، أو نتيجة لتداخل التضخم مع متغيرات أخرى مثل النمو، الانفتاح، أو تدفقات رؤوس الأموال. لذلك لا ينبغي تفسير هذه النتيجة على أن التضخم عامل مرغوب لجذب الاستثمار، بل باعتبارها نتيجة قياسية مرتبطة بخصائص البيانات والنماذج المقدرة.

وتظل القاعدة الاقتصادية العامة أن استقرار الأسعار يمثل عنصراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار، لأن التضخم المرتفع والمستمر يزيد من عدم اليقين، ويضعف القدرة على التخطيط طويل الأجل. ومن ثم، فإن النتيجة الموجبة في هذه الدراسة لا تنفي أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي، بل تعكس خصوصية العلاقة في العينة المدروسة.

تبين من مناقشة النتائج أن أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية ليس موحدًا، بل يختلف حسب طبيعة كل مؤشر. فقد ظهر أن فعالية الحكومة هي المؤشر الأكثر وضوحاً من حيث الأثر الإيجابي والمعنوي، بينما لم تظهر بعض مؤشرات الحوكمة الأخرى أثراً معنوياً مباشراً، مثل جودة التنظيم، مكافحة الفساد، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي.

كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية الضابطة، خاصة الانفتاح التجاري والموارد الطبيعية، تلعب دوراً مهماً في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعني ذلك أن تحسين جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي لا يرتبط بالحوكمة فقط، بل يتطلب تفاعلاً بين جودة الأداء الحكومي، الانفتاح على التجارة الدولية، وحسن إدارة الموارد الاقتصادية.

## خلاصة الفصل

خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال اختبار أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية خلال فترة الدراسة. وقد تم الاعتماد على بيانات بانل، نظراً لقدرتها على الجمع بين البعد المقطعي والبعد الزمني، بما يسمح بتحليل الفروق بين الدول من جهة، وتتبع تطور المتغيرات عبر الزمن من جهة أخرى.

في البداية، تم عرض عينة الدراسة ومتغيراتها ومصادر بياناتها، حيث تم تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، ومؤشرات الحوكمة الستة كمتغيرات مفسرة، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الضابطة. كما تم عرض الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط بين المتغيرات، وهو ما سمح بتكوين قراءة أولية حول طبيعة البيانات والعلاقات المبدئية بين متغيرات الدراسة.

بعد ذلك، تم توصيف النموذج القياسي المعتمد، وترتيب مؤشرات الحوكمة ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة المؤسسية، والحوكمة السياسية. كما تم تقدير نماذج بيانات البانل، والمتمثلة في نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية، ثم إجراء اختبارات المفاضلة بينها. وقد بينت هذه الاختبارات أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب، لذلك تم الاعتماد عليه في تفسير ومناقشة النتائج.

وقد أظهرت النتائج أن أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية ليس موحدًا، بل يختلف من مؤشر إلى آخر. فقد جاء أثر فعالية الحكومة موجباً ومعنوياً، في حين لم تظهر جودة التنظيم أثراً معنوياً. كما جاء أثر سيادة القانون سالباً ومعنوياً، بينما لم يظهر أثر مكافحة الفساد معنوياً. أما مؤشرا الحوكمة السياسية، المتمثلان في الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف، فلم يظهر أثراً معنوياً في النموذج المعتمد.

أما بخصوص المتغيرات الاقتصادية الضابطة، فقد تبين أن الانفتاح التجاري يمثل أحد أهم العوامل المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جاء أثره موجباً ومعنوياً في جميع النماذج. في المقابل، جاءت الموارد الطبيعية ذات أثر سالب ومعنوي، وهو ما يدل على أن امتلاك الموارد لا يكفي وحده لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم يكن مصحوباً بإدارة اقتصادية ومؤسسية فعالة.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الفصل التطبيقي تؤكد أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية يتطلب توافر مجموعة من الشروط الاقتصادية والمؤسسية معاً. فالحوكمة، خاصة فعالية الحكومة، تمثل عاملاً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار، غير أن أثرها لا ينفصل عن عوامل أخرى مثل الانفتاح التجاري، إدارة الموارد الطبيعية، واستقرار البيئة الاقتصادية. وتمثل هذه النتائج أساساً للانتقال إلى الخاتمة العامة، من خلال عرض أهم النتائج المتوصل إليها واقتراح التوصيات المناسبة.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، انطلاقاً من أهمية الحوكمة باعتبارها أحد العوامل المؤسسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب، إلى جانب المحددات الاقتصادية التقليدية. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية أساسية تتمحور حول مدى مساهمة مؤشرات الحوكمة في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية محل الدراسة.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري وجانب تطبيقي. تناول الجانب النظري المفاهيم المرتبطة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، مع إبراز العلاقة النظرية بين جودة المؤسسات وجاذبية الاستثمار. أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على بيانات بانل، وتم فيه تقدير نماذج الانحدار المجمع، الآثار الثابتة، والآثار العشوائية، ثم إجراء اختبارات المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأنسب.

وقد بينت نتائج اختبارات المفاضلة أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، مما يدل على أهمية الفروق الخاصة بين الدول الإفريقية، والتي لا يمكن إهمالها عند تحليل أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالاعتماد على هذا النموذج، أظهرت النتائج أن أثر مؤشرات الحوكمة ليس موحدًا، بل يختلف من مؤشر إلى آخر ومن بعد إلى آخر.

فعلى مستوى الحوكمة الاقتصادية، ظهر أن فعالية الحكومة تؤثر إيجاباً ومعنوياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين لم يظهر مؤشر جودة التنظيم أثراً معنوياً. أما على مستوى الحوكمة المؤسسية، فقد جاء أثر سيادة القانون سالباً ومعنوياً، بينما لم يظهر مؤشر مكافحة الفساد أثراً معنوياً. وفيما يتعلق بالحوكمة السياسية، لم يظهر كل من الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف أثراً معنوياً في النموذج المعتمد.

كما أكدت النتائج أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية الضابطة، خاصة الانفتاح التجاري الذي ظهر أثره موجباً ومعنوياً في جميع النماذج، مما يدل على أهمية اندماج الدول الإفريقية في التجارة الدولية في تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. في المقابل، جاء أثر الموارد الطبيعية سالباً ومعنوياً، وهو ما يشير إلى أن امتلاك الموارد لا يكفي وحده لجذب الاستثمار، ما لم يكن مصحوباً بإدارة فعالة وحوكمة رشيدة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية لا يرتبط فقط بتحسين مؤشرات الحوكمة بصورة عامة، بل يتطلب تحسيناً فعلياً في كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز الانفتاح التجاري، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتوفير بيئة اقتصادية ومؤسسية أكثر استقراراً ووضوحاً. كما تؤكد الدراسة أن الحوكمة ينبغي أن تُفهم من خلال أبعادها المختلفة، لأن كل مؤشر يعكس جانباً محدداً من البيئة المؤسسية والسياسية والاقتصادية.

## أولاً: نتائج الدراسة

يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

### 1. النتائج النظرية

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول النامية، نظراً لدوره في توفير رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتحسين القدرات الإنتاجية .
- لا يتحدد قرار المستثمر الأجنبي بالعوامل الاقتصادية فقط، بل يتأثر أيضاً بجودة البيئة المؤسسية، مثل فعالية الحكومة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي .
- تعكس الحوكمة قدرة الدولة على إدارة الشأن العام بطريقة فعالة وشفافة، وهو ما يجعلها عنصراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار وتقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين .
- تختلف مؤشرات الحوكمة من حيث طبيعة تأثيرها، إذ لا يمكن التعامل مع الحوكمة كمؤشر واحد عام، بل ينبغي تحليل أبعادها الاقتصادية، المؤسسية، والسياسية بصورة منفصلة .
- تشير الأدبيات السابقة إلى عدم وجود اتفاق كامل حول أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تختلف النتائج حسب العينة، الفترة، المنهجية، وطبيعة الاقتصاديات المدروسة .

### 2. النتائج التطبيقية

- أظهرت اختبارات الاستقرار أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى في أغلب الحالات، مما يسمح بالاعتماد عليها في تقدير نماذج بيانات البائل .
- بينت اختبارات المفاضلة أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب للدراسة، وهو ما يدل على وجود خصائص خاصة بكل دولة تؤثر في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- أظهرت نتائج الحوكمة الاقتصادية أن فعالية الحكومة تؤثر إيجاباً ومعنوياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن تحسن كفاءة الأداء الحكومي يساعد على تعزيز جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار .
- لم يظهر مؤشر جودة التنظيم أثراً معنوياً في نموذج الآثار الثابتة، وهو ما قد يدل على أن وجود إطار تنظيمي لا يكفي وحده لجذب الاستثمار إذا لم يكن مصحوباً بتطبيق فعلي وفعال .
- جاء أثر سيادة القانون سالباً ومعنوياً، وهي نتيجة تعكس خصوصية الدول الإفريقية وطبيعة بعض الاستثمارات المتجهة إليها، خاصة تلك المرتبطة بالموارد أو القطاعات ذات الامتيازات الخاصة .

- لم يظهر مؤشر مكافحة الفساد أثراً معنوياً، مما يشير إلى أن أثره قد يكون غير مباشر أو مرتبطاً بمؤشرات أخرى مثل فعالية الحكومة وسيادة القانون .
- لم يظهر كل من الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف أثراً معنوياً في النموذج المعتمد، مما يدل على أن الحوكمة السياسية لم تكن عاملاً مباشراً في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العينة المدروسة .
- أظهر الانفتاح التجاري أثراً موجباً ومعنوياً في جميع النماذج، وهو ما يؤكد أهمية الاندماج في التجارة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- جاءت الموارد الطبيعية ذات أثر سالب ومعنوي، مما يدل على أن توفر الموارد لا يضمن بالضرورة جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في ظل ضعف الإدارة الاقتصادية والمؤسسية .
- أظهرت بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والتضخم، نتائج تحتاج إلى تفسير في ضوء خصوصية الدول الإفريقية وطبيعة اقتصاداتها، إذ لم تكن آثارها دائماً منسجمة مع التوقعات النظرية التقليدية .
- تؤكد النتيجة العامة للدراسة أن أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية جزئي وغير موحد، حيث برز أثر فعالية الحكومة بوضوح، بينما لم تظهر باقي المؤشرات نفس القوة التفسيرية .

### 3. اختبار فرضيات الدراسة

بناءً على النتائج التطبيقية، يمكن استخلاص ما يلي:

- الفرضية القائلة بوجود أثر لمؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر **تتحقق جزئياً**، لأن بعض المؤشرات فقط أظهرت أثراً معنوياً، خاصة فعالية الحكومة وسيادة القانون .
  - الفرضية المتعلقة بالأثر الإيجابي للحوكمة لا تتحقق بالكامل، لأن بعض المؤشرات لم تكن معنوية، كما أن سيادة القانون جاء أثرها سالباً ومعنوياً .
  - الفرضية الخاصة بأهمية المتغيرات الاقتصادية الضابطة تتحقق بدرجة واضحة، خاصة بالنسبة للانفتاح التجاري والموارد الطبيعية، حيث أظهرها أثراً معنوياً في جميع النماذج .
- وعليه، فإن النتائج لا تسمح بالقول إن جميع مؤشرات الحوكمة تؤثر إيجابياً ومباشرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، بل تؤكد أن الأثر يختلف باختلاف المؤشر وطبيعة البيئة الاقتصادية والمؤسسية للدول محل الدراسة.

## ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة تحسين فعالية الحكومة في الدول الإفريقية، من خلال رفع كفاءة الإدارة العمومية، تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين جودة الخدمات، وضمان استقرار السياسات الاقتصادية .
- العمل على تحويل جودة التنظيم من مجرد نصوص وقوانين إلى ممارسات فعلية، من خلال تحسين تطبيق القوانين، تقليل العراقيل البيروقراطية، وتوضيح الإجراءات المرتبطة بالاستثمار .
- تعزيز سيادة القانون بطريقة عملية، من خلال حماية حقوق الملكية، تسريع إجراءات التقاضي، تحسين تنفيذ العقود، وضمان المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب .
- دعم جهود مكافحة الفساد، ليس فقط عبر إصدار القوانين، بل من خلال تقوية أجهزة الرقابة، تعزيز الشفافية في الصفقات العمومية، ورقمنة الإجراءات الإدارية للحد من التعاملات غير الرسمية .
- تعزيز الانفتاح التجاري للدول الإفريقية، لأنه ظهر كأحد أهم العوامل المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تسهيل التجارة، تحسين البنية التحتية اللوجستية، وتبسيط الإجراءات الجمركية .
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية، حتى لا تبقى عاملاً مرتبطاً بالمخاطر أو الريع، وذلك من خلال تعزيز الشفافية في عقود الموارد، توجيه عوائدها نحو الاستثمار المنتج، وتنويع القاعدة الاقتصادية .
- العمل على جعل الاستثمار المحلي مكملاً للاستثمار الأجنبي وليس بديلاً عنه، من خلال تشجيع الشراكات بين المؤسسات المحلية والمستثمرين الأجانب .
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة من خلال التحكم في التضخم، تحسين السياسات المالية والنقدية، وتقليل التقلبات التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين .
- تطوير قواعد البيانات والإحصاءات الاقتصادية والمؤسسية في الدول الإفريقية، لأن توفر بيانات دقيقة ومنتظمة يساعد على تحسين الدراسات التطبيقية وصياغة سياسات أكثر فعالية .
- ضرورة تبني مقاربة شاملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تجمع بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، بدل التركيز على جانب واحد فقط .

### ثالثاً: آفاق الدراسة

رغم أن هذه الدراسة حاولت تحليل أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية، إلا أن الموضوع يبقى قابلاً للتوسع في دراسات لاحقة. ويمكن اقتراح الآفاق الآتية:

- توسيع الدراسة مستقبلاً لتشمل مقارنة بين الدول الإفريقية والدول الآسيوية أو دول أمريكا اللاتينية، من أجل معرفة ما إذا كان أثر الحوكمة يختلف حسب المناطق .
- دراسة أثر الحوكمة على أنواع مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاستثمار في القطاعات الاستخراجية، الصناعية، والخدمية .
- الاعتماد على نماذج ديناميكية لبيانات البائل، من أجل اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر السابق على التدفقات الحالية .
- دراسة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التمييز بين الدول الغنية بالموارد والدول الأقل اعتماداً على الموارد الطبيعية .
- إدراج متغيرات أخرى قد تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل البنية التحتية، رأس المال البشري، جودة التعليم، والتحول الرقمي .
- إجراء دراسات مقارنة بين مؤشرات الحوكمة لمعرفة أيها أكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الإفريقية .

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

- F. Ariani ؛A. J. Samimi .(2010) .Governance and FDI in MENA Region . *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*.4882–4880 ،
- Jeffrey M. Wooldridge .(2022) .*Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data* .Cambridge ،The MIT Press.
- Kurul ،Yasemin, Yalta A. Zühal .(2017) .Relationship between Institutional Factors and FDI Flows in Developing Countries: New Evidence from Dynamic Panel Estimation .*Economies*.(17)5 ،
- Mo Ibrahim Foundation .(2024) .*Ibrahim Index of African Governance: Index Report* . Index Report.
- Shimmah Ephraim Shammah ؛Nwude Chuke Emmanuel ؛Kalu Ebere Ume ؛Wilfred Ukpere .(2024) .Governance Quality Indicators and Foreign Direct Investment in Sub–Saharan African Countries . *Migration Letters*. 2027–2019 ،(55)
- Simona Semenas .(2020) .*Governance and Foreign Direct Investments: A Panel Gravity Approach on Emerging Markets* .Umeå University.
- أ. صلاح سعاد، د. بن رجم محمد خميسي. (2015). دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*(2)، 72 – 95.
- أ. لعلمي فاطمة، أ. كرومي سعيد. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 2(2)، 82–110.
- أ/ حسام الدين غضبان. (2012). دور حوكمة الشركات في تنشيط الأسواق المالية في الدول النامية. *مجلة التنظيم والعمل*(03)، 27 – 47.
- العقون، زهرة؛ العقون، أم الخير. (2020). دراسة وصفية تحليلية لنماذج بابل. *المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي*(6)، 98–113.
- الهاشمي مزهود. (2025). سير الإجراءات الإدارية في مجال الاستثمار في ظل أحكام القانون 22–18. *مجلة العلوم الإنسانية*، 36(02)، 465–475.

- أميرة ريج، رحمة أورال. (2022). *الحوكمة ودورها في تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*. مذكرة ماستر، جامعة 20 اوت 1955.
- إيمان صبايحي، فريد بباله، زهرة بودبودة. (2021). *التنمية والحوكمة الرشيدة بين النظرية والتطبيق: نماذج عن بعض الدول المغاربية*. مجلة *المُدبر*، 8(2)، 56 - 81.
- بكطاش فتيحة، مقالتي سفيان. (2014). *المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر*. مجلة *الاقتصاد والإحصاء التطبيقي* (21)، 76-106.
- بوركايب محمد عبد الماجد، يحيوي عبد الرحمن. (2022). *أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس ملائمة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية*. مجلة *جديد الاقتصاد*، 17(01)، 161 - 177.
- بوزيان العربي، جلطي غالم. (2021). *مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها*. مجلة *المالية والاسواق*، 08(02)، 428-447.
- حميدات إيمان، يحيوي عبد الحفيظ. (2022). *تحليل دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر من خلال النموذج الانتقائي OLI لمؤسستي RCG Lebanon - DURO FELGURA Spain*. مجلة *نماء للاقتصاد والتجارة*، 228 - 240.
- د. ليليا بن منصور. (2014). *الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية*. مجلة *الإستراتيجية والتنمية*، 82-102.
- د/ عبد الرؤف أحمد الحنفي. (2024). *الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة*. مجلة *البحوث القانونية والاقتصادية*، 1323 - 1393.
- رقية شطيبي. (2023). *تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017/2021*. مجلة *دراسات اقتصادية*، 10(01)، 27 - 45.
- سلامي امال. (2023). *الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر*. مجلة *العلوم الانسانية*، 34(3)، 409-426.
- صاحب وليد، شقبق عيسى. (2020). *أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة (1996-2016) دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل*. مجلة *الاستراتيجية والتنمية*، 10(01)، 11-25.

- ط.د. عمر ميهوبي، د. إبراهيم صبيحات. (2024). دور حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر في الحد من الفساد: تحليل إحصائي مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2017-2023. مجلة معارف، 19(02)، 620-602.
- عبد اللاوي خولة، بوريش رياض. (2021). حوكمة السياسة الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 05(01)، 109 - 128.
- عبد الملك طاهر الحاج. (2025). الحوكمة العامة: مقارنة نظرية متعددة الأبعاد لترقية الوعي بالمفهوم في السياق العربي. المجلة العربية للإدارة، 45(5)، 254-231.
- عثماني يحي. (2017). الحوكمة الإدارية علاج الفساد. مجلة روافد، 79 - 90.
- عقبي لخضر. (2024). أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002 - 2022. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية (JAES)، 10(02)، 266 - 245.
- عماد أحمد عامر السعيد. (2024). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية. مجلة كلية الحقوق - جامعة المنصورة، 15(91)، 34-1.
- فرج فوزية محمد الهادي. (2026). قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج Panel Data لعينة من الدول العربية خلال الفترة (2011-2023 م). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(7)، 599-582.
- لخضر عقبي. (2024). أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002-2022. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 10(2)، 266-245.
- لخضر عدوكة، سرديوك بلحول. (2017). الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل. مجلة الباحث الاقتصادي، 5(8)، 276-257.
- محمد رتيعة. (2014). استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 2(2)، 171-152.
- محمد ساحل؛ عبد الحق بن تقات. (2019). تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 3(3)، 459-442.
- محمد عبد العليم صابر. (2022). أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020): دراسة تحليلية قياسية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 59(3)، 203-179.

- محمد عماد الدين ركابي؛ عقبة قصير؛ نبيلة عشيري. (2019). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية: دراسة قياسية للفترة 2002-2017. مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الوادي.
- مركز أبوظبي للحوكمة. (2008). أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم. غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- معيفي، ضياء الدين؛ حفيظ، عبد الحميد. (2023). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة: 2000-2021 - الآفاق للدراسات الاقتصادية، 8(2).
- نسيمة شراطي. (2023). تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (2020-1996. مجلة الاستراتيجية و التنمية ، 13(02)، 162-180.
- نور الدين يونس، سعدي محمد لمين. (2021). شرط الثبات كضمانة تشريعية للمستثمر الأجنبي. مذكرة ماستر ، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر.
- هايدي علي فهمي، هبة يوسف هاشم. (2024). الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية الفرص والتحديات: دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة (2002 - 2022). المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر (IJPPE)، 3(2)، 12 - 41.
- يونس دحماني. (2010). إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر - 3 -

ملاحق

ملحق رقم 1: مخرجات اختبارات الاستقرار

1. مخرجات اختبار الاستقرار للمتغير التابع والمتغيرات الاقتصادية الضابطة

```
.xtfisher RSFDI , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(76)      = 101.4549
Prob > chi2    = 0.0272
```

```
.xtfisher RSFDI , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(76)      = 204.4685
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
.xtfisher GRW , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 238.1821
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
.xtfisher GRW , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 369.5452
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
.xtfisher NRC , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 98.2893
Prob > chi2    = 0.0601
```

```
.xtfisher NRC , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 253.1756
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
.xtfisher TRAD , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 123.5548
Prob > chi2   = 0.0008
```

```
.xtfisher TRAD , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 261.5292
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
.xtfisher DOMIN , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(76)      = 145.2131
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
.xtfisher DOMIN , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(76)      = 259.2238
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
.xtfisher INF , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 362.9355
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
.xtfisher INF , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 433.3709
Prob > chi2   = 0.0000
```

## 2. مخرجات اختبار الاستقرار لمؤشرات الحوكمة

```
. xtfisher VA_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 139.8570
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher VA_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 273.8763
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher PV_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 175.2650
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher PV_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 286.4126
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher GE_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 313.6369
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher GE_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 342.3820
Prob > chi2    = 0.0000
```

```
. xtfisher RQ_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 229.2754
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
. xtfisher RQ_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 330.6568
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
. xtfisher RL_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 194.9131
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
. xtfisher RL_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 292.8065
Prob > chi2   = 0.0000
```

```
. xtfisher CC_Score , lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 125.9305
Prob > chi2   = 0.0005
```

```
. xtfisher CC_Score , drift lag(1)
```

Fisher Test for panel unit root using an augmented Dickey-Fuller test (1 lags)

Ho: unit root

```
chi2(78)      = 261.1434
Prob > chi2   = 0.0000
```

ملحق رقم 2 : مخرجات تقدير نموذج الانحدار المجمع

1. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج الأول: فعالية الحكومة

GE model

pooled model

. regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN GE\_Score INF

| Source   | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
|----------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Model    | 507703.171 | 6   | 84617.1951 | F(6, 723)     | = | 95.89  |
| Residual | 637998.233 | 723 | 882.431858 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|          |            |     |            | R-squared     | = | 0.4431 |
|          |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4385 |
| Total    | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 29.706 |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|
| GRW      | -.8538879   | .1776544  | -4.81 | 0.000 | -1.202668 -.5051078  |
| NRC      | -.6370887   | .1208888  | -5.27 | 0.000 | -.8744238 -.3997537  |
| TRAD     | .8368111    | .0428402  | 19.53 | 0.000 | .7527051 .9209171    |
| DOMIN    | .3088828    | .1454264  | 2.12  | 0.034 | .0233744 .5943912    |
| GE_Score | -.4219331   | .1265538  | -3.33 | 0.001 | -.67039 -.1734763    |
| INF      | .3950095    | .0668482  | 5.91  | 0.000 | .2637697 .5262494    |
| _cons    | -3.934768   | 5.224715  | -0.75 | 0.452 | -14.19219 6.322657   |

2. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج الثاني: جودة التنظيم

RQ model

pooled model

. regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN RQ\_Score INF

| Source   | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
|----------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Model    | 541287.121 | 6   | 90214.5202 | F(6, 723)     | = | 107.91 |
| Residual | 604414.283 | 723 | 835.981028 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|          |            |     |            | R-squared     | = | 0.4725 |
|          |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4681 |
| Total    | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 28.913 |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|
| GRW      | -.7424015   | .1737782  | -4.27 | 0.000 | -1.083572 -.4012313  |
| NRC      | -.8870582   | .115061   | -7.71 | 0.000 | -1.112952 -.6611647  |
| TRAD     | .8834299    | .0388339  | 22.75 | 0.000 | .8071892 .9596705    |
| DOMIN    | .2964862    | .1407897  | 2.11  | 0.036 | .0200806 .5728917    |
| RQ_Score | -1.069432   | .1484371  | -7.20 | 0.000 | -1.360851 -.7780125  |
| INF      | .3588841    | .0652925  | 5.50  | 0.000 | .2306985 .4870696    |
| _cons    | 28.24301    | 7.134465  | 3.96  | 0.000 | 14.23627 42.24975    |

## 3. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج الثالث: سيادة القانون

RL model

pooled model

| regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN RL_Score INF |            |     |            |               |   |        |
|-----------------------------------------------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Source                                        | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
| Model                                         | 548033.674 | 6   | 91338.9457 | F(6, 723)     | = | 110.49 |
| Residual                                      | 597667.73  | 723 | 826.649696 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|                                               |            |     |            | R-squared     | = | 0.4783 |
|                                               |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4740 |
| Total                                         | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 28.752 |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.7191917   | .1729961  | -4.16 | 0.000 | -1.058826            | -.379557  |
| NRC      | -.9395663   | .1155777  | -8.13 | 0.000 | -1.166474            | -.7126582 |
| TRAD     | .9220885    | .0404445  | 22.80 | 0.000 | .8426859             | 1.001491  |
| DOMIN    | .253531     | .1398851  | 1.81  | 0.070 | -.0210986            | .5281605  |
| RL_Score | -1.084067   | .1391963  | -7.79 | 0.000 | -1.357344            | -.81079   |
| INF      | .3730781    | .0647761  | 5.76  | 0.000 | .2459064             | .5002498  |
| _cons    | 28.1245     | 6.707222  | 4.19  | 0.000 | 14.95654             | 41.29246  |

## 4. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج الرابع: مكافحة الفساد

cc model

pooled model

| . regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN CC_Score INF |            |     |            |               |   |        |
|-------------------------------------------------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Source                                          | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
| Model                                           | 533652.255 | 6   | 88942.0425 | F(6, 723)     | = | 105.07 |
| Residual                                        | 612049.149 | 723 | 846.541009 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|                                                 |            |     |            | R-squared     | = | 0.4658 |
|                                                 |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4614 |
| Total                                           | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 29.095 |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.7631633   | .1747533  | -4.37 | 0.000 | -1.106248            | -.4200787 |
| NRC      | -.8737321   | .1189558  | -7.35 | 0.000 | -1.107272            | -.640192  |
| TRAD     | .8918545    | .0405598  | 21.99 | 0.000 | .8122255             | .9714834  |
| DOMIN    | .2835085    | .1416256  | 2.00  | 0.046 | .0054619             | .561555   |
| CC_Score | -.7854111   | .1208467  | -6.50 | 0.000 | -1.022663            | -.5481587 |
| INF      | .3784892    | .0655402  | 5.77  | 0.000 | .2498173             | .507161   |
| _cons    | 6.987802    | 5.044024  | 1.39  | 0.166 | -2.914882            | 16.89049  |

## 5. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج الخامس: الصوت والمساءلة

VA MODEL

POOLED

```
.regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN VA_Score INF
```

| Source   | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
|----------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Model    | 543535.359 | 6   | 90589.2264 | F(6, 723)     | = | 108.77 |
| Residual | 602166.046 | 723 | 832.871432 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|          |            |     |            | R-squared     | = | 0.4744 |
|          |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4701 |
| Total    | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 28.86  |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|
| GRW      | -.7339584   | .1735307  | -4.23 | 0.000 | -1.074643 - .3932741 |
| NRC      | -.8823692   | .1134186  | -7.78 | 0.000 | -1.105038 - .6597    |
| TRAD     | .8680774    | .0376989  | 23.03 | 0.000 | .794065 .9420898     |
| DOMIN    | .2406065    | .140424   | 1.71  | 0.087 | -.0350809 .516294    |
| VA_Score | -.8792982   | .1187811  | -7.40 | 0.000 | -1.112495 - .6461011 |
| INF      | .3648094    | .0650976  | 5.60  | 0.000 | .2370065 .4926123    |
| cons     | 22.45525    | 6.318918  | 3.55  | 0.000 | 10.04963 34.86087    |

## 6. مخرجات نموذج الانحدار المجمع للنموذج السادس: الاستقرار السياسي وغياب العنف

PV MODEL

POOLED MODEL

```
.regress RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN PV_Score INF
```

| Source   | SS         | df  | MS         | Number of obs | = | 730    |
|----------|------------|-----|------------|---------------|---|--------|
| Model    | 526625.493 | 6   | 87770.9155 | F(6, 723)     | = | 102.50 |
| Residual | 619075.911 | 723 | 856.259905 | Prob > F      | = | 0.0000 |
|          |            |     |            | R-squared     | = | 0.4597 |
|          |            |     |            | Adj R-squared | = | 0.4552 |
| Total    | 1145701.4  | 729 | 1571.60686 | Root MSE      | = | 29.262 |

| RSFDI    | Coefficient | Std. err. | t     | P> t  | [95% conf. interval] |
|----------|-------------|-----------|-------|-------|----------------------|
| GRW      | -.8423117   | .174767   | -4.82 | 0.000 | -1.185423 - .4992003 |
| NRC      | -.583872    | .0987403  | -5.91 | 0.000 | -.777724 - .3900199  |
| TRAD     | .8731351    | .0403761  | 21.63 | 0.000 | .7938667 .9524036    |
| DOMIN    | .256061     | .1423684  | 1.80  | 0.073 | -.0234437 .5355658   |
| PV_Score | -.54905     | .0947847  | -5.79 | 0.000 | -.7351361 - .362964  |
| INF      | .3619064    | .0661497  | 5.47  | 0.000 | .2320379 .4917748    |
| cons     | 8.972864    | 5.65049   | 1.59  | 0.113 | -2.120463 20.06619   |

### ملحق رقم 3: مخرجات تقدير نموذج الآثار الثابتة

#### 1. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج الأول: فعالية الحكومة

fixed model

```
.xtreg RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN GE_Score INF, fe
```

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:

|                  |       |      |
|------------------|-------|------|
| Within = 0.1536  | min = | 15   |
| Between = 0.1854 | avg = | 19.7 |
| Overall = 0.1696 | max = | 21   |

corr(u\_i, Xb) = -0.3521      F(6,687)      =      20.78  
Prob > F      =      0.0000

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.3047896   | .1390015                          | -2.19 | 0.029 | -.5777084            | -.0318708 |
| NRC      | -1.387073   | .1708503                          | -8.12 | 0.000 | -1.722524            | -1.051622 |
| TRAD     | .4623959    | .0803898                          | 5.75  | 0.000 | .3045567             | .6202351  |
| DOMIN    | -.373606    | .1485751                          | -2.51 | 0.012 | -.6653218            | -.0818902 |
| GE_Score | .7335957    | .2207321                          | 3.32  | 0.001 | .3002053             | 1.166986  |
| INF      | .2902015    | .0558645                          | 5.19  | 0.000 | .180516              | .3998871  |
| _cons    | -1.51348    | 9.59555                           | -0.16 | 0.875 | -20.3536             | 17.32664  |
| sigma_u  | 31.979464   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.595292   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .68680776   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 18.92      Prob > F = 0.0000

#### 2. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج الثاني: جودة التنظيم

fixed model

```
.xtreg RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN RQ_Score INF, fe
```

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:

|                  |       |      |
|------------------|-------|------|
| Within = 0.1400  | min = | 15   |
| Between = 0.2104 | avg = | 19.7 |
| Overall = 0.1898 | max = | 21   |

corr(u\_i, Xb) = -0.1231      F(6,687)      =      18.64  
Prob > F      =      0.0000

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.3045768   | .1401144                          | -2.17 | 0.030 | -.5796807            | -.0294729 |
| NRC      | -1.43913    | .1732625                          | -8.31 | 0.000 | -1.779317            | -1.098942 |
| TRAD     | .4532878    | .0809889                          | 5.60  | 0.000 | .2942724             | .6123033  |
| DOMIN    | -.2644322   | .1468928                          | -1.80 | 0.072 | -.5528449            | .0239804  |
| RQ_Score | -.0100605   | .275179                           | -0.04 | 0.971 | -.5503532            | .5302323  |
| INF      | .2808408    | .0565087                          | 4.97  | 0.000 | .1698904             | .3917912  |
| _cons    | 26.42055    | 12.89622                          | 2.05  | 0.041 | 1.099821             | 51.74128  |
| sigma_u  | 29.466239   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.768181   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .64693456   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 16.35      Prob > F = 0.0000

### 3. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج الثالث: سيادة القانون

fixed model

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
 Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:

|                            |                      |
|----------------------------|----------------------|
| Within      =      0.1505  | min      =      15   |
| Between      =      0.2916 | avg      =      19.7 |
| Overall      =      0.2465 | max      =      21   |

corr(u\_i, Xb) = 0.1144      F(6,687)      =      20.29  
 Prob > F      =      0.0000

|          | RSFDI | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      |       | -.2697538   | .139762                           | -1.93 | 0.054 | -.5441657            | .0046581  |
| NRC      |       | -1.409389   | .1707355                          | -8.25 | 0.000 | -1.744615            | -1.074163 |
| TRAD     |       | .4534803    | .080488                           | 5.63  | 0.000 | .2954483             | .6115122  |
| DOMIN    |       | -.222191    | .1459356                          | -1.52 | 0.128 | -.5087244            | .0643424  |
| RL_Score |       | -.8099517   | .2773206                          | -2.92 | 0.004 | -1.354449            | -.265454  |
| INF      |       | .2818263    | .0558979                          | 5.04  | 0.000 | .1720751             | .3915775  |
| cons     |       | 61.80879    | 13.19686                          | 4.68  | 0.000 | 35.89777             | 87.71981  |
| sigma_u  |       | 27.869973   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  |       | 21.634306   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      |       | .62399483   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 16.39      Prob > F = 0.0000

### 4. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج الرابع: مكافحة الفساد

fixed model

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
 Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:

|                            |                      |
|----------------------------|----------------------|
| Within      =      0.1410  | min      =      15   |
| Between      =      0.2333 | avg      =      19.7 |
| Overall      =      0.2068 | max      =      21   |

corr(u\_i, Xb) = -0.0437      F(6,687)      =      18.79  
 Prob > F      =      0.0000

|          | RSFDI | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      |       | -.3021506   | .1400605                          | -2.16 | 0.031 | -.5771486            | -.0271526 |
| NRC      |       | -1.424074   | .1723078                          | -8.26 | 0.000 | -1.762387            | -1.085761 |
| TRAD     |       | .4500249    | .0810215                          | 5.55  | 0.000 | .2909454             | .6091045  |
| DOMIN    |       | -.2407944   | .1485293                          | -1.62 | 0.105 | -.5324202            | .0508313  |
| CC_Score |       | -.1932632   | .2174579                          | -0.89 | 0.374 | -.6202251            | .2336988  |
| INF      |       | .2825858    | .0562377                          | 5.02  | 0.000 | .1721674             | .3930043  |
| cons     |       | 32.35581    | 8.68131                           | 3.73  | 0.000 | 15.31072             | 49.40089  |
| sigma_u  |       | 28.7915     |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  |       | 21.755699   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      |       | .63654716   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 16.84      Prob > F = 0.0000

## 5. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج الخامس: الصوت والمساءلة

FIXED EFFECT

xtreg RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN VA\_Score INF, fe

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
 Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:  
     Within      =      0.1414      min      =      15  
     Between      =      0.2418      avg      =      19.7  
     Overall      =      0.2121      max      =      21

corr(u\_i, Xb) = -0.0536      F(6,687)      =      18.86  
     Prob > F      =      0.0000

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.2896433   | .1406957                          | -2.06 | 0.040 | -.5658884            | -.0133982 |
| NRC      | -1.464031   | .1727943                          | -8.47 | 0.000 | -1.8033              | -1.124763 |
| TRAD     | .4583928    | .0810617                          | 5.65  | 0.000 | .2992344             | .6175513  |
| DOMIN    | -.2618938   | .1460046                          | -1.79 | 0.073 | -.5485625            | .0247749  |
| VA_Score | -.2310496   | .2165164                          | -1.07 | 0.286 | -.6561628            | .1940637  |
| INF      | .2847554    | .0563043                          | 5.06  | 0.000 | .1742062             | .3953046  |
| _cons    | 36.50783    | 11.0094                           | 3.32  | 0.001 | 14.89173             | 58.12393  |
| sigma_u  | 28.648304   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.750183   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .63435462   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 16.27      Prob > F = 0.0000

## 6. مخرجات نموذج الآثار الثابتة للنموذج السادس: الاستقرار السياسي وغياب العنف

FIXED EFFECTS

Fixed-effects (within) regression      Number of obs      =      730  
 Group variable: ID      Number of groups      =      37

R-squared:      Obs per group:  
     Within      =      0.1410      min      =      15  
     Between      =      0.2134      avg      =      19.7  
     Overall      =      0.1933      max      =      21

corr(u\_i, Xb) = -0.0881      F(6,687)      =      18.79  
     Prob > F      =      0.0000

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | t     | P> t  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.3010697   | .1405906                          | -2.14 | 0.032 | -.5777101            | -.0244292 |
| NRC      | -1.415586   | .1726762                          | -8.20 | 0.000 | -1.754623            | -1.07655  |
| TRAD     | .4481443    | .0810725                          | 5.53  | 0.000 | .2889646             | .607324   |
| DOMIN    | -.2509736   | .1467213                          | -1.71 | 0.088 | -.5390496            | .0371024  |
| PV_Score | -.1079982   | .1206227                          | -0.90 | 0.371 | -.3448236            | .1288273  |
| INF      | .2809953    | .0564085                          | 4.98  | 0.000 | .1702415             | .3917491  |
| _cons    | 31.8277     | 8.160988                          | 3.90  | 0.000 | 15.80423             | 47.85118  |
| sigma_u  | 29.277716   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.755524   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .6442636    | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

F test that all u\_i=0: F(36, 687) = 17.25      Prob > F = 0.0000

ملحق رقم 4 : مخرجات تقدير نموذج الآثار العشوائية

1. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج الأول: فعالية الحكومة

```
random model

.xtreg RSFDI GRW  NRC TRAD  DOMIN    GE_Score  INF, re

Random-effects GLS regression              Number of obs   =          730
Group variable: ID                        Number of groups  =           37

R-squared:                                Obs per group:
    Within = 0.1391                        min =          15
    Between = 0.3384                      avg =         19.7
    Overall = 0.2754                      max =          21

Wald chi2(6) =       138.49
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Prob > chi2       =       0.0000
```

|          | RSFDI | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |
|----------|-------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|
| GRW      |       | -.4521688   | .141118                           | -3.20 | 0.001 | -.7287551 - .1755825 |
| NRC      |       | -1.096864   | .1565279                          | -7.01 | 0.000 | -1.403653 - .7900749 |
| TRAD     |       | .5300185    | .067584                           | 7.84  | 0.000 | .3975564 .6624807    |
| DOMIN    |       | -.2201356   | .1439002                          | -1.53 | 0.126 | -.5021748 .0619036   |
| GE_Score |       | .3163753    | .1861965                          | 1.70  | 0.089 | -.0485632 .6813138   |
| INF      |       | .2969647    | .0569686                          | 5.21  | 0.000 | .1853082 .4086212    |
| cons     |       | 4.16793     | 8.463979                          | 0.49  | 0.622 | -12.42116 20.75702   |
| sigma_u  |       | 18.813061   |                                   |       |       |                      |
| sigma_e  |       | 21.595292   |                                   |       |       |                      |
| rho      |       | .431472     | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |

2. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج الثاني: جودة التنظيم

```
random model

.xtreg RSFDI GRW  NRC TRAD  DOMIN    RQ_Score INF, re

Random-effects GLS regression              Number of obs   =          730
Group variable: ID                        Number of groups  =           37

R-squared:                                Obs per group:
    Within = 0.1263                        min =          15
    Between = 0.4794                      avg =         19.7
    Overall = 0.3604                      max =          21

Wald chi2(6) =       143.78
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Prob > chi2       =       0.0000
```

|          | RSFDI | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |
|----------|-------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|
| GRW      |       | -.4431415   | .1413968                          | -3.13 | 0.002 | -.7202741 - .1660089 |
| NRC      |       | -1.209095   | .1492463                          | -8.10 | 0.000 | -1.501612 - .9165773 |
| TRAD     |       | .592317     | .0665701                          | 8.90  | 0.000 | .461842 .722792      |
| DOMIN    |       | -.1798844   | .1426768                          | -1.26 | 0.207 | -.4595258 .099757    |
| RQ_Score |       | -.5134954   | .2224451                          | -2.31 | 0.021 | -.9494797 -.0775111  |
| INF      |       | .2828252    | .0572014                          | 4.94  | 0.000 | .1707125 .394938     |
| cons     |       | 36.1635     | 10.85031                          | 3.33  | 0.001 | 14.89729 57.42971    |
| sigma_u  |       | 18.078011   |                                   |       |       |                      |
| sigma_e  |       | 21.768181   |                                   |       |       |                      |
| rho      |       | .4081772    | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |

## 3. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج الثالث: سيادة القانون

## النموذج الثالث: سيادة القانون

random effect model

.xtreg RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN RL\_Score INF, re

Random-effects GLS regression  
Group variable: IDNumber of obs = 730  
Number of groups = 37

R-squared:

Within = 0.1408  
Between = 0.5128  
Overall = 0.3832

Obs per group:

min = 15  
avg = 19.7  
max = 21Wald chi2(6) = 157.71  
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.3944038   | .1406941                          | -2.80 | 0.005 | -.6701592            | -.1186485 |
| NRC      | -1.304451   | .1504871                          | -8.67 | 0.000 | -1.5994              | -1.009502 |
| TRAD     | .6252592    | .0667429                          | 9.37  | 0.000 | .4944455             | .756073   |
| DOMIN    | -.1877193   | .1414512                          | -1.33 | 0.184 | -.4649586            | .08952    |
| RL_Score | -.9174602   | .2183063                          | -4.20 | 0.000 | -1.345333            | -.4895877 |
| INF      | .2923471    | .0564686                          | 5.18  | 0.000 | .1816708             | .4030234  |
| _cons    | 53.74482    | 10.73363                          | 5.01  | 0.000 | 32.70728             | 74.78235  |
| sigma_u  | 18.221054   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.634306   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .41498257   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

## 4. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج الرابع: مكافحة الفساد

random model

.xtreg RSFDI GRW NRC TRAD DOMIN CC\_Score INF, re

Random-effects GLS regression  
Group variable: IDNumber of obs = 730  
Number of groups = 37

R-squared:

Within = 0.1301  
Between = 0.4662  
Overall = 0.3530

Obs per group:

min = 15  
avg = 19.7  
max = 21Wald chi2(6) = 143.59  
Prob > chi2 = 0.0000

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
| GRW      | -.4327559   | .1411086                          | -3.07 | 0.002 | -.7093237            | -.1561882 |
| NRC      | -1.240477   | .1508174                          | -8.23 | 0.000 | -1.536074            | -.9448807 |
| TRAD     | .5887847    | .066803                           | 8.81  | 0.000 | .4578533             | .7197162  |
| DOMIN    | -.1634044   | .1428404                          | -1.14 | 0.253 | -.4433665            | .1165577  |
| CC_Score | -.4475058   | .1766922                          | -2.53 | 0.011 | -.7938162            | -.1011953 |
| INF      | .2955465    | .0568556                          | 5.20  | 0.000 | .1841115             | .4069815  |
| _cons    | 28.81001    | 7.723056                          | 3.73  | 0.000 | 13.67309             | 43.94692  |
| sigma_u  | 18.59563    |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.755699   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .42216351   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

## 5. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج الخامس: الصوت والمساءلة

RANDOM EFFECTS

```
.xtreg RSFDI GRW  NRC  TRAD  DOMIN      VA_Score INF, re
```

Random-effects GLS regression  
Group variable: ID

```
Number of obs      =      730
Number of groups   =       37
```

R-squared:

```
Within    = 0.1295
Between   = 0.4752
Overall   = 0.3597
```

Obs per group:

```
min = 15
avg = 19.7
max = 21
```

$$\text{corr}(u_i, X) = 0 \quad (\text{assumed})$$

```
Wald chi2(6)      =      146.60
Prob > chi2       =      0.0000
```

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |           |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|-----------|
|          |             |                                   |       |       | +                    |           |
| GRW      | -.41057     | .1418965                          | -2.89 | 0.004 | -.6886821            | -.1324579 |
| NRC      | -1.297028   | .1552168                          | -8.36 | 0.000 | -1.601247            | -.9928083 |
| TRAD     | .5980341    | .0665166                          | 8.99  | 0.000 | .467664              | .7284042  |
| DOMIN    | -.1996026   | .1424958                          | -1.40 | 0.161 | -.4788891            | .079684   |
| VA_Score | -.5194666   | .1840466                          | -2.82 | 0.005 | -.8801913            | -.158742  |
| INF      | .2996432    | .0569056                          | 5.27  | 0.000 | .1881103             | .4111762  |
| cons     | 37.74313    | 9.831184                          | 3.84  | 0.000 | 18.47437             | 57.0119   |
|          |             |                                   |       |       | +                    |           |
| sigma_u  | 18.169874   |                                   |       |       |                      |           |
| sigma_e  | 21.750183   |                                   |       |       |                      |           |
| rho      | .4110287    | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |           |

## 6. مخرجات نموذج الآثار العشوائية للنموذج السادس: الاستقرار السياسي وغياب العنف

## RANDOM MODEL

```
.xtreg RSFDI GRW  NRC  TRAD  DOMIN  PV_Score INF, re
```

Random-effects GLS regression  
Group variable: ID

```
Number of obs      =      730
Number of groups   =       37
```

R-squared:

```
Within    = 0.1295
Between   = 0.4108
Overall   = 0.3209
```

Obs per group:

```
min = 15
avg = 19.7
max = 21
```

$$\text{corr}(u_i, X) = 0 \text{ (assumed)}$$

```
Wald chi2(6)      =      139.92
Prob > chi2       =      0.0000
```

| RSFDI    | Coefficient | Std. err.                         | z     | P> z  | [95% conf. interval] |
|----------|-------------|-----------------------------------|-------|-------|----------------------|
| GRW      | -.4479294   | .1414844                          | -3.17 | 0.002 | -.7252338 -.170625   |
| NRC      | -1.162671   | .1481911                          | -7.85 | 0.000 | -1.45312 -.8722219   |
| TRAD     | .5713783    | .0659247                          | 8.67  | 0.000 | .4421682 .7005883    |
| DOMIN    | -.1763196   | .1430276                          | -1.23 | 0.218 | -.4566485 .1040093   |
| PV_Score | -.181673    | .112186                           | -1.62 | 0.105 | -.4015536 .0382075   |
| INF      | .2926559    | .0570602                          | 5.13  | 0.000 | .1808199 .4044919    |
| cons     | 23.79587    | 7.837303                          | 3.04  | 0.002 | 8.435037 39.1567     |
| sigma_u  | 18.291473   |                                   |       |       |                      |
| sigma_e  | 21.755524   |                                   |       |       |                      |
| rho      | .41414274   | (fraction of variance due to u_i) |       |       |                      |

ملحق رقم 5: مخرجات اختبارات المفاضلة بين النماذج

1. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج الأول: فعالية الحكومة

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 47.52

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 877.41

Prob > chibar2 = 0.0000

2. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج الثاني: جودة التنظيم

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 39.63

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 810.89

Prob > chibar2 = 0.0000

### 3. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج الثالث: سيادة القانون

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 35.01

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 821.77

Prob > chibar2 = 0.0000

### 4. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج الرابع: مكافحة الفساد

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 36.19

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 854.23

Prob > chibar2 = 0.0000

**5. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج الخامس: الصوت والمساءلة**

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 37.64

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 798.76

Prob > chibar2 = 0.0000

**6. مخرجات اختباري Hausman و LM للنموذج السادس: الاستقرار السياسي وغياب العنف**

Hausman test

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = 41.62

Prob > chi2 = 0.0000

LM test

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 782.09

Prob > chibar2 = 0.0000